العدد 428
السبت 14 تشرين الثاني 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (11.084.915) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

قاسيون

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

أوباما يكسر خطاب التهدئة

كنا قد حذّرنا سابقاً من خطر الوقوع فيما روّجته إدارة باراك أوباما بُعيد وصولها إلى السلطة في أوائل هذا العام، من أوهام حول اللجوء إلى «القوة الذكية» والتخفيف من استخدام «القوة القاسية» في العديد من مواقع الصدام، وخصوصاً في المناطق ذات الثقافة الإسلامية، من أفغانستان وحتى المتوسط. وقلنا . آنذاك «إن المقصود بالقوة (الذكية) هو مجموع استخدام القوة العسكرية والوسائل غير العسكرية مع ترك هامش المرونة مفتوحا بينهما لإيجاد الخلطة المناسبة في كل حالة ملموسة على حدة»!.

وعند الأخذ بالاعتبار أن الأهداف الاستراتيجية العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية لن تتغير بتغير الإدارات في البيت الأبيض، خصوصا في ظل الأزمة العميقة والشاملة التي تعصف بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، كنا ندرك أن عدم تحقيق تلك الأهداف واستمرار تعثر المشروع الأمريكي في كل مناطق الطاقة وحول فلسطين المحتلة سيدفع الإدارة الأمريكية إلى كسر خطاب التهدئة المعلن والعودة علانية إلى استخدام «القوة الغبية» المباشرة أو عبر الدول التابعة، والأمثلة على ذلك كثيرة:

● في أفغانستان استقدم الاحتلال الأمريكي الأمم المتحدة كشاهد زور يعمل في خدمته لإخراج «مسرحية الانتخابات»، وعندما ازدادت مقاومة الشعب الأفغاني لقوات الاحتلال اضطر البيت الأبيض إلى إخراج المرشح عبد الله عبد الله من المنافسة والإبقاء على حميد قرضاي، وبالتوازي زاد الجيش الأمريكي والقوات الأطلسية من عمليات القتل والتدمير عبر الطائرات وكل أنواع الأسلحة المعروفة إضافة إلى أسلحة أخرى قيد التجريب، وها هو الرئيس أوباما يبحث مع أركان إدارته عدة خيارات أخرى للاستراتيجية العسكرية الجديدة في أفغانستان، من ضمنها إرسال قوات إضافية إلى هناك، إضافة إلى إمكانية استخدام قسم من فصائل طالبان لتخفيف العبء العسكري والتوسع في التفتيت بأيدي داخلية، كما ساهمت إدارة أوباما في تفجير وتصعيد الحرب الأهلية في باكستان، ويستمر الطيران الأمريكي يوميا في قصف المواقع الآهلة بالسكان بحجة الحرب على طالبان والتي هي من صنع واشنطن.

● بعد فشل سيناريو التغيير الداخلي في إيران وازدياد التعقيدات في المشهد السياسي العراقي وعدم القدرة على إخماد المقاومة العراقية الحقيقية ضد الاحتلال، انتقل الوضع في اليمن فجأةً إلى مرحلة أعلى من الخطورة تهدده بالتفكك إلى دويلات أو محميات تدعمها قوى أجنبية مختلفة، وجميعها يعمل في خدمة المشروع الأمريكي، ولا شك وأن تفكك اليمن سيهدد محيطه، وخصوصا السعودية، التي تورطت في حرب مفتوحة لا تستطيع إنهاءها، وها هي الطائرات الـ«إف ١٦» السعودية/ الأمريكية وطائرات «الميغ» اليمنية، تتناوبان على قصف أهل «اليمن السعيد»!

● وفي الصومال، ازداد السلاح والقتل والتدمير الذاتي بين فصائل مختلفة لكنها تقاد من مركز أمريكي واحد هدفه السيطرة على أهم بلدان القرن الإفريقي بعد تفتيته إلى الحد الأقصى، واللافت أيضا أن المشهد السياسي في السودان يتجه نحو التقسيم وتفجير الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وسيكون لهذا السيناريو الخطير تداعيات على أمن مصر الاستراتيجي، ما سيسهّل إخضاعها أكثر خدمة للمشروع الأمريكي في المنطقة.

● بعد أن أوكلت واشنطن إلى مصر مهمة الاستفراد بما يسمى «ترتيب البيت الفلسطيني» عبر إخماد المقاومة والقبول بما تم تهويده من الأرض الفلسطينية المحتلة حتى الآن، تراجعت إدارة أوباما حتى عن وعودها بوقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات بين عباس ونتنياهو، وسواء أكانت مسرحية عباس حول التهديد بالاستقالة أو عدم الترشيح لانتخابات الرئاسة صحيحة أم خلبية، فإن إدارة أوباما تلتزم التزاما مطلقا بالحفاظ على أمن الكيان الصهيوني الذي يطلق التهديدات ضد المقاومة في لبنان وضد سورية، وما زال يتوعد بتوجيه ضربة لإيران، ولا يغير من خطورة هذه الاحتمالات لا تشكيل الحكومة في لبنان، ولا زيارات المسؤولين الأوروبيين إلى المنطقة، طالما أن واشنطن محكومة بتوسيع رقعة حروبها العدوانية على أراضي الآخرين وبمساعدة توابعها بمن فيهم قادة دول الاعتلال العربي.

● لا شك أن أكثر ما تخشاه واشنطن الآن مع تعثر مشروعها وتراخي قبضتها بعض الشيء في المناطق التي تتحكم بها، هو حدوث فراغ ما يمكن أن تملأه دول إقليمية أخرى محيطة بالمناطق المشار إليها، وحتى وإن كانت بعض تلك الدول فيما مضى تدور في الفلك الأمريكي. من هنا ستلجأ واشنطن أكثر من أي وقت مضى إلى تسعير عناصر التفتيت العرقي والمذهبي والقبلي في الدول المجاورة لتلك الدول المفتاحية في الإقليم، لمنعها حتى من مجرد التفكير بتعبئة الفراغ الناجم عن تراجع أمريكي في المنطقة. وعند ذاك- وحسب المخطط الأمريكي- يصبح ممنوعا أن تتحول الدول المفتاحية في المنطقة إلى دول قادرة على تعبئة الفراغ، بل جزءا منه عبر المضي باتجاه الليبرالية الاقتصادية المتوحشة واستشراء الفساد بداخلها إلى أقصى مدى ممكن.

من هنا فإن مواجهة الشعوب لإدارة أوباما التي تدير أكبر احتلال عسكري بالتاريخ- وهذا موطن ضعفها حسب منطق التاريخ- لن يكون مجديا إلا عبر خيار المقاومة الشاملة وطنيا واقتصاديا وديمقراطيا، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■■



قلع ألف قطعة جدار يبدأ بقلع واحدة..

•الصورة الجزيرة

جريدة «الصفحات الخضراء» الإعلانية

تمسك رواتب موزعيها

لم تفلح جميع المحاولات التي بذلها المشرفون على توزيع الصفحات الخضراء لإقناع إدارة الجريدة بتوزيع رواتب موزعيها التي تقارب الـ٣٣٥ ألف ليرة سورية، علماً أن أغلب هؤلاء الموزعين من العاطلين عن العمل أو من طلاب الجامعات، أو من الموظفين المعدمين في دوائر حكومية وجدوا في توزيع الجريدة يوم عطلة «السبت» ساقية تدعم مسيل راتبهم الشحيح، فتساعدهم بإيفاء ديونهم أو سد بعض حاجاتهم في ظل الرواتب المتدنية لمعظم العمال سواء في القطاع الخاص أو العام..

أحد الموزعين، وهو طالب سنة ثالثة في جامعة دمشق قال لنا: «كنت أؤمّن نصف مصروفي من توزيع الجريدة حتى لا أنهك أهلي بمصاريفي المتزايدة، لكن يبدو أننا دائما مستهدفون لنكون ضحية لأرباب هذا النوع من العمل، الذين بمجرد أن يقل عدد صفحات إعلاناتهم، يبدؤون بشفط رواتبنا الهزيلة»!.

موزع آخر قال:

المشكلة أننا لا نملك أي سند قانوني نستند إليه حتى نحصّل رواتبنا، فنحن نعمل مع(هم) على أساس أنهم أوادم وأبناء عالم وناس، ولديهم ما يكفيهم شر الاعتداء على رواتبنا، وإذا بعيونهم تضيق على كم ألف ليرة نقبضها من عرق جبيننا.

يذكر أن جريدة الصفحات الخضراء أصبحت تابعة لشركة الغد بعد أن تم فسخ العقد مع شركة «تعمير الشام»، التي بدورها أصدرت جريدة المستهلك الإعلانية، وهذه الأخيرة ظروفها العامة ليست بأحسن..

إن كل ما يتمناه هؤلاء الموزعون أن تتحرك المؤسسة العربية للإعلان أو وزارة الإعلام بصفتها المرخصة لصدور هذه الجرائد، لمساعدتهم في تحصيل حقوقهم من القابضين عليها، وقد أبدى معظم الموزعين رغبتهم بدفع جزء من مستحقاتهم لصندوق اتحاد الصحفيين إذا تم ذلك.. فهل سيتمكنون بعد هذا العرض من نيل حقوقهم التي لا يحتاجون قانونيا لدفع جزية أو خوة للظفر بها؟

إنها دعوة ملحة من قاسيون لأرباب الحل والربط، لإيجاد الحل المناسب للطالب، والعقوبة المناسبة للمانع، قبل أن يسري الأمر ذاته في الجرائد الإعلانية الأخرى، خاصة أن عددها ازداد في الآونة الأخيرة..

■■

«تعاون» عسكري بين صنعاء وواشنطن..!



ذكرت وكالة «يو بي آي» أن اليمن والولايات المتحدة الأمريكية وقعا اتفاقية تعاون عسكري تهدف إلى تبادل الخبرات والتدريب والتأهيل في المجال العسكري والأمني بين جيشي البلدين وذلك بعد يومين من المباحثات بين الجانبين.

وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) ذكرت أنه وقع الاتفاقية عن الجانب اليمني رئيس هيئة الأركان العامة اللواء أحمد الأشول وعن الجانب الأمريكي مدير التخطيط بهيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال جيفري سميث الذي «عبر عن سعادته بعقد هذه الجولة الثانية التي جمعت الأركان اليمنية والأمريكية المشتركة وبما خرجت به من نتائج إيجابية».. (!) في حين «ثمّن الأشول جهود الجانب الأمريكي في تعزيز مجالات التعاون المشترك بين البلدين، وأكد على أن هذه الجولة حققت نتائج طيبة بأهدافها المشتركة المتمثلة في تعزيز التعاون للقضاء على الإرهاب والتهريب والقرصنة البحرية». ولم يذكر البيان أي إضافات حول أبعاد ما يجري في محافظة صعدة ودخول السعودية على خط الاشتباك الذي تستقوي فيه الحكومة اليمنية بالخارج وبإفناء جيشها وأبناء شعبها.

«حلفاء الدم» منذ ١٩٣٧..

أجرى جيش الاحتلال الإسرائيلي مناورة عسكرية جديدة، ولكن مع الجيش الأردني هذه المرة!

وذكرت صحيفة «يديعوت» الإسرائيلية أنه لأول مرة يجري نشر هذا الخبر للعلن حيث «جرت المناورة في منطقة بيسان.... وهذا تعاون دائم يجري بين الجيشين في كل سنة، ولكن، هذه هي المرة الأولى التي يسمح بنشر أمر المناورة».

وبدأت المناورة الثلاثاء في الثامنة صباحا ومثلت سيناريو هزة أرضية تقع في «إسرائيل» ودعوة إسرائيلية للأردن لتلقي المساعدة، حيث تدربت القوات خلال المناورة «على أعمال الإنقاذ وإطفاء الحرائق»(!)، وقد شارك فيها عشرات الجنود من كل جانب بحجم سريتين – ثلاث سرايا، كما شاركت فيها كلاب الإنقاذ من وحدة «عوكتس» في جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وبحسب الصحيفة فقد قال الجنود الإسرائيليون إن «التعاون بين الجانبين كان ممتازا وأن قيود اللغة لم تمس بالعمل»، حيث «عمل الأردنيون بنجاعة ونشاط وأظهروا مستوى مهنيا عاليا أثار انطباع رجال قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية» الذين كان من دواعي «سرورهم عمل الجنود الأردنيين إلى جانبهم».

قانون العمل الجديد يؤجج السجال بين أطراف العمل الثلاثة:

◄ إعداد وحوار: علي نمر

خلال السنوات الثلاث التي مرت على الخطة الخمسية العاشرة جرت نقاشات وحوارات عديدة بين الحكومة والاتحاد العام لنقابات العمال حول مشروع قانون العمل الجديد الذي سيكون بديلاً عن القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩، وقد نبهت القيادات النقابية مراراً إلى خطورة بعض مواده، وخاصة ما يرتبط بجوهر العمل وتنظيمه وعلاقاته في القطاعات الثلاثة (الخاص، التعاوني، المشترك) من خلال ما يتعلق بقانون العقد شريعة المتعاقدين الذي يبدو أنه جاء تتويجاً للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي أقرها الفريق الاقتصادي، هذه السياسات التي كانت واضحة الهدف والغاية في دفاعها عن مصالح راس المال وإلغاء أية حماية قانونية للعمال، وهذه مخالفة صريحة للدستور الذي يؤكد في المادة /٢٨/ البند /٤/ منه «حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون» وأيضاً في المادة /١٣١/ من الدستور التي تنص على «السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى» وكذلك الأمر مع البند /١/ من المادة /٣٦/ وتعارضها في الدستور «إن العمل حق لكل مواطن وواجب عليه وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين».

ونتيجة لعدم عرض قانون العمل الجديد للمناقشة أمام أعضاء مجلس الشعب في جلسة يوم الخميس ٢٢/١٠/٢٠٠٩ بعد تلاوة تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، قدمت لرئيس المجلس اعتراضات كثيرة على مشروع القانون في بعض بنوده، ولاقى اعتراضاً شديداً من بعض الأعضاء، الأمر الذي أجل إقرار القانون حتى تتم دراسته دراسة متأنية.

وللوقوف على حيثيات ما يجري التقت «قاسيون» عدداً من المهتمين بهذا الموضوع من قيادات نقابية وأعضاء في مجلس الشعب وممثلي العمال في المجلس فكانت الحوارات التالية:

• النقابيون:
لن نسمح بتمرير القانون على حساب مكتسباتنا.

• أرباب العمل:
آن للحكومة أن تفتح لنا الأبواب.

• الحكومة:
القانون ابن شرعي لرؤيتنا الاقتصادية الجديدة!!

• حسين الأحمد (أمين الشؤون الصحية في الاتحاد العام):

نرفض تمرير أية مادة على حساب حقوق الطبقة العاملة

بداية أرحب بجريدة قاسيون، وأنا سعيد باللقاء معكم، هذه الجريدة الجريئة الناطقة باسم العمال والفلاحين والفقراء عن جدارة، وقبل أن أتكلم عن الفكر الاقتصادي الجديد، الذي يبدو أنه السائد في البلد هذه الأيام، سأتحدث عن قانون العمل الذي دارت حوله حوارات ونقاشات طويلة بين الاتحاد العام لنقابات العمال ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد غرف الصناعة، لأنه حديث ذو شجون، فالاتحاد العام في حواراته الأخيرة كانت له مآخذ على قانون العمل، وتمت مناقشته في كافة المؤتمرات السنوية والاجتماعات الدورية، وخصوصاً بعد تنامي القطاع الخاص بشكل كبير، والعمال الذين يعملون في هذا القطاع هم العمال الأكثر قهراً. وفي ظل هذا التوجه الجديد في الاقتصاد السوري، كان لابد من أن يقوم الاتحاد العام لنقابات العمال بشيء من أجل هؤلاء العمال، بعد أن شعرنا أننا مقصرون بحقهم، لأنهم لا يملكون أية مظلة للحماية الاجتماعية أو الصحية أو حتى مظلة أخلاقية، ومن هنا بدأت الحوارات بين الوزارة والاتحاد العام وغرف الصناعة، ومنذ البداية تبين أن هنالك رؤيتين مختلفتين، فغاية وزارة العمل من تعديل القانون في البداية كانت جذب المستثمرين بغض النظر عن تداعيات هذا الجذب، والغاية بالنسبة للاتحاد هي الحفاظ على حقوق العمال وحمايتهم، وهنا توضح جلياً التضارب بين مصالح العمال والمستثمرين كون المظلة الاجتماعية والصحية مكلفة مادياً، وبعد مرور هذه السنوات من الحوار اكتشفنا أن هناك أكثر من ثلاثة ملايين عامل لا ينتسبون للنقابات، وهنا أسجل نقطة تقصير حقيقية على الاتحاد العام رغم الأسباب الموضوعية وغير الموضوعية لذلك.

أما عن مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» فلا يمكن أن يتقبله أحد، لكن إذا كان هذا العقد ضرورياً في ظل السياسة الاقتصادية الحالية فيجب الاتفاق عليه مسبقاً بين كل الأطراف حتى لا ندخل في شريعة الغاب، لقد شاركنا في نقاشات حارة مع غرفة الصناعة ووزارة العمل واتفقنا على الكثير من النقاط لكن مازالت هناك نقاط خلافية تتعلق بموضوع الحماية القانونية.

الآن تم تحويل القانون إلى مجلس الشعب ولدينا ممثلون فيه سيتحركون بالتنسيق مع باقي الأعضاء المعترضين من التيارات الأخرى الذين ننتظر منهم المساعدة والمساندة في عدم تمرير أي مادة نرفضها، مع العلم أن نقاطاً كثيرة في القانون الجديد تم تحقيقها خلال السنوات الماضية بقوة نضالاتنا، مثل عقد العمل النموذجي الذي كان أحد أهم مطالب الحركة النقابية، والمحكمة التي جاءت بديلاً عن المرسوم /٤٩/، لكننا مازلنا غير موافقين على كل ما يرتبط بالطرد والتسريح التعسفي، لأن الموضوع لو ترك إقراره لإرادة صاحب العمل فسيكلف النقابات كثيراً، وستكون هناك حماية لا أخلاقية للعامل، وكلنا يعلم ماذا حدث وسيحدث في ظل غياب القانون /٤٩/، إن المنطق الأخلاقي يؤكد أن أي تطوير للقانون سوف يكون لمصلحة مستخدمي هذا القانون، هكذا يقول المنطق، ولن ننكر الكثير من الإيجابيات التي حققناها، فالغرامات في القانون القديم كانت بحدود /٥٠٠/ ل.س بينما في القانون الحالي الجديد تصل لحدود العشرات لا بل المئات من الآلاف، وهذا ما سيجعل رب العمل يفكر جدياً قبل أن يقدم على طرد أي عامل، أما من الجانب الآخر فقد حاولنا أثناء حواراتنا أن نحافظ على أكبر قدر ممكن مما حققناه سابقاً، لكن يبقى إلغاء المرسوم /٤٩/ الشعرة التي قصمت ظهر البعير.

لكن أثناء مناقشة القانون كانت وزارة العمل تدعي أنها دائماً بصف العمال ومعهم، وأن تعديلات القانون مطلب مرحلي وضروري جداً، وأن القانون القديم أصبح خشبياً، وإلى ما هناك من ألفاظ وتعابير ومصطلحات لا أريد الخوض فيها، لأن الحديث عن وزارة الشؤون أيضاً ذو شجون، ولا أريد أعادة ما قلته سابقاً للوزيرة، لكن يبدو أن هناك ضغوطات عليها، ومطلوب منها أن تنجز هذا القانون.. دعنا نصدقها حتى تظهر النتائج، وسيكون لنا رأي بعد إقراره، فلدينا أكثر من ثلاث صفحات حول بعض الألفاظ والمصطلحات الموجودة في بعض مواده، ولن ننسى أن نصف أعضاء مجلس الشعب هم عمال وفلاحون وسيكون لهم كلمتهم القوية في إصدار هذا القانون، والمنطق يقول بأن القانون يجب أن يصدر وفق رؤية العمال والفلاحين، ونحن في الاتحاد العام لا تنقصنا الوسيلة للدفاع، ومازلنا نسلك الطريق السليمة والودية لأن هناك من يسمعنا في القيادة، ومطالب العمال وحقوقهم تناقش في أعلى المستويات، في الوقت الحالي لن نبحث بالطرق الأخرى المعروفة طالما أنهم يستمعون إلينا ... هذه الطرق سنتركها للمستقبل ولكن يجب على الحكومة أن لا تعول كثيراً على رأس المال والمستثمرين وهنا أنا لست ضد القطاع الخاص، لكن يجب أن تعطى الأولوية لدور الدولة التدخلي وللمواطنين، ولن يبني الوطن إلا عماله وفلاحوه.

أخيراً أتمنى أن يخرج هذا القانون بشكل متوازن وعادل، لأن العمال هم الحلقة الأضعف، ويجب أن ينتصر القانون للعمال لا أن ينتصر لأرباب العمل الذين بإمكانهم الدفاع عن أنفسهم، لذلك على مجلس الشعب والحكومة والنقابات أن تصدر قانوناً يناصر عمال الوطن.

• أحمد الحسن (أمين شؤون العمل في الاتحاد العام):

نحن لسنا شركاء مع الحكومة

بدأ النقاش بمشروع قانون العمل منذ ثلاث سنوات، وكانت هناك اجتماعات مستمرة بين الاتحاد ووزارة العمل وأرباب العمل حول هذا الموضوع، وكانت هذه المباحثات والنقاشات شاقة جداً، وكان توجيه السيد رئيس الجمهورية لمجلس الاتحاد العام في الدورة النقابية الحالية أن هذا القانون لن يصدر إلا بموافقة الاتحاد العام، فتمت في البدء مناقشة الموضوع منذ سنة ونصف للاتفاق على صيغة مناسبة بين الأطراف الثلاث، مع الآخذ بعين الاعتبار التحفظات التي أبداها الاتحاد العام للعمال وأرباب العمل، في الصيغة النهائية وافق الاتحاد العام للنقابات، لكن بعد أن أحيل القانون لمجلس الشعب لتحويله للجنة الدستورية، وكانت هناك بعض الملاحظات على البعض من مواده، ونحن هنا لسنا بصدد التحدث عن هذه المواد بالتفصيل، وهو موجودة ضمن خمس مواد لأن لنا ممثلين في المجلس سيناقشون ذلك بنداً بنداً.

أما القانون بشكله العام فلا يختلف كثيراً عن القانون السابق إلا ببعض النقاط، فمثلاً لجنة قضايا التسريح تم الاستعاضة عنها بلجنة عمالية مختصة مشكلة من قاض ومندوب عن العمال وآخر عن أرباب العمل، فالخلاف أن العامل في قضايا التسريح كان يتقاضى /٨٠٪/ من الراتب في حال توقفه عن العمل، أما الآن فيعطى العامل راتب شهرين عن كل سنة خدمة، أما المادة /٦٥/ التي أجازت لرب العمل التسريح غير المبرر فأيضاً حاولنا أن نخفف من وطأتها على العامل وأن يأخذ العامل راتب شهرين.

والاتحاد العام عاكف على دراسة القانون مرة أخرى بصيغة أدق ومقارنته مع القانون السابق بالاستفادة من القانونين الجزائري والمصري، لكي يكون في مصلحة العمال ومواكباً للتغيرات الاقتصادية ومشجعاً لأرباب العمل على تطوير النشاط الاقتصادي، ويجب أن لا نكرر إن سورية تعيش مرحلة الانعطاف الاقتصادي في التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي في جوهره اقتصاد سوق، وهذا الأمر يتطلب رؤية قانونية وتشريعية ومن ضمنها قانون العمل. نحن كعمال لا نريد أن نتهم بأننا معرقلون لعملية التنمية الاقتصادية وأننا نقف ضد الاستثمار، فقانون العمل الحالي فيه الكثير من الإيجابيات مثل توقيف عقد العمال لدى الجهات الثلاث الذي أبعد عنا الشبح الذي كان يهددنا به أرباب العمل بالتوقيع على الاستقالات المسبقة، بالإضافة لمسألة الإجازات والترفيعات الدورية، والقانون الحديث فيه الكثير من الضمانات، لكن فيه بالمقابل بعض الظلم وخاصة في المادة التي تقر بالتسريح غير المبرر الذي أجازه القانون لرب العمل دون الرجوع للعامل، ونأمل من مجلس الشعب أن يقول كلمته في هذه المواد لمصلحة العمال، أما الخلاف الأساسي فكان في موضوعين جوهريين أولهما يتعلق بمكاتب توريد العمال التي تم شطبها، والثانية متعلقة بقضايا التسريح التي لم تغير شكلها، لأن إجراءات التقاضي واحدة في القانونين، من الناحية النظرية قد تبدو فيه بعض العجالة، لكن في الناحية العملية وما يتم على أرض الواقع ومن خلال تجاربنا السابقة نعتقد أن ما هو موجود ليس جيداً لكنه مقبول.

إن هذا القانون لم يمر بحرية كاملة بل قابل الكثير من النقاشات والحوارات، حتى وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد المشاحنات، وبالتالي فكل طرف من الأطراف الثلاثة (الحكومة، أرباب العمل، العمال) يوضح وجهة نظره ومن يمثله، وإذا كان من حق وزارة العمل أن تراعي حقوق المستثمرين وأرباب العمل، فمن حقنا أن ندافع عن حقوق العمال على طول البلاد وعرضها، وأستطيع القول أننا لسنا راضين عن أنفسنا، لكن طبيعة المرحلة الاقتصادية أوجبت علينا هذه الأمور، فقانون العمل جزء من البنية التشريعة الجديدة ويجب أن يتواءم مع التركيبة الاقتصادية والنهج الاقتصادي المعمول به، وأؤكد أن قانون العمل فيه الكثير من المميزات التي كسبناها، وفيه بعض الأمور التي كنا نأمل أن تكون أفضل. لكن الموضوع بدأ بالمفاوضات وبقيت المرحلة الأخيرة منه في مجلس الشعب الذي سيراعي بالتأكيد كل النقاط التي تحفظنا عليها وحتى أكون نقابياً قادراً يجب أن أتقن عملي ضمن تحولات المرحلة الحالية، فالانتقال إلى الاقتصاد الحالي كان يتطلب بنية تشريعية، لأن هذا النهج الجديد أوجد قوى اجتماعية جديدة فاعلة في المجتمع، وبالتالي لم نعد الوحيدين، لكن السؤال: هل نحن راضون عن قانون العمل الحالي؟

لذلك فإننا عملنا على تأمين الحماية التي كانت موجودة في القانون السابق، واستطعنا أن نضيف بعض المواد والنقاط التي كانت تشكل ضغطاً علينا كعمال، لكن في الوقت ذاته فإن موضوع العقد شريعة المتعاقدين ليس بالصورة التي يتحدث عنها البعض، لأن الحماية القانونية للعمال مازالت موجودة بالقانون، وهذه الحماية هي نفسها التي أصر الاتحاد على بقائها.

إن العبارة التي تكرر دائماً حول أننا والحكومة فريق عمل واحد أصبحت تقليدية، لأننا في الحقيقة طرفان، بل ثلاثة أطراف «الحكومة، وأرباب العمل، النقابات» وكل منا ينظر إلى الموضوع من زاويته، وتكامل الرؤى بين الأطراف الثلاثة هو الذي يجسد الصورة، وبالتالي عندما يقال أن عبارة «فريق واحد أو في خندق واحد» عبارة تقليدية، فأنا كعضو في الاتحاد عام للنقابات وممثل عن العمال يختلف رأيي عن رأي أرباب العمل وعن الحكومة، وفي الوقت ذاته هذا لا يعني التناقض بل بالعكس، فإن هذا التناقض يؤدي إلى الصورة الحقيقية بالشكل الموضوعي والمنطقي، ومن هنا أقول نحن ثلاثة أطراف يجب أن نعمل لتنمية البلد من الناحية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي للوطن.

• هدى مليحي (أمين الشؤون المالية - عضو مجلس الشعب):

إذا أخلوا بالتزاماتهم فسنضرب عن العمل

إنني كعاملة وكنقابية أتمنى أن لا يتغير شيء في القانون، وأن نبقى على القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩، فالمكاسب التي حققناها كانت في ظل أوج التحرر الوطني، والتحرر من القيود الاستعمارية، حيث كان الجميع متفقاً على نيل العمال حقوقهم كاملة، مع العلم أن القانون الجديد لم يغير شيئاً في المواد الرئيسية منه، وموضوع الاستثمار كان موجوداً في القديم والجديد، لكن أمور كثيره تغيرت، وللحكومة الحق في تغيير قوانينها بموجب التوجة الاقتصادي الجديد، وبصراحة قانون العمل أخذ من وقتنا الدراسة الكافية، بدءاً من أعضاء المجلس العام، مروراً بالنقاش حوله مع العمال، وانتهاء باللقاء مع أرباب العمل للوقوف على مواد القانون من حيث الأطراف الثلاثة، والتخوف الذي كان موجوداً في البداية استطعنا التوصل إلى صيغة معينة في أهم مواده، وبقيت أهم المشاكل الخلافية في المادة التي أطاحت بالمرسوم /٤٩/ الذي يمنع التسريح، لكن السيد الرئيس قدم بديلاً عنها نتمنى أن يكون أفضل من المادة /٤٩/، فالمشاكل في القانون أصبحت قليلة لكن تحتاج إلى وقفة متأنية قبل توقيعه وإقراره، وهذا المشاكل قد تؤثر على العامل وهي ليست كالقانون السابق، ويجب تحويله لمصلحة العامل في مجلس الشعب، وفي اللجنة المختصة (الخدمات) التي تقوم بدراسته، وكان موقف أعضاء مجلس الشعب مهماً في وقفتهم مع العمال، حيث شكل عاملاً مهماً وقوياً لنا، ويبدو أن الأعضاء شعروا بأن آثار هذا القانون سترخي بظلالها على أسرهم جميعاً في المستقبل، إن لم يكن الآن ففي السنوات القادمة.

إن وزارة العمل التي تناط بها أموراً كثيرة وخاصة في القوانين التي لابد أن تواكب التوجهات الجديدة للاقتصاد السوري، وبصفتها وزارة للشؤون الاجتماعية والعمل فمن حقها أن تتدخل في القوانين التي تراها، لكننا مع ذلك استطعنا أن نغيرها وهذا يعني إنها ليست منفردة بإصدار القوانين، فمثلاً قانون توريد العمالة من الخارج رفضناه رفضاً قاطعاً وتم تغييره رغم أن الوزارة أدخلته في صلب القانون، وحقيقة فوجئنا ببعض أرباب عمل لديهم الحس الوطني وهذا يؤكد أنه ليس كل صاحب عمل هو ظالم ولا تهمه سوى مصلحته، ولهذا وقفوا معنا لصد قانون





• حسين الأحمد



• أحمد الحسن



• هدى مليحي



• عدنان دخاخني

توريد العمالة على أساس أن تكون اليد العاملة سورية خالصة.

وفي موضوع العقد شريعة المتعاقدين فقد حاولنا كثيراً أن نغير هذا المبدأ، باعتبار أن العامل هو العنصر الأضعف في العملية الإنتاجية، لكننا إلى الآن لم نتمكن من ذلك، فتوصلنا إلى علاقة مع أرباب العمل وبموافقتهم بأن يتم تسجيل جميع العمال في مديرية العمل لكي تكون المديرية على دراية بما يقبضه العامل وما هو منصوص عليه، وأن تحذف كلياً قضية الاستقالات المسبقة لدى أرباب العمل، بحيث يتم رفض قرار الاستقالة من الوزارة إلا إذا جاءتها من مديرية العمل كتأكيد على استقالته بمحض إرادته، وهذا يعتبر انجازاً مقارنة بما كان يتم الحديث عنه سابقاً.

وفي العقد الذي يجب أن يقدم لوزارة العمل يجب أن تحدد فيه الواجبات والحقوق المناطة بالعامل كالإجازات المرضية والمزايا والترفيعات، وفي حال تراجع أي رب عمل عن هذه الشروط يتم الرجوع إلى العقد الموجود في الوزارة.

وأعتقد أنه لن يستطيع أحد أن يمرر القانون بالطرق الملتوية، فعلى الرغم من وجود أكثر من عشر حالات تسمح لرب العمل بطرد عامله السابق، فإن هذا لن يحصل الآن، إذا تم تسجيل العامل في مديرية الشؤون وتم تسجيله في التأمينات الاجتماعية، وبموجب القانون الجديد تم رفع الإجراءات، والغرامات الحالية ليست قليلة، ويمكن أن تؤثر مادياً على صاحب العمل، ومن الأفضل له أن يعطي العامل حقه قبل أن يقدم شكوى بحقه ويتحول إلى القضاء، لذلك فالمشكلة الكبيرة هي الإبقاء على إمكانية التسريح من صاحب العمل، والهيئة القضائية يمكنها أن تنصف العامل وتلزم رب العمل بإعادته إلى العمل، وفي حال رفض صاحب العمل يترتب عليه بدل نقدي كبير.

العديد من القيادات النقابية رأوا، وأنا أوافقهم الرأي، بأنه على قدر الحرية التي تعطى للمستثمرين ولرأس المال يجب أن تعطى بمقابلها الحرية الكاملة للعامل، لكن دون أن تتحول حلقات العمل إلى فوضى، فكما نحن حريصون على الإنتاج حريصون على العامل وصونه، وبالتالي يجب أن يعطى للعامل مساحة كبيرة للاستفادة من هذه الحقوق، ونحن حتى اللحظة نحقق معظم أهدافنا بالنقاش والحوار، وصحيح أن الإضراب هو تعطيل للعمل بإيقافه وهو تعطيل للتنمية، ولكن لن نقطع الأمل بأن يحقق عمالنا كافة مطالبهم وحقوقهم، وإذا وقفت الحكومة في وجهنا فهناك القيادة السياسية، وهناك الجبهة الوطنية التقدمية، فإذا تملص رب العمل من القيام بالتزاماته فسنضرب عن العمل، وخاصة إذا أغلقت كافة الأبواب في وجهنا، ووقتها لن يلومنا أحد، لأن سورية موقعة على الإعلان الرئيسي لحقوق الإنسان وعلى بنود الاتفاقية الدولية للعمل، وبالتالي لا ضير من الإضراب، وأظن أن عدم ورود نص عن الإضراب في القانون لا يعني عدم استطاعتنا استخدام هذا الحق، باعتبار أن سورية هي من أول الدول الموقعة على الإعلان الرئيسي لاتفاقية العمل الدولية ولحقوق الإنسان، من حق الاجتماع وحق الإضراب وحق تأسيس الجمعيات...الخ.

القانون الآن أحيل إلى اللجنة الدستورية في المجلس التي أتت بتقريرها بأنه لا يخالف الدستور، بعض الزملاء في مجلس الشعب اعتبروا أن بعض نقاطه غير دستورية، وما يخص قانون العمل يتعلق ويرتبط بلجنة الخدمات التي تقوم بدراسته، وخاصة أن البعض من الزملاء قد شكك في دستورية القانون، وقدموا اعتراضات عليه فتم تحويله على هذا الأساس إلى اللجنتين معاً «الدستورية، الخدمات» لدراسته مادة مادة.

وأكد رئيس اللجنة الدستورية أنه في حال ورود أي نص يعتبره البعض غير دستوري سيتم مناقشته أو التحفظ عليه، والآن وصلت اللجنة بدراستها إلى المادة /١٢/ وقد أضفنا أموراً كانت خافية علينا مثل موضوع اللجنة القضائية التي نبهنا إليها الزملاء القضاة والمحامون في المجلس، ولا أخشى على القانون من المجلس طالما الجميع يقف معنا، ونحن بدورنا نتابع كل شاردة فيه ونتدخل في الوقت المناسب، وبالنهاية مهما كتبنا وقلنا عن القانون الجديد لن نحقق ما حققناه من مكتسبات للطبقة العاملة في القانون القديم، وبصراحة نحن كنا نتمنى ألا يتم أي تغيير في القانون، وأن يتم على وضعه مع ضرورة إدخال التعديلات والإجراءات اللازمة مع تناسب الأوضاع الاقتصادية الجديدة، أي إمكانية إضافة بعض المواد عليه لا أن يتم تغييره.

• عدنان دخاخني (صناعي - عضو مجلس الشعب): لن نطلق أحكاماً «مسبقة» على القانون قبل إقراره!!

في الحقيقة لم أطلع على مجمل مواد القانون الجديد، و(لكني أظن) أن القانون قد وضع نصب عينيه كل التجارب التي حدثت منذ بدايات القانون القديم لعام ١٩٥٩ وحتى اللحظة، فالحكومة متمثلة بوزارة العمل وضعت تصوراتها مع بعض الجهات المعنية الأخرى بالإضافة إلى أرباب العمل وممثلي الاتحاد العام لنقابات العمال، و(على علمي) فهناك الكثير من المناقشات ووجهات النظر التي قد تتعارض بين طرف وآخر، لكن يجب أن يصب القانون في معادلاته الأخيرة في مصلحة الطرفين لحفظ حقوق الجهتين، كما تم وضع التحولات الاقتصادي الجارية والانفتاح حيث لم يعد بإمكاننا أن نظل بمعزل عن التطورات الحاصلة، فنحن كنا نعتمد على اقتصاد موجّه حيث تتحمل الدولة على كاهلها كافة الأعباء، مع القطاع العام واتساعه، أما الآن فيوجد القطاع الخاص مع الانفتاح واقتصاد السوق الاجتماعي.

وعندما نقول العقد شريعة المتعاقدين نعني أنه يجب على الطرفين مراعاة ما ينص عليه العقد حسب القانون ومواده، بعد أن تتم مناقشته من قبل اللجنة المختصة ويقره مجلس الشعب، وما يهمنا أن يصدر قانون على قدر المسؤولية ومواكب للتطوير والتحديث والأنظمة، ويجب أن يكون هناك نوع من التروي قبل إصداره، وينم عن الفترة الحساسة التي نمر بها.

كما قلت لم أطلع على القانون بشكل كامل، فليس بإمكاني الحكم عليه على أنه ميال لمصالح أرباب العمل، لكن قد يوجد بعض الخلافات ولكن هذا حسب تغير النظام الاقتصادي المعمول به بين السابق والآن، فعندما تطلب الحكومة الانفتاح وتفتح الأبواب للمستثمرين، عليها التوفيق بين المستثمرين في الداخل والخارج، وليس معقولاً أن يصدر قانون ضد كل ما يرتبط بعلاقة العمل والعمالة والتعاقد. ففي القانون السابق لم يكن بإمكان رب العمل تسريح أي عامل إلا عند ارتكابه جرماً، فأحياناً العامل لا يعجبه العمل، وأحياناً أخرى يرى رب العمل أن هذا الإنسان لا يصلح للبقاء في هذا العمل، لذلك فيجب أن يكون حقه مؤمناً عليه ومضموناً من خلال العقود والقانون، وهذا يشبه كثيراً عقد الزواج الذي يصل نهايته إلى الطلاق فيأخذ كل طرف حقوقه ويذهب بحال سبيله، لذلك فالاتحاد العام للعمال وقف عند هذه النقطة كثيراً وأعطاها الاهتمام الزائد حتى لا يخسر أي عامل حقوقه ضمن هذه المعادلة عندما يتم فسخ العقد.

أنا نفسي كنت عاملاً في بداياتي، وكنا نلتزم بالعمل وشروطه، أما الآن فعند تقديم أي رب عمل آخر راتباً أعلى من الذي يأخذه، يترك العمل ويمشي دون أي التزام أدبي كما كان يجري سابقاً، لذلك فمثلما يكون العامل حراً عند تركه العمل، يجب أن يكون لرب العمل أيضاً مجال لمحاسبة هذا العامل عند ارتكابه أي خطأ يسيء للعمل أو يعيق العملية الإنتاجية، ورب العمل لا يستغنى عن عامل له فيه فائدة.

إن تسوية أوضاع العاملين، سواءً بالعقود أو الوظائف أو الترتيبات التي لم تكن موجودة في القانون السابق، يجب أن تكون موجودة في كلا القطاعين معاً، العام والخاص. وبالنهاية فإن أي تعديل أو إضافة مواد من صلاحيات اللجنة المختصة التي تدرس القانون، وبالتالي لن نطلق أحكاماً مسبقة على القانون قبل إقراره. وأي جدل على مادة محددة دليل صحية النقاشات، لذلك فعلى الإنسان الذي يشارك في مناقشة القانون أن يكون متوازناً.

■

رسالة من عمال حقول «الرميلان»: متفائلون ولكن...

وردت إلى «قاسيون» الرسالة التالية من عدد من العاملين في حقول «الرميلان» للنفط:



مرت مديرية حقول الحسكة للنفط(الرميلان) في أسوأ مرحلة من تاريخها في ظل الإدارة السابقة ممثلة بالمدير وبعض معاونيه وبعض رؤساء الدوائر، فوصلت الفوضى والإهمال والتسيب والتقصير والنهب والإساءة إلى المال العام والمحاباة في جميع الدوائر إلى أقصى حد، حيث باتت المحسوبية مثلاً تسيء إلى الوحدة الوطنية، ووصل الإهمال إلى درجة فرض ما يشبه الإتاوات على العمال، فمثلاً كان السائق يقوم بشراء قطع غيار على حسابه الخاص في حال تعطلت آليته، بينما الحقول ليست عاجزة عن تأمين مثل هذه القطع التي شكل نقصها أزمة في دائرة الآليات.

على كل حال هناك كم هائل من المشاكل والثغرات والانتهاكات والقرارات الجائرة بحق العمل والعمال على الإدارة الجديدة تجاوزها وإيجاد حلول لها، قد يكون من الصعب حل كل هذه المشكلات بعصا سحرية كما يقولون أو بجرة قلم، ولكن نحن متأكدون أنه عندما تتوفر الإرادة السليمة والنية الصادقة والشعور بالمسؤولية الوطنية سوف تتجه الأمور نحو الحلحلة والتصحيح لخدمة الإنتاج والعمال معاً، والعاملون حقيقة متفائلون بالإدارة الجديدة في إحقاق الحقوق ورفع المظالم عن العمال.

بإمكاننا في هذا الصدد أن نبدي بعض الملاحظات والاقتراحات حول بعض القضايا والأمور التي تهم العمال والعملية الإنتاجية ككل:

١- عدم كف يد العامل عن العمل إلا لأسباب تتعلق بالنزاهة، بينما ما يحصل الآن هو فصل العامل لأسباب قد تكون خارج نطاق العمل والحقول مثلاً: مشاجرة شخصية، حادث سيارة، خلاف عائلي!!

٢- تعديل وضع العمال الذين حصلوا على مؤهلات علمية أثناء الوظيفة أسوة بباقي الوزارات ووفق قانون العاملين الموحد.

٣- تامين المعدات وقطع غيار جديدة وخاصة للدوائر الأساسية (الحفر والإنتاج والكهرباء) وإصدار قرار ينظم عمليات إصلاح آليات النقل دون تحميل احد تكاليف مادية.

٤- إصلاح الطرقات المؤدية إلى مراكز العمل والأراضي الزراعية التي تضررت جراء تسربات النفط.

٥- وضع معايير جديدة لآلية توزيع السكن بحيث يعطي فرصاً متوازية للجميع، مثل إلغاء ميزة البعد، وإعطاء الأهمية والأولوية للعاملين في نظام العمل الورادي (الحفر، الإنتاج..) في السكن والإضافي والإجازات والمكافآت.

٦- لوحظ نقص كبير في مخصصات العمال من المواد التموينية كماً ونوعاً في مواقع العمل الخارجية والورش والمجمعات السكنية. يجب الاطلاع والنظر وإعطاء الأسباب الحقيقية لما يجري.

٧- إيجاد آليات التواصل المستمرة بين الإدارة والعمال للوقوف على كل المشاكل في حينها وخاصة إن النقابة لا تلعب دورها كما يجب.

٨- دفع بدل نقدي عن الألبسة الشتوية أسوة بالنساء من العاملات في الحقول.

٩- إنهاء حالات الفوضى و(الزعرنة) في الشوارع.

١٠- إيلاء النظافة والتشجير الأهمية الكبرى في الحقول.

• مجموعة من العاملين في حقول النفط في الرميلان

مكافحة الفساد.. من أين نبدأ؟

انطلاقاً من التراخي الحكومي تجاه محاربة الفساد الكبير الذي يتداخل فيه الفساد المالي بالفساد الإداري على مستوى الصفقات ومشاريع النهب الكبيرة، ويقينها أنه خارج قدرتها على محاصرته، لذلك فجل ما نسمعه من وقت لآخر هو قيامها بصرف عدد من الموظفين الحكوميين هنا وهناك على خلفية تورطهم في قضايا فساد صغيرة مختلفة، وهذا في الحقيقة ما هو إلا محاولات غير جدية وغير مجدية لمحاصرة الفساد أو محاربته..

إن تصفية الفساد الصغير، تعني أنه يجب ألا يتلقى أي موظف رشوة لتمرير أمر غير قانوني، ولا حتى إكرامية عن قيامه بعمله القانوني المطلوب منه أصلاً «لأن ايدولوجيا الفساد علمتنا التفريق بين الرشوة والإكرامية». وثانياً يجب أن يلتزم بأوقات الدوام الرسمي كاملة دون أن يتأخر، أو يغادر مقر العمل. وثالثاً يجب أن لا يمارس أي عمل آخر مهما كان نوعه إلا ما تسمح به نصوص القانون، ووفق القنوات القانونية المطلوبة. وفي المحصلة النهائية سيكون على هذا الموظف أن يكتفي براتبه الذي يتقاضاه من الجهة العامة التي يعمل لديها. وإذا كان هذا الموظف رب أسرة تزيد على الأربعة أشخاص، فهذا يعني أنه سيعيش مع أسرته تحت خط الفقر في ظل الأجور الحالية، وسيكون عاجزاً عن تأمين متطلباته الأساسية. وعندها سيكون مضطراً للتحول إلى نوع آخر من الفساد أي السطو أو السرقة أو الاحتيال أو ما شابه، بمعنى أن وأد الفساد الصغير دون تحصين الموظفين برواتب مقبولة، سيعني كارثة على الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

ما نقوله هنا ليس من قبيل التندر أو السخرية، كما أنه ليس من قبيل توقع نتائج أمر ممكن الحدوث، لأن أدوات ومقدمات إنهاء الفساد غير متوفرة حتى اللحظة. ولكن ما قلناه يعني أن قسماً كبيراً من السوريين يؤمن متطلبات معيشته من خلال الفساد، ويعطي مؤشراً واضحاً عن مدى خطورة وعمق أزمة الفساد في المجتمع السوري. ومن تلقى عليه اللائمة هنا ليس هؤلاء الموظفين الفاسدين الصغار، وليس أولئك الذين يمارسون عملاً آخر مع وظائفهم الحكومية. وإنما الحكومات المتعاقبة التي عجزت عن إيجاد ربط حقيقي وعادل بين الأسعار والأجور، وقبلها أساطين الفساد الكبير الذين تنشأ في ظلهم كل مظاهر التردي الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي، والذين يعتبرون العائق الأبرز أمام تحقيق التنمية الحقيقية، وتصحيح الأجور.

ليس المقصود هنا الدفاع عن مظاهر الفساد الصغير، أو عن الفاسدين الصغار، ولكن المقصود أن أي محاولة لمكافحة الفساد من القاعدة هي محاولة فاشلة، وهي حرف للبوصلة عن وجهتها الصحيحة. لأن المطلوب هو ضرب رؤوس الفساد الكبير أولاً، كجزء من عملية إصلاح شاملة تنتهي إلى تحقيق تنمية فعلية، وربط صحيح بين الأسعار والأجور، وبالتالي تأمين معاشات عادلة للمواطنين، وبعد ذلك يصبح من الممكن محاسبة الموظفين العاديين على أي فساد أو إخلال بالواجبات الوظيفية الملقاة على عاتقهم، وبغير هذا فإن مكافحة الفساد ستبقى شعاراً رناناً فارغاً من أي مضمون، وستبقى حلماً يراود مخيلة الشرائح الشعبية الواسعة التي تعد المتضرر الحقيقي من الفساد.

■ نجوان عيسى

هرمونات «كمال الأجسام» تفقد شباب سورية خصوبتهم..

أين وزارة الصحة والاتحاد الرياضي من هذه الكارثة؟

◄ إعداد واستطلاع: ميرنا ياغي



يتصاعد تحذير الأطباء المختصين للمعنيين في الاتحاد الرياضي العام من الأعداد المتزايدة للرياضيين المتوافدين إلى العيادات الطبية، الذين تكشف تحاليل السائل المنوي لديهم كارثة خلوه التام من الحيوانات المنوية!.

إنها الحقيقة المؤسفة، فعدد متزايد من هؤلاء الشباب، أصحاب الكتل العضلية الضخمة والأذرع العريضة والأكتاف المربعة التي تخشى الصقور أن تحط عليها، تم تفريغهم تماماً من خصوبتهم الرجولية، كون المصنع المسؤول عن إنتاج الذكورة في أجسادهم تم إتلافه، فتوقف عن الخدمة وأحيل إلى التقاعد.

والخطير، أن قسماً كبيراً من الشباب السوريين الحالمين بامتلاك أجساد قوية وجميلة ليتبختروا بها أمام الفتيات، يقومون يومياً بارتياد نوادي كمال الأجسام، وهؤلاء سرعان ما يقعون بجهلهم ضحية أحد المدربين معدومي الضمير والمسؤولية، أو الوعي، الذي يحاول إقناعهم باتباع كورسات هرمونات تحفيز العضلات للحصول على الجسم الحلم وبمواصفات قياسية، مستفيداً من كون معظمهم يجهلون تماماً مدى خطورة هذه الهرمونات، التي أودى سوء استخدامها بحياة الكثير من اللاعبين، وأصابت عدداً كبيراً منهم بالعقم والجلطات... فيأكل الطعم بكل سرور.. ولا يدرك أنه كان ضحية إلا بعد فوات الأوان.

وكما أفادنا أحد الأطباء، فإن هذه الهرمونات المحرمة دولياً مكونة من خلطة خطيرة هي:

«هرمون النمو GH»: يسبب أخذه بحالات غير مرضية وكميات ليست دقيقة اختلالاً بإيقاع الجسم الهرموني المنضبط كالساعة.

«الميثوتركسات»: هي عقاقير تستخدم لعلاج الأمراض السرطانية.

«ديكادر الأبولين والبريموبولان»: وهي هرمونات بناءة تستخدم للأطفال المصابين بقصر النمو، ويسبب استخدامها من غير دافع مرضي نتائج عكسية.

«بولدينون انديكليات، اكيوجين، لارابولين» وهي هرمونات تنتمي إلى طائفة (الاندروجين)، أي الهرمونات الذكرية التي تستخدم بيطرياً وتعطى للحيوانات التي لا تؤكل (كالحصان والكلب) ولا يجوز حقنها في الإنسان..

إضافة إلى هرمون التستوستيرون الذكري الذي تنتجه الغدة الكظرية والنخامية وبمعايير غاية في الدقة.

هذه الخلطة الرهيبة يتراوح سعرها بين ٢٥ ـ ٥٠٠٠/ ل.س، وتستورد بطريقة غير نظامية من تركيا، الهند، باكستان، هولندا، الدانمارك، أمريكا، انكلترا، إسبانيا.. يتم حقن الرياضيين بكميات منها توازي عشرات أضعاف الكمية الطبيعية التي تفرزها الغدد وبفترات متقاربة، مما يحدث مع الزمن ضموراً في أنسجة الخصيتين، وتوقف إنتاج الحيوانات المنوية، وبالتالي الإصابة بالعقم.. وهناك آثار جانبية أخرى تتراوح بين خلل بوظائف الكبد، وسرطان الكبد، وتغير نسبة الدهون في الدم، وزيادة الإصابة بتصلب الشرايين، وارتفاع ضغط الدم.. والموت.!

أما السرنجات التي يتم تداولها بين الرياضيين، فتؤدي إلى انتقال فيروسات سي، ي، وفيروس الإيدز، وتسبب نتيجة حقنها من أشخاص غير مدربين إلى تهتك أوتار العضلات، التهابات في الأعصاب والأوعية الدموية، زيادة في عدد كريات الدم الحمراء، وحدوث جلطات متكررة في الأماكن الحيوية في الجسم، تنتهي بالوفاة المفاجئة.

السؤال الهام هنا هو: ألم يستطع الاتحاد الرياضي «المدرك لهذه المأساة»، وعلى الرغم من خزينته الممتلئة من تشكيل لجنة رقابة تجرم من يقوم ببيع الهرمونات وحقنها في النوادي الرياضية، أم أنه، وكما يعتقد ويقول بعض المدربين: «حاميها حراميها»؟ وأين وزارة الصحة من كل ذلك، أم أنه تم إيجاد طريقة جديدة لتحديد النسل السوري بعيداً عن عقاقير منع الحمل...؟!

■■

هواجس طلابية..

إلى أين وصل الفساد بالجامعات؟

◄ جيني شليل

لم تكن حال الجامعات في السنوات الأخيرة بأحسن من حال معظم المؤسسات العامة الأخرى التي ينخر فيها الفساد، رغم خصوصية وضعها كمؤسسة تعليمية، وكمنبر حساس يطل على المجتمع ويؤثر في سيره بشكل أساسي..

لأي درك قد وصلنا، والفساد يدخل الجامعات من بابها الواسع، ويقيم فيها، لدرجة أنه بات يتحكم بمصير الطلاب المنتسبين إليها، بل وحتى مصيرها هي ذاتها؟! أين الحديث عن تطبيق مبدأ الشفافية ومحاسبة مرتكبي الأخطاء وقد أصبحت الجامعات الآن، رصيداً نقدياً يملأ جيوب بعض رواد نظرية (بالمصاري كل شي بيمشي).. وغدت أوراق الطلبة أداة ضغط عليهم بيد أتباع هذه النظرية؟

المشكلة واضحة للعيان، والأزمة متفاقمة، وعدوى المحسوبيات تهدد بالانتشار.. ولكن لا أدلة من النوع (الصوري) التي يمكن أن يعترف بها القانون؟!

لقد دخل الطلاب الجامعات لتكون جسراً لتحقيق أحلامهم، وإذا بها سبيل لاستغلالهم وخنق آمالهم، عدا عن كونهم يتخرجون في كلياتهم كما دخلوا إليها.. الفارق الوحيد فيما بينهم هو نوع الوثيقة الجامعية التي نالوها ولأية كلية تنتمي، أما القاسم المشترك فهو تخرجهم في الجامعات دون أن يفقه معظمهم أي شيء مما درسوه.

إذاً، نحن لسنا بصدد مشكلة عابرة، وإنما نواجه مشكلة بنيوية في تنشئة أجيال متلاحقة من المتعلمين، بدل أن يكونوا اليد الحديدية التي تحمي البلاد، وتضرب الفساد، وتضرم النار في أوكاره، سيكونون مهمشين أو مجهّلين، وبعضهم قد يصبح باباً لدخول المرتزقة لتحقيق مخططاتهم التخريبية..

أليس أمراً معيباً وخطيراً أن المسؤولين عن كل هذا الخراب أمام ناظرنا ونعرفهم بالاسم والصفة، ولا نستطيع محاسبتهم؟؟ بل إننا نعجز عن إسقاط الضوء عليهم وعن كشف هوياتهم.. فلماذا يوجد هذا الحاجز الضبابي بيننا وبينهم؟ إنهم أمامنا ولا نستطيع مساءلتهم أو الإشارة إليهم.. مع أن «القانون فوق الجميع» كما نسمع، فلماذا يغمض عينيه عنهم؟

المسؤولون في التعليم، والمسؤولون عنهم، يقابلون شكاوينا بالرد دائماً بكل بساطة: نريد ما يثبت سير الرشوة ضمن الهيكل التعليمي للجامعة، بكل ما يتضمنه ذلك من تقديم أسماء وأرقام واضحة، وكأن الأمر سهل ومتاح، فمن من الفاسدين والمرتشين سيترك إثباتاً يدينه ويدل على تقاضيه الرشوة؟ والأهم: من هو الطالب الذي سيتجرأ ويقدم أستاذه للمحاكمة؟ من يجرؤ على فعل ذلك؟

حال الطالب في هذه الأيام حال الأبكم الذي يرى كل شيء ويعيشه، لكنه لا يستطيع أن ينطق به أو يفعل حياله شيئاً.. فمن يتعهد له بإعادته للجامعة في حال طرد منها، أو في حال تم إهمال أوراقه الامتحانية حتى يفشل في دراسته، ويخرج تلقائياً من دون أن يكون للفاسدين المتمرسين في هذه الألاعيب، دور واضح في ذلك.

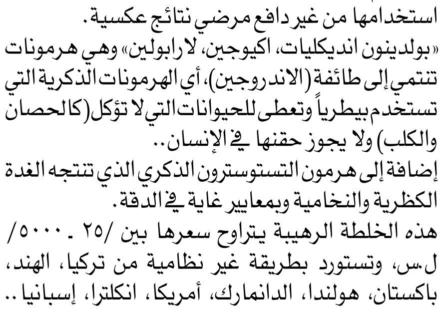
إنها الحقيقة التي أصبحت واضحة للجميع، والتي لا يسعنا إلا الكلام عنها دون القدرة على إثباتها! فهل ننتظر معجزة في ذلك؟ أو ننتظر أن يصبح القانون متطوراً يستطيع التعامل مع التجاوزات التي تجري وراء الكواليس دون وجود أية كاميرات تراقبها.

نأمل أن يتحقق ذلك، دون أن نخفي خوفنا من أن يأتي يوم تصبح فيه الرشوة نهجاً أساسياً للعملية التعليمية ومادة أساسية ومرسبة في كل الكليات وجميع الأقسام!!.

■■

مدينة «الباب».. الناس يدفعون ثمن فساد البلدية والمتعهد!

قامت بلدية الباب بتنفيذ قميص زفتي لبعض شوارع المدينة بالاعتماد على متعهد، ومنها بعض الشوارع التي كانت تتناثر فيها بعض الحفر القليلة، والتي كان من الممكن الاكتفاء فيها بعملية صيانة وترقيع..



باشر المتعهد بإزالة وقشر الزفت القديم، ثم قام برش القليل من مادة (م. سي زيرو)، وهي المادة التي ترش تحت الزفت، ثم بدأ بمد الزفت ودحله.. ولكن لم يكن هذا الدحل كافيا ونظامياً، إذ سرعان ما أصاب الزفت فالق، وظهر فيه خط طولي في مقطع من الشارع، وبرزت حفر صغيرة..

احتج المتعهد لدى مراجعته ان السبب يكمن في المدحلة حيث تقشر الزفت على اسطواناتها.. تم الطلب من جهاز الإشراف التدخل وإيجاد الحل النظامي، وتم استدعاء رئيس المجلس وشاهد الواقع بأم عينه، فطلب من المتعهد قص منطقة بطول حوالي ٣٥ متراً وإعادة تزفيتها بشكل نظامي، ولكن المتعهد لم يبال، بل قام بحفر خط بعرض متر فقط بواسطة كمبريسة، ولم يستخدم آلية القص النظامية وقام بتزفيته بشكل غير نظامي.. مما اضطر لتقديم معروض لرئيس مجلس المدينة يبينون فيه الوضع. وقد تم تسجيل المعروض بديوان مجلس مدينة الباب، وحتى الآن لا تزال الأمور على حالها.

استفسرنا عن الإجراء الذي سيتخذه جهاز الإشراف بحق هذا التقصير الواضح من المتعهد، فقالوا لنا إنه سيتم حسم مبلغ مالي عليه.. تساءلنا: ما الفائدة من حسم مبلغ مالي يدخل في صندوق البلدية ويبقى الزفت على وضعه وندفع كلفة المتر نحن كاملة حوالي ٢٢٥ ل.س للمتر المربع الواحد عدا الرسوم الإضافية الأخرى، هذا عدا عن أن الزفت سيتحفر من جديد بعد أيام؟ فكان جوابهم الصمت!!

هكذا.. بعد كل مصيبة، سيتحمل المواطن في النهاية خطأ البلدية والمتعهد ويدفع دم قلبه على شيء هش..

فما معنى هذا التصرف من رئيس مجلس المدينة وجهاز الإشراف؟

علماً بان الشكاوى على ما جرى من سوء في التنفيذ كثيرة، وهناك اعتراضات وملاحظات من سكان بقية الشوارع الأخرى في المدينة، التي قام المتعهد نفسه بتزفيتها!!

■■

رحيل شيوعي قديم..

وافت المنية يوم الأربعاء ٢٠٠٩/١١/٣ الشيوعي القديم الرفيق عبد الله عبد القادر جوهر عن عمر ناهز الـ٧٨ عاماً، أمضى جلها في النضال والعمل اليومي الشاق

ولد الرفيق الراحل في طرطوس عام ١٩٣١/، وتعرف على الحزب الشيوعي السوري وهو في سن مبكرة، وانتظم في صفوف الحزب عام ١٩٥١/ وقام بمهام صعبة وشاقة واعتقل لأول مرة في حملة توزيع مناشير عام ١٩٥٣/. خدم في الجيش في سرية الفرسان وقام بعدة مهام أثناء خدمته العسكرية، وقابل في تنفيذه لمهامه النضالية معظم الصف الأول من القيادات الشيوعية السورية واللبنانية

في لقاء قاسيون معه في زاوية «كيف أصبحت شيوعياً؟»، قال: (لم اجتمع في حياتي بشخص يملك نبالة الفرسان إلا وقلت: يجب أن يكون شيوعياً! فلا اصدق أن يكون المرء شيوعياً دون أن يملك النبالة أكثر ما يؤلمني حالة التمزق التي وصلنا إليها، وأكبر حلم عندي أن أشاهد الحزب قوياً موحداً، حتى عندما أغمض عيني وكأنني أسمعهم يقولون رحمه الله (من خلف ما مات).

بقي حتى الأيام الأخيرة من عمره يعمل في ورشة حدادة في المنطقة الصناعية لمقصات السيارات مع ولده محمد.

قاسيون تتوجه إلى ولده محمد وعائلته ورفاقه وأصدقائه ومحبيه بأحر التعازي، راجية للجميع الصبر والسلوان وطول البقاء.

في ذكرى تأسيس الحزب

احتفالات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في دير الزور

تأتي ذكرى تأسيس حزبنا الحزب الشيوعي السوري هذه الفترة، في ظروف بداية انفتاح الأفق أمام الحركة الثورية العالمية وتراجع الرأسمالية الامبريالية نتيجة أزمتها المستعصية، وبعد سنوات عجاف تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث استسلم فيها الكثيرون لليأس والإحباط، وتقوقع آخرون نتيجة ضعف البنية الفكرية لديهم، مما أدى إلى حدوث تشوهات كبيرة فكرياً وسياسياً، انعكست على وتيرة نشاط الحركة الثورية..



إن إحياء هذه الذكرى بكل الطرق الجماهيرية وليست الشكلية، يساهم في إعادة الألق للفكر الماركسي اللينيني، وللاشتراكية حلم الفقراء والمستضعفين بالعدالة والمساواة سحرها، وإعادة تجذير العلاقة بين الحزب الشيوعي والجماهير لاستعادة دوره الوظيفي والنضال من أجل حقوق العمال والفلاحين وسائر الكادحين والسير قُدماً نحو الاشتراكية.

وفي إطار احتفالات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تتابع في دير الزور الاحتفالات بأشكال متعددة ومنها:

ندوة واحتفال في دائرة موحسن

في موحسن ذات التاريخ العريق في مقاومة الاستعمار والإقطاع، والتي سميت بموسكو الصغرى لتاريخها الوطني والطبقي، أقيمت بدعوة من لجنة دائرتها ندوة واحتفال بمناسبة الذكرى ٨٥ لتأسيس حزبنا الحزب الشيوعي السوري بحضور شيوعيين من مختلف الفصائل، وأصدقائهم، حيث بدأت الندوة بالوقوف دقيقة صمت مع النشيد الوطني تكريماً لشهداء الحزب والوطن. قدم للندوة وأدارها الرفيق زهير مشعان عضو مجلس اللجنة الوطنية منوهاً إلى أهمية المناسبة وأهمية اللقاء، وضرورة وحدة الشيوعيين لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وتحدث الرفيق حسين الشيخ عضو مجلس اللجنة الوطنية عن ظروف تأسيس الحزب ومؤتمراته وقادته الأوائل فؤاد الشمالي ويوسف يزبك وأرتين مادويان وناصر حدة وخالد بكداش، ومواقف الحزب الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، حيث سمي بحق حزب الجلاء، وكذلك مواقفه ضد المشاريع الاستعمارية في المنطقة والدكتاتوريات ونضاله الطبقي منذ أول برنامج له الذي شمل بضعة وسبعين مطلباً وطنياً واجتماعياً طبقياً وديمقراطياً، وعن شهداء الحزب طيب شربك وحسين عاقو ونضال آل رشي وفرج الله الحلو الذي أُذيب بالأسيد وغيرهم... ودور الشيوعيين في قومة أهالي موحسن ضد الإقطاع وانتصارهم بتحقيق قسم من مطالبهم، والمد الثوري في الخمسينيات وتراجع دورهم نتيجة تراجع الحركة الثورية العالمية والظروف الذاتية.

ثم تحدث أحد الرفاق عن فصيل صوت الشعب عن مراحل تطور البشرية وحتمية الاشتراكية.

كما تحدث أحد الشيوعيين القدامى عن سمات الشيوعيين القدامى وتضحياتهم ونكران الذات لديهم ودور الرجعية في محاربتهم ومحاولة تشويه صورتهم اجتماعياً وأخلاقياً وروحياً لإبعاد الفقراء والمستضعفين عنهم، وكيف أصبح شيوعياً، وحث المتحدثون الآخرون من الرفاق والأصدقاء على وحدة الشيوعيين السوريين لاستعادة دورهم الوظيفي والقيام بواجبهم تجاه الشعب والوطن.

وقد شارك العديد من الرفاق والأصدقاء في الحوار والنقاش حول مختلف القضايا المطروحة، واختتمت الندوة بالنشيد الأممي.

ثم تابع الرفاق والأصدقاء الاحتفال الفني بالأغاني الوطنية والطبقية الثورية والشعبية مع عود الرفيق فيصل الحسون (أبو مكسيم) وبمشاركة الجميع.. وانتهى الاحتفال بأغنية سالم حزبنا ورفرفت الراية الحمراء مع زغاريد الرفيقات.. مع وعد بلقاء آخر قريب لتعزيز العلاقات الرفاقية، وعلاقات الرفاق مع الأصدقاء والمواطنين.

رحلة شبابية في دائرة البوكمال

كما قامت دائرة البوكمال برحلة شبابية إلى البادية احتفل خلالها بالذكرى ٨٥ لتأسيس الحزب.. البدء كان بالوقوف دقيقة صمت احتراماً لشهداء الحزب والوطن، ثم تحدث أحد الرفاق عن تاريخ الحزب ومواقفه الوطنية في مقاومة الاستعمار، ومواقفه ونضاله ضد الدكتاتوريات من أجل الديمقراطية، والشهداء الذين قدمهم، وكفاحه من أجل العدالة الاجتماعية في مواجهة الإقطاع والبرجوازية، وتبنيه لمطالب الجماهير الشعبية. وأكد على التمسك بالماركسية اللينينية نظرية ومنهجاً، حيث أثبتت الأزمة الرأسمالية المستعصية دقة وصحة ذلك، وليس كما توهم البعض بانتهائها مع انهيار الاتحاد السوفيتي. وأشار إلى دور قاسيون كمنبر وطني إعلامي، كما نوه بأن وحدة الشيوعيين أصبحت ضرورة وعلى الشيوعيين الشرفاء العمل لتحقيقها في أقرب وقت لتساهم في تعزيز الوحدة الوطنية الحقيقية.

وانتهى الاحتفال على وعد باستمرار العمل من أجل تحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كلّ اعتبار.

■ مراسل قاسيون

معاقبة الأطباء المقيمين في مشفى المجتهد دون التحقيق معهم

يبدو أن الأطباء المقيمين في المشافي الحكومية هم الحلقة الأضعف فيها، كونهم يعيشون أوضاعاً صعبة جداً على الرغم من عملهم الحساس ومناوباتهم المتواصلة والطويلة، التي تؤكد أن معظم العمل الطبي في هذه المشافي يقوم على كاهلهم، ورغم ذلك يعانون الأمرّين من الإجحاف بحقهم وسوء معاملة إدارات المشافي لهم، حتى أصبح شأنهم أقل من شأن أي موظف يعمل في المشافي.



مناسبة هذه المقدمة هي العقوبات التي طالت بعض الأطباء المقيمين في مشفيي ابن النفيس، والمجتهد (مشفى دمشق) ضمن جملة القرارات والإجراءات المتسرعة التي اتخذها وزير الصحة د. رضا سعيد بحق كل من مدير عام مشفى دمشق المركزي «المجتهد» د. (ع.ح)، (ثم إقالته بناءً على طلبه)، ومدير عام مستشفى مجمع ابن النفيس د. (خ.ح.ل) ورئيس قسم الأطفال في مستشفى المجتهد د. (م.ب)، لتقصيرهم الحاصل في استقبال طفلين ضريرين مشتبه بإصابتهما بأنفلونزا الخنازير مساء الاثنين الموافق ١٩/١٠/٢٠٠٩.

فبغض النظر عن القرارات التي طالت المدراء ومدى صوابيتها، سنتوقف عند نقل كل من الأطباء المقيمين (ط.م) و(م.ج) و(م.د) والطبيبة (م.م) من مشفى دمشق «المجتهد» إلى مركز عش الورور الصحي لمدة ثلاثة أشهر فقط.. فقد وضعت بعض وسائل الإعلام الحكومية المرئية والمكتوبة في تناولها للموضوع الصالح والطالح في مرتبة واحدة، وأكدت – معتمدة التعميم – أن وزارة الصحة أصدرت هذه العقوبات بحق المدراء والمقيمين في مشفى المجتهد لرفضهم استقبال الطفلين خوفاً من إصابتهم بمرض أنفلونزا الخنازير، أما معاقبة أطباء مشفى ابن النفيس فجاءت بحجة رفضهم لحالتين دون تقديم أي سبب يذكر، الأمر الذي دعا بأهل الطفلين إلى أخذهما لمشفى الهلال الأحمر.

لكننا سنوجه سؤالاً هاماً هنا، وهو: هل أجرت وزارة الصحة التحقيق اللازم مع كل من تمت معاقبته، خاصة الأطباء المقيمين الذين لا حول لهم ولا قوة بما حصل ويحصل، علماً أن هؤلاء المقيمين مظلومون أصلاً سواء أمام إداراتهم أو أمام شروط العقد المبرمة بينهم وبين وزارة الصحة؟

إن ما حدث في مشفى المجتهد لا يتحمل أي من الأطباء المقيمين مسؤوليته، وكل مسؤول في وزارة الصحة يعلم علم اليقين أن قسم الإسعاف يتم تصويره بكاميرات مراقبة على مدى /٢٤/ ساعة، وهناك /CD/ مسجل بالصورة والصوت يوضح كل ما حصل مع الأطباء المقيمين ومن كانوا مع الطفلين، وهذا الكاسيت يقدم دليلاً قاطعاً لتبرئة هؤلاء الأطباء الذين شُهّر بهم من بعض الإعلاميين حين تم نشر أسمائهم الصريحة على أنهم (مقصرون)، وهذا مخالف لقانون المطبوعات السوري.

إن الـCD يوضح أن المنظر العام للطفلين كان جيداً ولا يستدعي وضعهما على سرير بدل أي طفل آخر، ومن ثم يؤكد أن التحليل الذي كان يفضل إجراؤه غير موجود في مخابر المشفى، والأخطر أن الجهاز الخاص بهذه التحاليل موجود ولكنه لم يركّب فمن يتحمل هذه المسؤولية، الأطباء المقيمون أم الوزارة؟ إن كل الحقائق والقرائن والشهادات تحتم على الوزارة إعادة التحقيق في القضية، ومن ثم إعادة الاعتبار للأطباء المقيمين الذين لا ذنب لهم في كل ما حصل.

■■

إلى وزير الصحة..

شكوى عاجلة

اشتكى العديد من الأطباء العامين الذين تقدموا بطلبات للاختصاص مطالبين باستثنائهم من شرط العمر، أو رفعه، مما يسمح بقبولهم لمتابعة تحصيلهم العلمي ومواكبة التطور، وقد سبق أن طرحوا هذه القضية منذ أيام الوزير الأسبق محمد إياد الشطي، والوزير السابق ماهر الحسامي، وكذلك الوزير الحالي الذي لم يبت بها حتى الآن، كما طرحوها في مجلس الشعب عن طريق بعض النواب ولم يحصلوا على رد!

هؤلاء الأطباء توجهوا لقاسيون هذه المرة، ونحن إذ ننشر هذه الشكوى نطالب معهم بإتاحة الفرصة لهم وخاصةً أن الظروف الصحية المتراجعة للمواطنين نتيجة تراجع وتردي الوضع الاقتصادي الاجتماعي، تتطلب مزيداً من التطوير والعمل والاستفادة من كل الطاقات الكامنة الموجودة في بلادنا.

إن البقاء دونما اختصاص يؤدي إلى تراجع عمل ومستوى هؤلاء الأطباء وغيرهم، وتراجع أداء المرافق الصحية، حيث نسبةً عالية من الأطباء المقيمين في المشافي غادروا البلاد للعمل خارجها بشروط أفضل، ناهيك عن الاختصاصيين.. وتتعاظم الحاجة لأطباء أكفاء ومختصين في المناطق النامية، وخاصة المنطقة الشرقية.. لذا نؤكد أيضاً وجوب أخذ ذلك بعين الاعتبار، فما زلنا بحاجة لتفعيل وتطوير كامل إمكانات جميع كوادرنا الوطنية..

■■

محاولة فاشلة لخطف معلم من مدرسته

تكلمنا كثيراً عن ظاهرة التشبيح وممارسة التسلط والاستقواء بالمنصب أو بقريب له مثل هذا المنصب، لكن ورغم الاستنكار الشديد ورفض المجتمع لهذه الظاهرة إلا أنها مازالت تُمارَس هنا وهناك، ولم تجد من يوقفها ويحاسب مرتكبيها، ولهذا كثرت حالات الاعتداء على المواطنين، وتهديد أمنهم وسلامتهم..

فقد عاشت إحدى مدارس دمشق حالة من الرعب والاضطراب لساعات طويلة، ففي أحد الأيام الدراسية حدث أن شابين يافعين من طلاب المرحلة الأساسية «الصف الثامن» قد تشاجرا، ولم يتمكن المعلم «الموجّه» من فك الشجار إلا باستخدام العنف والضرب باليد وتأنيب الطالبين حتى يبتعدا عن بعضهما وتنتهي حالة الشجار. إلى هنا كانت القصة عادية جداً وتحصل في معظم مدارسنا، ولكن تبين أن أحد الشابين له صلة بمسؤول ما، وتبين أن ما لقيه من الموجّه هزيمة لم يتقبلها، بل نام عليها إلى اليوم التالي، وفي الصباح الباكر فوجئت المدرسة بطلابها وإدارتها بقدوم دورية من إحدى الجهات التنفيذية تطلب من الموجّه مرافقتهم إلى الفرع، فتدخّل مدير المدرسة الذي سجل خطوة جريئة وموقفاً ناصعاً باتخاذه القرار الصحيح، عندما طلب من العناصر إظهار « أمر المهمة» التي جاؤوا من أجلها، وعندها تبين إنهم لا يحملون أية أوامر، ولم يكلفوا بأية مهمة، وقد وضع بحسبانه أنه قد تحصل مصيبة للمعلم لا تحمد عقباها، فرفض بإصرار شديد تسليمهم الموجّه، وأخرجهم خارج سور المدرسة، لكن المفاجأة الثانية أنهم ظلوا يراقبون المدرسة، ويحاصرونها حتى نهاية الدوام لخطف المعلم وأخذه معهم، فتنبهت الإدارة والمدرسون لهذا الأمر، واعتصموا داخل المدرسة دعماً لزميلهم، في هذا الوقت حاول مدير المدرسة محاولات عديدة بالاتصال هاتفياً للسيطرة على الوضع، والتخلص من هذه الأزمة، فلم يفلح إلا بتدخل وزير الدفاع، بعد مطالبته من وزير التربية بالتدخل شخصياً وبشكل مباشر لفك الحصار عن المدرسة، مع العلم أن مدير المدرسة قد اتصل قبل تدخل وزير التربية بقائد شرطة دمشق، إلا أنه لم يتدخل بسبب وجوده خارج العاصمة، بالإضافة إلى محاولات أخرى كثيرة أجراها المدير وبعض الأساتذة مع بعض معارفهم من المسؤولين والضباط.

السؤال الذي يقلقنا فعلاً: متى ستنتهي هذه الظاهرة ويتوقف الاعتداء على أمن المواطنين وسلامتهم؟ ومتى ستتم محاسبة مرتكبيها؟ والسؤال الأهم: أهذه الترجمة الفعلية لما تعلمناه: «قم للمعلم وفِّه التبجيلا..... كاد المعلم أن يكون رسولا»؟ أين الاعتبار لرسالة المعلم المقدسة، صانع الأجيال وباني التاريخ؟!!

شهادة تقدير وشكر للمدير الذي تصرف بحكمة وأنقذ الموقف مع زملائه المدرسين!!!

■■

«حابا».. المال العام ضحية القرارات المتضاربة

هناك بناء في قرية (حابا) مخصّص كخزان كهرباء لتغذية القرية، وقد أقامته مؤسسة كهرباء (مشتى الحلو) بعد اختيار مكان التشييد في حديقة عامة عائدة إلى الزراعة.

بعد الانتهاء من عملية البناء تم صدور قرار هدم بإشراف مديرية الزراعة بطرطوس وجهة أخرى غير معروفة!!.

والسؤال: من هو المسؤول عن تحديد مكان البناء؟ ومن هي الجهة التي قامت بالتنفيذ؟.

الحقيقة المؤسفة التي طالما حدثت وتحدث في بلادنا أن جهة رسمية رصدت مبلغاً من المال لهذا الغرض، وقامت بالبناء، فجاءت جهة رسمية أخرى وهدمت البناء لمصلحة عدد من المتنفذين، فمن المسؤول عن كل هذا الهدر وهذه المهزلة المتكررة؟ ألا يوجد تنسيق بين دوائر الدولة عند القيام بتنفيذ المشاريع، أم أن ما حدث يعود إلى مزاجية كل رئيس دائرة أو مؤسسة في القطاع الحكومي؟.

نضع هذه الحادثة برسم الجهات المعنية، لتتخذ الإجراءات المناسبة لحماية المال العام من هذه الأشكال البائسة من الفساد.

علاقة جدلية بين التهريب والسرقة

سرقة الدراجات النارية (المهربة) في منبج..

تتزايد سرقات الدراجات النارية المهربة في مدينة منبج، حتى أصبحت أمراً اعتيادياً، إذ لا يمضي يوم إلا وتسمع فيه حكايات من المواطنين الذين تعرضوا لسرقة دراجاتهم النارية، بعضهم من سرقت دراجته من داخل منزله، وبعضهم من فناء داره أو أمام محله، وبعضهم في السوق.. وهناك العديد والعديد من هذه القصص والحكايات...

الأمر المثير للدهشة والارتياب هو مجرد وجود هذه الكلمة: (المهربة)، فوجود هذه الدراجة/الظاهرة في بلادنا وبأعداد كبيرة وهائلة أمر مخيف، ويجب الوقوف عندها مراراً وتكراراً وبعيون صادقة من أصحاب القرار لوضع حل لها.

إن اللصوص الذين يقومون بهذه السرقات يعلمون علم اليقين بأنهم وإن تم إلقاء القبض عليهم متلبسين، فستكون أمورهم غير معقدة كثيراً، فإما بالسجن لفترة زمنية ويخرجون ويعاودون الكرة مرات ومرات دون وجود أي رادع قانوني قوي، وإما المصالحة مع أصحاب الدراجات النارية المهربة.

والأمر الآخر أنهم يعلمون أن أصحاب الدراجات النارية المسروقة لن يقوموا بالادعاء عليهم خوفاً من الملاحقة المالية وتغريمهم بأضعاف سعر الدراجة المسروقة!!.

يبقى الأخطر من هذا كله كيفية دخول هذه الدراجات المهربة أرض الوطن.. فمن المؤكد أن السماء لاتمطر دراجات نارية ؟! إن المستفيدين من دخول هذه الدراجات هم أشخاص متنفذون همهم الوحيد هو الربح وجني المال، والمتضرر الحقيقي من ذلك هو الخزينة.. والفقراء؟!

قد يستغرب البعض من هذا، إلا أنه الحقيقة، فالمواطن الفقير العامل أو الفلاح يحلم بملكية دراجة نارية، ويعمل على مدار العام أو أكثر ليوفر ثمنها، ويشتريها، لتصبح لديه وسيلة نقل يعتمد عليها في إنجاز الكثير من أعماله، لكن وبلحظة واحدة ينقلب المشهد، والحلم الذي بات حقيقة يصبح سراباً.. كذلك في الأيام التي تنشط فيها دوريات الشرطة والجمارك لحجز الدراجات النارية يدفع الثمن أيضاً ويتبدد الحلم، لذلك فهو أمام مصيرين لامهرب منهما، وكلاهما مر.

إن أعداد هذه الدراجات المهربة هائل جداً، وانتشارها ودخولها بهذا الشكل العشوائي وغير القانوني أمر غير مقبول، لذلك يجب الإسراع في حل هذه الظاهرة المسيئة للبلد والمواطن وتسوية وضع الدراجات النارية الموجودة بتسديد رسوم معقولة لتسجيلها.

■ **أحمد طلعت**

تراجع الخدمات الصحية بمشفى دير الزور الوطني..



لا شكّ أنّ أيّ مواطن بات يلمس تراجع الخدمات الصحية بشكل مباشر، بسبب نهج الحكومة الذي يدفع باتجاه الخصخصة، ورفع يدها عن كثير من القضايا التي تهدد شبكة الأمان الاجتماعي، ويضاف إلى ذلك الفساد والنهب والإهمال الناتج عن هذا التوجه، فتصبح المعاناة مضاعفةً للعاملين الشرفاء والمواطنين. من هنا نتوجه إلى السيد مدير صحة دير الزور الحالي الذي صنف مشفى الفرات من أوائل المشافي على مستوى الوطن عندما كان مديراً لها، أن يضع حداً لما يجري في المشفى الوطني بدير الزور كونه المسؤول الأول عن الصحة، ونورد بعض الوقائع العامة أولاً:

– التركيز على الشكليات كاللوحة الاسمية ودفتر التوقيع مع إهمال الجوانب الصحية الحقيقية التي يجب توفيرها من عناية صحية وأكسجين ونظافة وغيرها..

– أحد المستخدمين ويدعى م. ب، يهدد الممرضات حتى بأساليب لا أخلاقية..

– من حق الممرضة النشيطة أن تحصل على ربع الراتب الإضافي الذي يذهب لغير مستحقيه من المدعومين.

– سوء توزيع الكوادر الطبية فمثلاً المخبر المركزي فيه حوالي٢٠ عنصراً فقط والمخبر الاسعافي في مشفى الفرات فيه حوالي ٥٠ أغلبهم يداوم يومين فقط!! وقسم الأطفال في الوطني لا توجد فيه سوى ممرضة واحدة، وتغطي أيضاً التهاب السحايا، ومؤخراً أُضيفت ممرضةً أخرى، لكن ظروفها العائلية صعبةً حيث لا يوجد حضانةً في المشفى إلاّ في الفترة الصباحية مما عرضها للتوبيخ وبأسلوب قمعي أمام المواطنين عندما ولدت بعد الثالث فلا يحقّ لها إجازة أمومة، ورفضت إجازةً صحيةً لها من قبل رئيس القسم..

– المدير الإداري يقول إن قسم الإسعاف ألغي، ويمنع استقبال حالات كلدغ العقرب وعضة الكلب، بينما مدير المشفى يؤكد وجود القسم، والعاملون ضائعون بين الرأيين، ناهيك أنّ حياة المواطنين وضرورة إسعافهم حتى في المشافي الخاصة هي حقّ وإنقاذ لحياتهم وعدم إسعافهم جريمة وليس قراراً مزاجياً..

– دورات المياه وخاصة أيام العطل بحالة يرثى لها..

– نظام العطل والدوام حسب الدعم منهم من يداوم فقط من الساعة ٢ إلى ٨ مساءً ومنهم من ٢ إلى ٥، ومنهم من ٥ إلى ٨ ومنهم من ٦،٥ إلى ٨، ومنهم من يداوم جمعة وسبت فقط، وهم المدعومون وضعيفو الخبرة، وهؤلاء لا يُعجبهم العجب!؟

– رئيس المستخدمين رفض صرف وصفةً لإحدى الممرضات لأنه جرى تكريمها، معتبراً التكريم بدل الوصفة!؟

– المدير الإداري يرفض وضع ثلاجات مياه من متبرعين بحجة أنها تشوه منظر المشفى، ولا تقوم الإدارة بذلك!؟.

أما القضايا التي فيها بعض التفاصيل نذكر منها:

● **قسم الأطفال:**

– الحواضن في قسم الأطفال تعاني من نقص الأكسجين نتيجة إهمال بعض الممرضات مما تسبب بوفاة عدد من الأطفال..

– أحد الأطباء في قسم الأطفال يطلب التحاليل من خارج المشفى ومن مخبر محدد ويرفض أي تحليل آخر ويمزقه.. كما أنه يصف دواءً محدداً وهي إبرة روز.. من شركة محددة وبسؤال بعض الصيادلة عنها أكدوا أن أدويتها ضعيفة الفاعلية، ولا يشترونها، وهي لتمريرً بضاعتها تعطي حصةً مجانية ضعف الكمية التي تستجرها الصيدليات والمشافي!؟

● **قسم النسائية:**

– يوم الأربعاء ١١/٤ توفت مريضة كانت قد أدخلت قبل أسبوع بسبب ارتفاع ضغط حملي وبقيت تحت المراقبة، ومع ذلك أجريت لها عملية قيصرية رغم ارتفاع الضغط مما أدى إلى وفاتها، فهرب الأخصائيون، وتهرب رئيس القسم، ومدير المشفى بحجة عدم المسؤولية، وبقيت الجثة ساعات والأهل لا يعلمون عنها شيئاً حتى الساعة الثامنة مساءً.

السيد مدير الصحة: نعتقد أن صحة المواطنين تحتاج إلى المتابعة الجدية منكم وخاصة في الظروف الحالية حيث المنطقة مهيأة لانتشار الجائحات وانتشار الشائعات نتيجة الظروف الاقتصادية الاجتماعية السيئة للمواطنين ونتيجة الظروف البيئية من تلوث وغيره ونتيجة عدم التعامل بمصداقية معها من قبل بعض الأطباء والمسؤولين، والمحافظة على حياة المواطنين هي جزء من المحافظة على كرامة الوطن!

■ **مراسل قاسيون**

فساد شركة الحاويات الدولية.. هل هذا مفاجئ؟

إن الدرس المستفاد من الأزمة المالية العالمية، هو العودة إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بعد أن أثبتت الأزمة أن كبار الرأسماليين في العالم أقزام أمام دور الدولة، وخير مثال على ذلك أنه عندما انهارت شركة «جنرال موتورز» طالبت بعودتها إلى أحضان الدولة لحمايتها، ونحن في سورية نشهد تراجعاً كبيراً في دور الدولة، وإن من يدعو لإبعاد تدخل الدولة عن الشأن الاقتصادي، تحت أي عنوان، إنما يدعو للفوضى المقوننة التي تنتعش في مناخها المضاربات وينتشر فيها الفساد والرشوة، في غياب سلطة الدولة.



استثمار وبيع

بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٩ بدأت شركة الحاويات الدولية (شركة CMA، وCGM مع ائتلاف شركة سورية القابضة) عملها في محطة مرفأ اللاذقية، وبعد تجربة /٢٠/ يوماً على بدء العمل، قال رئيس اتحاد عمال اللاذقية علي داوود في مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال: «هناك تعثر وتأخر في تفريغ البواخر، وهناك بواخر هربت من مرفأ اللاذقية إلى مرفأ طرطوس، الكوادر الفنية في شركة مرفأ اللاذقية الذين خسرت الدولة عليهم مبالغ كبيرة للتأهيل انتقلوا إلى الشركة الفرنسية، وهناك مشاكل وعقبات في التفريغ والتحميل وقد امتدت السيارات إلى شوارع المدينة، وهناك /٤١٨/ عاملاً انتقلوا من شركة المرفأ إلى الشركة الفرنسية وحتى الآن لم يجدوا الآلية القانونية لتأمين حقوقهم، وقد ابتدعت الشركة الفرنسية نموذج عقد عمل لا يخدم حقوق العمال ومصالحهم، وقد ألغي. أما بالنسبة للوكالات الملاحية الخاصة لم نر خلال سنوات أي خط جديد، وإنما سحبت الوكالات الخاصة الخطوط من شركة الدولة وهذا خسارة لخزينة الدولة. ففي عام ٢٠٠٢ وقبل السماح للوكالات الخاصة بالعمل، حققت الشركة العامة للتوكيلات ربحاً قدره /٦٤٨,٥/ مليون ليرة سورية، وفي عام ٢٠٠٦ بعد دخول الوكالات الخاصة كان ربح الشركة /١٩٧/ مليوناً فقط، وهنا يتبين حجم الخسارة دون تطوير أو تحديث».

رئيس اتحاد عمال طرطوس علي معلا قال أيضاً أمام مجلس الاتحاد: «الاستثمار في محطة الحاويات في مرفأ طرطوس لم يتوصل إلى الخطط والطموحات، وكان المخطط /٦٠/ ألف حاوية، بينما وصل المنفّذ والمفرغ /٢٧/ ألف حاوية فقط، وفي العام الثاني كان المخطط /١٢٠/ ألف حاوية، فوصل المنفّذ والمفرغ /٥٠/ ألف حاوية فقط، بالرغم من الآليات والتسهيلات التي وضعت.

من هي الشركة الفرنسية:

تقول المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت والصحف المصرية واللبنانية وصحف أوروبية عديدة المعلومات التالية: «السوري جاك سعادة رئيس مجلس إدارة شركة CMA COMSA الفرنسية ولها فروع في دول العالم.

«دمياط غيت» هي واحدة من قضايا الفساد الكبرى التي شغلت الرأي العام المصري والعربي والدولي، ويبدو أننا في سورية لم نسمع بها، القضية أدت للاستيلاء على أموال مرفأ دمياط للحاويات في مصر من قبل جاك سعادة والمدير العام فريد توفيق سالم، وفي التفاصيل أنه جرى تزوير عقد اتفاق بين شركة دمياط لإدارة الحاويات المصرية، وهي مؤسسة حكومية ويرأسها علي مسعد أو «البيه» اللقب الحركي له، المسجون حالياً. وهذا الملف الذي تنظر فيه نيابة أمن الدولة العليا تقدر قيمة التلاعب فيه بعشرين مليون دولار. والقضاء المصري أصدر أمراً باعتقال جاك سعادة.

غش وخداع

وفي لبنان تقدمت شركة ميسترال هولدنغ ش.م.ل بدعوى ضد جاك سعادة تهدف لإبطال عقد الصلح تاريخ ١٦/٩/٢٠٠٠ لأسباب عديدة منها الخداع الذي تضمنه العقد وتقديم ميزانيات مغشوشة تظهر الواقع الحقيقي لمقدرات شركة CMA COMSA، وفي سورية لا تزال الدعوى قائمة ضد جاك سعادة من قبل شقيقه جوني أمام الهيئة العليا لمحكمة النقض على خلفية قيام جاك سعادة بالاشتراك مع المحامي اللبناني شكري أسعد الخوري بتزوير محضر قرعة قسمة بناء في اللاذقية الذي خول جاك سعادة الاستفادة من البناء على حساب شقيقه جوني. والقضاء منع تنفيذ القسمة وتحولت الدعوى إلى جزائية.

وفي مصر تطورت القضية حيث قامت وزارات العدل والخارجية الأمريكية والبريطانية بإجراء تحقيقات من جانب كل منهما للاشتباه بوجود عمليات تتعدى موضوع الرشوة والاستيلاء على الأموال العامة. وقد ذكرت صحيفة عالم المشاهير المصرية: «إنه يمكن لجاك سعادة أن يكون بريئاً من تهمة الرشوة والاستيلاء على المال العام، كون المبالغ الكبيرة التي دفعت كرشاوى لا يمكن أن يدفعها الموظفون البسطاء».

وفي فرنسا فإن الملاحقات القضائية أصبحت تلتف على جاك سعادة من كل صوب. ووفقاً للصحف الفرنسية فهناك تحقيقات جديدة ضد جاك سعادة أمرت بها النيابة الفرنسية وتم تعيين قاضي تحقيق لهذا الملف بناء على شكوى مقدمة ضده من شركة ميسترال هولدنغ، مع اتخاذ صفة الادعاء المدني بموضوع تقديم ميزانيات مغلوطة وتقديرات متدنية لموجودات شركة COM وتقييم مغشوش بالتواطؤ مع مدققي الحسابات. وقد تدخلت شركة ميسترال هولدنغ أمام محكمة جنايات مصر للإبقاء على توقيف مدير شركة دمياط للحاويات.

هذا يتقاطع مع عمليات تهريب الأموال من الشركات المختلفة إلى حساب جاك سعادة الخاص، ومنها شركتا «س.أم.أي» انترناشيونال وكونتيز مانجمنت أوفيسرز، بهدف زوال الأدلة التي تدينه، إلا أن الاعتراضات التي قدمت أوقفت التصفية.

بغض النظر عن مدى مصداقية هذه المعلومات أو عدم مصداقيتها فإن هذه القضايا تناولتها صحف مصر ولبنان وصحف أوربية عديدة، وهنا نسأل سؤالاً بريئاً: «هل اطّلع الفريق الاقتصادي الحكومي على واقع الشركة الفرنسية وأعمالها؟ وعلى التهم التي توجه إلى صاحبها جاك سعادة قبل توقيع عقد الاستثمار؟!»

ونسأل أيضاً: «هل اطلع مدير عام المرفأ على نشاطات الشركة الفرنسية وعلى التهم الموجهة لها في بلدان عديدة؟! نسأل ذلك لأن مدير عام مرفأ اللاذقية يبشرنا منذ أكثر من عام بالتطوير والتحديث الذي سوف يجري في المرفأ، ويقول في تصريحاته العديدة إن المشروع يتعلق بإدارة تشغيل محطة حاويات اللاذقية مقابل المشاركة في الإيرادات، وإن مضمون المذكرة لا يعتبر عقد استثمار أو امتيازاً، لأن شركة المرفأ ستبقى الجهة المخولة بالإشراف على عمل الشركة المشغلة، والقيام بوضع التعرفة وتحصيل الإيرادات الناتجة عن عمل المحطة، مع التزام الائتلاف بتشغيل /٤٠٠/ عامل من عمال مرفأ اللاذقية، لتشكل نسبة العمالة الوطنية /٩٠٪/ من مجموع العمال، وترتفع إنتاجية الحاويات من /٥٨٠/ ألف حاوية إلى مليون حاوية في السنوات الثلاث المقبلة.

الإيرادات فقط؟!!!

إذاً المشاركة في الإيرادات فقط، ومنح الشركة الفرنسية الإدارة كما يقول المدير الحالي، وهنا نسأل: كيف يمكن أن تكون هناك إدارة للشركة وإدارة سورية لشركة المرفأ؟ وتشغيل /٤٠٠/ عامل هم أنفسهم عمال المرفأ؟ ولكن الشركة الفرنسية وقعت عقوداً جديدة معهم، ويبدو أنها وقعت عقداً جديداً مع مدير المرفأ.

المضحك المبكي

في كل الأحوال الطاقة الاستيعابية للمرفأ /٨٠٠/ ألف حاوية وفق ساحاته وأرصفته الحالية، ووصل إنتاج المرفأ السنوي حتى الآن إلى /٥٨٠/ ألف حاوية، ومخطط له من قبل إدارته قبل توقيع العقد أن يصل إلى الـ٨٠٠ ألف حاوية، والمطلوب في العقد أن يصل عدد الحاويات إلى مليون حاوية. بالتأكيد المرفأ سوف يصل إلى هذا الرقم في العام القادم لأن عدد الحاويات يرتفع بين شهر وآخر. الشركة الفرنسية سوف ترفع سعر تبادل البضائع، وبالتالي رفع جميع الأسعار. والشركة سوف تأخذ نسبة الأرباح من الرقم الذي وصلت إليه شركة مرفأ اللاذقية، وليس فقط من نسبة الزيادة في عدد الحاويات بعد توقيع العقد، والسؤال أيضاً: لماذا قُدِّم المرفأ للمستثمر لقمة سائغة بعد أن وصلت الآليات الحديثة وثمنها /٢,٤٠٠/ مليار ل.س وهي من أرباح المرفأ؟!

وللعلم لم يؤمم مرفأ اللاذقية بعد ٨ آذار ١٩٦٣ بل جرى تأميم المرفأ في العام ١٩٥٤ بعد الإضراب العمالي الكبير لعمال مرفأ اللاذقية الذين كانوا يطالبون بحقوقهم المغتصبة من أصحاب رؤوس الأموال بالمرفأ. وكان المطلب العمالي آنذاك تأميم شركة مرفأ اللاذقية، وقد استجاب البرلمان السوري لهذا المطلب. واتخذ قراراً بالتأميم بالتعاون بين الكتل النيابية الثلاث: البعثيين والشيوعيين وكتلة خالد العظم، وإن تقديم المرفأ بهذه الطريقة هو انتهاك للدستور السوري ومبادئ حزب البعث.

الشركة السورية الفيليبينية في طرطوس

JICJ شركة سورية ذات سجل تجاري رقم /١٤٨٩٧/ وتُدار كشركة سورية تماماً، بموجب قانون الاستثمار رقم /١٠/، وفي الشركة /٦/ مديرين أجانب من جنسيات مختلفة، وعدد من الخبراء العاملين في سورية، وتم توظيف عدد من المدراء السوريين وسوف يصل عدد الموظفين إلى /١٥٠/ موظفاً. أما ICCSJ فهي في مانيلا الفيليبين، وتعد مشغلاً رئيسياً في مجال التطوير والإدارة وتشغيل مرافئ الحاويات والمحطات العالمية. ومن المتوقع حسب الشركة الفيليبينية زيادة عدد الحاويات عبر مرفأ طرطوس من الآن وحتى عام ٢٠١٦ موعد انتهاء عقد الامتياز إلى /٣٠٠/ ألف حاوية سنوياً، وأن يصل العدد إلى /٥٠٠/ ألف حاوية عام ٢٠١٦، فهل نلحق الـ.....؟!

▪ **نزار عادلة**

توزيع مقاسم القرى النموذجية في الغاب.. تعديلات تقصي المستحقين

أنهت اللجان المحلية عملها بترشيح أسماء المواطنين للتخصيص بالمقاسم المتبقية في القرى النموذجية التي لم يتم توزيعها بعد، وقد اتسم عمل هذه اللجان بالتكتم والسرية، ورافقها تلاعب وتفضيل من لايستحق التخصص بمقسم على المستحقين فعلاً.



تباين أداء هذه اللجان بين قرية وأخرى، فهناك لجان قامت بتقديم طلبات الترشيح على أساس أن كل أسرة مستحقة بغض النظر عما إذا كان أفرادها يستحقون أم لا، فعملت على ترشيح اسم واحد لكل أسرة متجاوزة الشروط المؤهلة للتقدم إلى المفاضلة السكنية، بغية الحصول على قطعة أرض سكنية في القرى النموذجية المزمع توزيعها على المواطنين من سكان سهل الغاب، وليس منطقة الغاب. وهناك لجان أخرى قامت بترشيح الأسماء متجاوزة كل الشروط، فرشحت المقربين والمحظيين، ولم ينس بعض أعضاء اللجان أنفسهم وأبناءهم أو أحفادهم بغض النظر ما إذا كانوا قد حصلوا على مقاسم سكنية في تلك القرى في التوزيع السابق أم لا، وهو الذي اتسم بأسوأ أنواع الفساد حيث تم تخصيص عدة مقاسم وصل عددها إلى ثلاثة في بعض الحالات استحوذت عليها أسرة واحدة، والأكثر من ذلك أن هؤلاء الأشخاص كانوا مهاجرين في دول أجنبية أو مقيمين في محافظات أخرى، ومازالوا يحتفظون بهذه المقاسم رغم المخالفة الصريحة لأسس الحصول عليها. والأغرب من ذلك كله أن بعض أعضاء اللجان السابقة عادوا مرة أخرى في التشكيلة الحالية لهذه اللجان التي تعمل (بشفافية) على توزيع المقاسم على المستحقين من المواطنين الفقراء الذين ليس بوسعهم شراء قطعة أرض في ظل أسعار العقارات الجهنمية. وكأن منطقة الغاب خلت ممن يستطيع أن يكون بديلاً عمن كان سبباً أساسياً في المشكلات والاحتقان الاجتماعي الناتج عن سوء عمل تلك اللجان التي نأت بعيداً عن كل صيغ الاستحقاق في التوزيع السابق، حتى صار حديث الناس يشير إلى أن الذين يسعون إلى تكريس نفوذ تلك الشخصيات هم أصحاب مصلحة ما، وتساؤل الناس له ما يبرره حيث عمل البعض على إخفاء ٤٠ إضبارة وإقصاء أصحابها عن المشاركة في مفاضلة الحصول على قطعة ارض سكنية، ولأن بعض أعضاء تلك اللجان امتهن الوجاهة والوساطة منذ زمن ليس بقليل، يخشى المواطنون من تأثيره على سير عملية التوزيع. والحقيقة إن الغاب فيه من القوى السياسية والشعبية التي تستطيع أن تشرف على توزيع هذه المقاسم منتهجة العدالة الاجتماعية في عملها. علماً أن اللجان لا تخلو من الشرفاء.

إن الغاية من إحداث القرى النموذجية هي الحفاظ على الأراضي الزراعية في سهل الغاب والحد من زحف الأبنية السكنية وقضم المساحات الكبيرة سنوياً وإخراجها من عملية الإنتاج الزراعي، ولهذا التخطيط أثر إيجابي كبير فيما لو تم تنفيذه، ولكن الواقع يرينا أن القرى العشوائية والتجمعات السكنية المخالفة التهمت الأرض الزراعية بعد التوسع في أعمال البناء، لذلك فإن إنقاذ هذا السهل من حمى الاسمنت يحتّم توزيع مقاسم القرى النموذجية على من لا يملكون مسكناً في سهل الغاب الذين فيما لو لم يحصلوا على مسكن في هذه القرى سيضطرون إلى وأد أراضيهم الزراعية.

إذ توجد هنا مشكلة، فالتعديل رقم ٥٦\ تاريخ ٢٨\٦\٢٠٠٦ الذي جرى على شروط وأولويات التوزيع المعتمدة، غدا يحق بموجبه لمن لا يسكن سهل الغاب الحصول على مقسم في هذه القرى النموذجية، وينص التعديل على: توزع المقاسم على المنتفعين أو المالكين أو المقيمين أو أبنائهم وورثتهم ضمن سهل الغاب ووفق شروط تتمثل في أن يكون المستفيد من سكان الغاب حصراً وبالغاً سن الرشد مع مراعاة عدد أفراد الأسرة، وغير مالك لدار سكن ضمن المناطق المسموح إقامة البناء فيها. وبذلك أصبح للمنتفعين بأرض زراعية في السهل ولكنهم يسكنون القرى الجبلية، حق الحصول على هذه المقاسم.. هذه كانت الضربة القاضية على التفكير في حماية الأراضي الزراعية، فقد أطاحت بالغاية التي أحدثت لأجلها تلك القرى التي بدأ العمل فيها بشكل فعلي منذ ١٩٨٢.

سلم العلامات في مفاضلة استحقاق المقاسم السكنية

- للإقامة: ٢٠ علامة.
- متزوج: ٥ علامات.
- عدد أفراد الأسرة: علامتان لكل فرد.
- فوق سن ١٨ سنة: علامة لكل سنة.
- ١٠ علامات لمن استملكت أرضه لمصلحة القرية النموذجية أو أستملك منزله لصالح منشآت الري.

وقد يكون العمل بآلية هذه المفاضلة سليماً، إلا ان المواطنين بدؤوا بالتململ والضجر إزاء ما يشاع من أن البعض ممن لا يستحقون مقاسم سكنية دفعوا مبالغ تصل إلى ٧٥ ألف ليرة سورية كدفعة أولى على هيئة رشاوى للأشباح للتلاعب بالسلم. ويقال إن سعر المقسم في السوق السوداء من٤٠٠-٦٠٠الف ل.س، حسب موقعه، وإن معظم من استحوذ على مقسم قام ببيعه بعد فترة زمنية قصيرة، إما لعدم قدرته على إشادة المسكن لسوء الأحوال الاقتصادية، أو لعدم حاجته أصلاً إلى ذلك المقسم، ولأن عدد طلبات الحصول على تلك المقاسم فاق التوقعات.. فمثلاً: عدد المقاسم المطروحة للتوزيع في قرية شطحة النموذجية محدد بـ٨٢ مقسماً، وعدد الاضابير المقدمة ٢٥٠٠ اضبارة!!. من هنا دعت الحاجة إلى إعادة التأكيد على اقتراح المحافظة المقدم إلى رئاسة مجلس الوزراء والذي تم رفضه في مرة سابقة، حيث تضمن أن تقوم الدولة ببناء أبراج سكنية توزع شققها على المواطنين المستحقين لتلك المساكن على أن يجري تقسيط ثمن المسكن على مدى ٢٥ عاماً، وبذلك تحل مشكلات عدة منها عدم قدرة من استحق مقسماً البناء على ما استحوذ عليه من أرض، والمشكلة الأخرى هي فسح المجال أمام أكبر عدد من المواطنين في الحصول على شقة سكنية، والأهم من ذلك كله هو الحفاظ على الأراضي الزراعية وإبقاؤها في عملية الإنتاج الغذائي.

ولقطع الطريق على الشائعات نقترح نشر تفاصيل بيانات كافة الأضابير سواء حصل صاحبها على مقسم سكني، أو لم يحصل عليه، على ان تتم عملية التوزيع (المفاضلة) المنوي القيام بها الكترونياً عبر الحاسوب من خلال إدخال البيانات وفق نظام معتمد التي سيتم نشرها لاحقاً. وهنا لا مجال للأخطاء البشرية والتلاعب بها إذا ما علمنا أن الجميع ممن تقدموا للحصول على مقسم سكني يعرف بعضهم البعض الآخر.

يبقى أن نسأل عن مدى شرعية تقاضي بعض رؤساء اللجان المحلية (القروية) مبلغ قدره ٢٠٠ ل.س لقاء كل طلب يقدمه المواطنون.

ونظرا للتجاوزات الحاصلة أثناء عملية الترشيح يجب قيام اللجان بإعادة دراسة الطلبات المرفوضة للتأكد ما إذا كان أصحابها يستحقون التقدم للحصول على مقسم أم لا.

▪ **يامن طوبر**

د. نبيل مرزوق لـ «قاسيون»:

لم تتم عمليات إصلاح حقيقية على مستوى الاقتصاد الوطني

● أعد الصفحة: حسان منجه

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية، عبد الله الدردري أن «مواصلة العمل بالآليات الاقتصادية المعمول بها قبل الخطة الخمسية العاشرة، كان يمكن أن تؤدي لانهيار المنظومة الاقتصادية السورية، والوصول بسعر صرف الليرة السورية في نهاية ٢٠١٠ إلى ١٤٦ مقابل الدولار»، واستمراراً للملف الذي تم البدء به مع د. منير الحمش رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، توجهت جريدة قاسيون إلى الدكتور والباحث الاقتصادي نبيل مرزوق للوقوف على رأيه، بحثاً عن الإجابات الدقيقة، وتعريةً لما قاله، وأدلى به السيد الدردري، حيث أكد د. مرزوق أن الاقتصاد السوري يعاني من صعوبات ومشاكل كبيرة، وهذه الصعوبات والمشاكل تقود الاقتصاد السوري إلى أزمات حقيقية، لأن ما جرى منذ الخطة الخمسية العاشرة حتى الآن لم يكن في الاتجاه الذي وضعته الخطة الخمسية العاشرة أولاً، كما لم تتم عمليات إصلاح حقيقية على مستوى الاقتصاد الكلي، والاقتصاد الوطني.

فما حصل عملياً، هو تغير طفيف وجزئي في نسبة النشاط الاقتصادي، الناتج عن السماح للاستثمار العقاري بالامتداد إلى مختلف مناطق البلاد ومنه الاستثمار العقاري الذي قامت به بعض الشركات الخليجية، مما أوحى بوجود حالة استثمارية، أو حاولت الحكومة إظهار أن هناك استثماراً أجنبياً مباشراً في البلاد. من جانب أخر، فقد بدأ نشاط المصارف وشركات التأمين، وهذا كان زيادة في نشاط قطاع المال، ولكن بالعودة إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، نلاحظ أن هناك تراجعاً في إنتاج الزراعة، الناشئ عن سوء السياسات الاقتصادية المتبعة التي كان على رأسها زيادة أسعار المشتقات النفطية، مما أدى إلى انسحاب العديد منهم من العمل الزراعي، وخاصة المنتجين الصغار، وبالتالي ساهم ذلك في قصور العرض الغذائي والزراعي الناتج بفعل السياسات الاقتصادية وليس الأحوال المناخية، أما بالنسبة لناتج الصناعة التحويلية، فلم يطرأ عليها تغييرات ملموسة، رغم المحاولات الحكومية للإيهام بذلك، لأنها لم تقدم أرقاماً فعلية وحقيقية عن هذا النمو، فكيف يمكن أن يكون هناك نمو، والقطاع العام بأكمله يعاني من صعوبات ومشاكل لم تحلها السياسات والإجراءات الحكومية حتى الآن؟! بل على العكس من ذلك، الحكومة تتجه نحو التخلص من هذا القطاع عوضاً عن إصلاحه ودفعه إلى الأمام، أما بالنسبة للصناعة الاستخراجية، فإن هناك تراجعاً طفيفاً في الناتج النفطي، ولكن هناك تحسن على مستوى الأسعار والمردود، وهذا لعب دوراً إيجابياً، لا يمكن تجاهله.



تفاقم البطالة، اتساع الفقر.. الإنجازات الحكومية الوحيدة التي يمكن التفاخر بها

اعتبر الدردري أيضاً في تصريحه أنه تم إدخال إصلاحات هيكلية على الاقتصاد السوري خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، في الوقت الذي يؤكد فيه كل من تقرير اتحاد نقابات العمال الأخير في تشرين الأول ٢٠٠٩، وتقرير هيئة تخطيط الدولة المتزامن معه، أن الواقع الاقتصادي مغاير تماماً للإصلاحات التي يحكى عنها حكومياً، لأنها لم تنعكس على الواقع المعيشي للناس، إذا وجدت أصلاً، وهنا أكد د. نبيل مرزوق أن ما يمكن أن تفخر به الحكومة، هو عدم نجاحها في حل مشكلة البطالة، وخير دليل على ذلك تفاقمها وتزايدها منذ عدة سنوات، بالإضافة إلى اتساع الفقر مقارنة مع مسح الفقر للعام ٢٠٠٤، كما أن المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الوطني مازالت موجودة، فمازلنا نعاني من ضعف الإنتاجية، ومن العجز في الميزان التجاري، بل إن هناك تفاقماً في حجم هذا العجز، ونعاني من الخلل في قطاعات الإنتاج، وعدم التوازن فيها، ولم يتم إصلاح أي من هذه القطاعات أو تحسينها، لذلك أعتقد أن ما تم حتى الآن لا يمكن أن يسمى خروجاً من الأزمة، أو تصحيحاً لمسارات الاقتصاد الوطني.

فالسيد النائب الاقتصادي الذي يبشرنا بانهيار الاقتصاد السوري والمنظومة الاقتصادية، لم يقم بأي شيء من أجل إنقاذ هذا الاقتصاد، ولم يتبع أية سياسات اقتصادية حقيقية وجدية لإنقاذ هذه المنظومة الاقتصادية، بل إن ما قام به فعلاً، هو إعطاء حرية ودور أكبر لراس المال على حساب قطاعات الإنتاج والفئات الاجتماعية الواسعة.

فما قامت به الحكومة هو التخفيف من الإنفاق العام، وإجراء مزيد من الانفتاح الخارجي، والذي لا يعد إصلاحاً حقيقياً، لكنها في الوقت ذاته، فشلت في الحد من عجز الموازنة العامة، ومازال النظام الضريبي غير قادر على تلبية الاحتياجات الفعلية للموازنة، لكن ما يجب الحديث عنه هو: هل تحقق تحسن المستوى المعيشي للسكان؟! هل تحقق تحسين في مستوى الإنتاجية؟! أو في مستوى الميزان التجاري والفائض؟! هل تحققت أية خطوة في مجال زيادة إنتاج القطاع الصناعي التحويلي؟! ما هي الصناعات الجديدة التي تم إنشاؤها؟! وما هي الصناعات التي أصبحت قادرة على التصدير والمنافسة؟!

ثبات صرف الليرة ليس دليل نجاعة السياسات الاقتصادية

وحول الإمكانية الفعلية لتراجع سعر صرف الليرة السورية لو استمر الاقتصاد السوري في اعتماد النفط كمورد أساسي للخزينة، أشار د. نبيل مرزوق إلى أن صرف الدولار تراجع في الفترة الماضية كثيراً، ومع ذلك كان سعر الليرة يتراجع أيضاً، فالثبات الفعلي ليس دليل نجاح السياسات المتبعة، بل إن هناك عوامل عدة تؤدي إلى ثبات صرف الليرة السورية وأهمها:

- سحب مبالغ من الاحتياطي لتغذية السوق والطلب على القطع الأجنبي خلال الفترة الماضية، وهذا لعب دوراً كبيراً.
- تقلص المستوردات الحكومية لدرجة كبيرة، وهذا خفف من الطلب على القطع الأجنبي.
- ضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما أدى إلى ضعف الاستيراد، وضعف الحصول على مكونات أجنبية، لذلك لم يكن الطلب على القطع الأجنبي بالقدر المتوقع، وبالتالي لا يمكن أن نقول إن هناك تحسناً بسعر صرف الليرة، بل إن النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتقليص المستوردات، هو الذي لعب دوراً كبيراً في عدم انخفاض سعر صرف الليرة السورية.

■■

٩٠ عاماً فقط...

لتوظيف المسجلين في مكاتب التشغيل حالياً!!



رغم وصول عمرها الافتراضي إلى أكثر من ثماني سنوات منذ بدايتها في العام ٢٠٠١، ما تزال مكاتب التشغيل المنتشرة في جميع محافظات القطر، عاجزة عن تأمين فرص عمل حقيقية لجزء بسيط من المسجلين في مكاتبها، حتى أن حصول العديد منهم على فرص العمل تتم بطرق غير نظامية، وتكتنفها الكثير من المشاكل، كما أن الكثير من المسجلين، والمنتظرين دورهم منذ العام ٢٠٠١، أتتهم فرصة العمل لكن بعد فوات الأوان، وبعد تجاوزهم حد الأربعين عاماً. فلا تتعدى اقتراحات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لـ«تطوير أسس ومعايير الترشيح من قبل مكاتب التشغيل، للمشاركة في المسابقات والتعيين في الوظائف العامة بالدولة»، التي طلت علينا منذ فترة قصيرة، كونها محاولات للتعتيم والتضليل على فشل هذه المكاتب في أداء الوظيفة التي أنشئت من أجلها، وهي الحد من البطالة، وإيجاد فرص عمل حقيقية للمسجلين في مكاتبها، فلا تتجاوز نسبة المعينين عبر مكاتب التشغيل ١٠٪ من الكتلة الإجمالية المسجلة، حيث بلغ عدد المسجلين في مكاتب التشغيل منذ انطلاقتها في ٢٠٠١/٣/١ ولغاية ٢٠٠٨/٤/٢٨ ما يقارب ١٥٢٢٢٨٨ عاطلاً عن العمل، في حين وصل عدد المعينين الإجمالي إلى ١٤٠١٢٦ شخصاً خلال السنوات السبع من عمر هذه التجربة، وتم تعيين ٧٤٣٤٩ استثناء، ٦٣٤٨٢ ترشيحاً، وعدد المعوقين ٢٢٩٥، أي أن عدد المعينين لم يتجاوز حدود ١٠٪ مقارنة مع عدد المسجلين، وهذا يعني أنه يتم تعيين ٢٠ ألفاً كل عام عبر هذه المكاتب في مختلف محافظات القطر. فإذا ما علمنا أن عدد المسجلين في مكاتب التشغيل حتى تاريخ ١٠ أيار ٢٠٠٩ وصل إلى ١٧٩٠٧٩٥ شخصا في جميع محافظات، نصل إلى أن ١,٨ مليون قسمة ٢٠ ألف سنوياً= ٩٠ أي أن مكاتب التشغيل تحتاج إلى ٩٠ عاماً لكي تعين المسجلين الحاليين لديها، والسؤال: هل يستطيع هؤلاء الانتظار ٢٠ أو ٣٠ عاماً لكي تأتي فرصة العمل، وهل سيكونون قادرين عندها على العمل؟!! وما ذنبهم، إذا كانت الأربعون عاماً الأولى من العمر هي التي تسمح بها شروط مكاتب التشغيل للتعيين والفوز بفرصة عمل، حيث يفقد الحاصل على فرصة العمل فرصته وفق قانون مكاتب التشغيل إذا حصل عليها في عمر الأربعين عاماً وما فوق!!

■■

رفع أسعار السماد.. تدمير للزراعة.. تخسير للمؤسسة العامة للأسمدة

لم تمض سوى أشهر فقط، منذ نيسان الماضي ٢٠٠٩، موعد صدور القرار الحكومي المتعلق بتحرير الأسمدة، لتظهر النتائج المرّة التي أعقبت هذا القرار، حيث تراوحت نسب الارتفاع في أسعار السماد المحلي بين ٥٠ — ٢٥٧٪. وهكذا فإن كذبة الحكومة المبررة لاتخاذ القرار انفضحت، ولم تدم طويلاً، والتي اعتبرت أن القرار جاء ليتماشى مع أسعار السماد في الدول المجاورة، حيث تؤكد الوقائع الحالية، وأسعار السوق، أن السماد المحلي يباع في المصارف الزراعية، والجمعيات الفلاحية بسعر أعلى بمعدل ٢٠٪-٣٠٪ عن أسعار السماد المستورد؟! ودليل ذلك تراكم كميات كبيرة من الأسمدة في مستودعات الشركة العامة للأسمدة في حمص، وفي المصارف الزراعية في محافظة حماة، وهذا يطرح تساؤلات عديدة، حول أسباب هذا الفارق الكبير في الأسعار نسبياً بين منتج محلي وآخر مستورد، لماذا أسعار إنتاج السماد في بلادنا أغلى من الدول المصدرة؟! علماً أن أية دولة تهدف من وراء تصديرها منتج ما تحقيق الأرباح، وبالتالي فإن تكلفة إنتاجه الافتراضية في هذه الدول المجاورة ستكون أقل!! ولكن سرعان ما جاء الجواب على لسان المهندس أحمد خرما مدير عام الشركة العامة للأسمدة في حمص، والذي أشار إلى أن سعر ليتر الغاز المستخدم في الشركة ارتفع من ليرة إلى ثماني ليرات سورية، في حين أن سعر ليتر الغاز المستخدم في صناعة الأسمدة في كل الدول المجاورة يتراوح بين ٤٠-٦٠ قرشاً سورياً!! باستثناء مصر التي يصل فيها سعر الليتر إلى أربع ليرات سورية، وهذا يعتبر أخطر المؤشرات عموماً وهو أن الدولة عندما كانت تدعم السماد والمزارع معاً كان سعر ليتر الغاز المستخدم في صناعة السماد الأغلى بين الدول المجاورة، أي أن السماد لم يدعم من قبل الحكومة في السابق، فهل كل ما قيل عن الدعم كان مجرد تلفيق حكومي؟! وذكر خرما أيضاً أن تراكم مخزون الأسمدة في مستودعات الشركة، سيلحق ضرراً كبيراً بالمنتج، لأن التخزين يتم دوغما في جملونات طول كل منها عشرون متراً وبارتفاع تسعة أمتار. والسؤال هل تهدف الحكومة من وراء رفع أسعار الأسمدة، وليتر الغاز المستخدم في الشركة بنسبة ٨٠٠٪ إلى جعل الخسارة الإستراتيجية الطريق الوحيد للمؤسسة العامة للأسمدة؟! وإلحاقها بركب الشركات الـ١٥ التي تم طرحها للاستثمار، بعد خطط ممنهجة من إدارات هذه الشركات، وبالتعاون مع القرارات الحكومية ووزارة الصناعة لتدمير هذه الشركات، وجعل خصخصتها وطرحها للاستثمار الطريق الوحيد أمام إنقاذها بعد تخسيرها المتعمد؟!

كما أن التأثير السلبي لرفع أسعار السماد لم ولن يقتصر على تدمير المؤسسة العامة للأسمدة، وشركاتها الموزعة في القطر، بل إن الأرقام تشير إلى تراجع مجمل إنتاج القطاع الزراعي، والأثر السلبي للزراعة على نمو الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، حسب أحدث تقرير حكومي صدر في تشرين الاول ٢٠٠٩، تم تخصيصه لتقييم أداء الاقتصاد السوري حتى عام ٢٠٠٨، حيث أشار إلى أن الزراعة هي القطاع الحقيقي الوحيد الذي شهد نمواً سلبياً في هذا العام، وتؤكد البيانات الأولية المتوافرة تراجع إنتاج القمح في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ بمعدل ٤٧ بالمئة، وتراجع إنتاج الشعير بمعدل ٧٦ بالمئة، وتراجع إنتاج العدس بمعدل ٣١ بالمئة، وتراجع إنتاج الفول بمعدل ٤٦ بالمئة، وتراجع إنتاج الشوندر بمعدل ٧٦ بالمئة، وتراجع إنتاج المحاصيل الصناعية ٢٤ بالمئة. وبين التقرير أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الزراعة يبلغ أربعة أضعافه مع الزراعة، ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى تحرير أسعار السماد، وابتعاد عدد كبير من الفلاحين السوريين عن أرضهم، لعجزهم عن تأمين المحروقات اللازمة لعملية الإنتاج الزراعي، فكيف ستكون حال هذه الزراعة بعد تحرير أسعار السماد بكل أنواعه؟! والذي شكل بصدوره عبئاً جديداً آخر على المزارع السوري!!

مطبات

الهالووين

هنا حيث نحن نعيش، هنا فقدنا الدهشة وحس المباغتة، لا قصيدة تبهرنا بصورها وعنادها، لا كتاب نخفيه في ورق الجرائد، ولا موسيقى تحيلنا كورقة في مهب الشرود، لا خبر يثير فينا الركض.. سوى امرأة ما زالت تأمل باشتعال الرماد فينا.

امتلأت شوارع دمشق بالاحتفال الذي سيقام في أحد الفنادق الكبيرة بمناسبة عيد (الهالووين)، ونشرت في اليوم التالي صحف محلية فعاليات الاحتفال، وجوه مقنعة بالرعب، ونساء يشبهن الفزّاعات، ورجال كالسحالي والقتلة، وأضواء معتمة وظلال مريبة.

سألت، وقرأت، ما هذا الاحتفال الوافد، ليس دفاعاً عن ثقافتنا ففيها من الشوائب ما لا يمكن أن تعكره سهرة في فندق فخم، أو لقاء العشرات على طاولات غريبة، لكنه الخوف الذي صار يعترينا على غد لا هوية لنا فيه.

عقود مرت من عمرنا المرمي على الطرقات حيناً، والأمل حيناً آخر، لم نسمع بالهالووين إلا عبر الأفلام الأمريكية وتحديداً أفلام الرعب التي تبثها الـ mbc٢ ليل الثلاثاء من كل أسبوع، الوجوه البلاستيكية، الأفواه الفاغرة السوداء، الطعنات المسلولة، الذبح، البيوت النائية في ليل ممطر.

أحد الأصدقاء قال لي إن يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول هو عيد جميع القديسين، أما الهالووين فهو طقس أمريكي خالص، نحن (..) في هذا اليوم نحتفل بالذهاب إلى الكنيسة وإقامة الصلوات، والدعاء.

أما عن حكاية القناع المرعب فتروي صديقة أنه يرتبط بعيد آخر هو عيد (بربارة)، بربارة الفتاة التي أرادت أن تترك الوثنية على يد أحد الدعاة المسيحيين، ولكي تهرب من جور أبيها الوثني اضطرت أن ترتدي قناعاً، ومن هنا أتت حكاية القناع، وفي الشرق لا توجد مثل هذه الطقوس حتى في عيد (بربارة).

أبناء هذا الشرق منذ أن كان الشرق.. لهم نكهتهم وطعمهم، طقوسهم وعباداتهم الخاصة، تراتيلهم وترانيمهم، لهم هزائمهم وبكاؤهم، انتصاراتهم وأهازيجهم، رسلهم وكتبهم، نشيجهم، آهاتهم، لهم الشرق بكل ما فيه من خشوع، حضارات، بغاء، شر، عبودية، موت، انتعاش (أدونيس) وحضوره من الغياب، (السمندل) واحتراقه.

هنا في هذا الشرق يستيقظ نيسان بأسطورته، ويختلط مع ما جاء به الأعراب من عادات وأخلاق، تتعانق الإشارات والسجود، الأجراس وإيقاع النهوند والحجاز، المقامات، الأعراس والجنازات، الجدران المزخرفة المنتشلة من الطين مع سور دمشق وجامعها الأموي.. هنا في هذا الشرق صوت خاص لا يتكرر.

الهالووين ليس الوحيد الذي يخترق خصوصيتنا، العادات الجديدة والطارئة، اللباس الذي لا يليق بمفاهيمنا عن الإنسان والحياة، الوجبات السريعة التي تصنع الأمراض القاتلة وتفصم عرى العلاقات الاجتماعية التي كانت توفرها جلسات الطعام العائلية، الموسيقى التي نأت بجيل من الشباب عن تراثه وأذنه، الموسيقى القاتلة التي أخذت شباباً بعمر الورد إلى حافة الانتحار والجنون، موسيقى (الميتال) الصاخبة التي تخلق أجواء الرذيلة والجنس الجماعي والمثليين واللواطيين، الميتال الذي يؤسس لجماعات عبادة الشيطان، الفتيات والشبان الذين يرتدون السواد ويرخون الشعر واللحى، بسراويلهم الضيقة المتهدلة، الأظافر الطويلة، القلائد الموشومة بالشيطان والأفاعي.. جيل يمشي إلى الحافة التي يحذر منها الغربيون أبناءهم، جيل ينفصل عن أسره بينما الغرب ينادي بعودة الجيل إليها.

الأخطر أن هناك مؤسسات باتت ترعى هذا القادم وعلى العلن، باتت تستثمر ما يلقيه إلينا الغرب في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى خصوصيتنا، نحن أحوج في هذه اللحظات التي تقودنا إلى المجهول إلى أن نعيد ترتيب بيتنا، رسم هويتنا التي تتمزق، احتضان أبنائنا الذاهلين، الذاهبين إلى الحافة، إلى حيث الأقنعة السوداء، والنشوة العابرة، والعبور عبر إغفاءة ثملة إلى الجنون.

■ عبد الرزاق دياب

قيل في «الأزمة» الناشبة في اليمن...

تحت عنوان «**السعودية في حرب اليمن والرقص مع الثعابين**» نشرت السفير اللبنانية مقالة للكاتب **فواز طرابلسي** جاء فيها:

«مهما يكن من أمر، فإن مجرد وجود قوات سعودية على الأراضي اليمنية يثير حفيظة جمهور واسع من اليمنيين يملك حساسية خاصة تجاه الجارة النفطية لأسباب متعددة.

مطلع ردود الأفعال البيان الصادر عن «اللقاء المشترك» لأحزاب المعارضة الإسلامية. القومية. اليسارية الذي يتهم الحكومة بالتفريط في السيادة الوطنية في حرب صعدة.

وطالما أن الأمر يتعلق بالسيادة على الحدود، لا يزال العديد من اليمنيين يتذكّر أن علي عبد الله صالح تجرّأ على ما لم يتجرّأ أي حاكم يمني قبله عليه، بمن فيهم أئمة آل حميد الدين.... تنازل رسمياً للسعودية عن أراض يمنية احتلتها المملكة عام ١٩٣٤ في عسير ونجران ويام توازي مساحتها مساحة الجمهورية العربية السورية.

أما صالح، ففي استدعائه التدخل العسكري السعودي، بلغ ذروة اللعب على التناقضات والخلائط المتفجرة الداخلية منها والإقليمية والدولية.

في ظل دعم وتأييد من الإدارة الأمريكية، يواجهه نزاعان أهليان يبلغان حد العنف في المحافظات الشمالية الغربية والجنوبية وتعارضه معارضة متعددة الانتماءات الفكرية والسياسية ذات قاعدة شعبية لا يستهان بها على مستوى البلد برمته.

في مواجهة ذلك، لا يكتفي الحكم في صنعاء بالقمع بواسطة الجيش والأمن، بل يزج قبائل في وجه قبائل وعناصر مذهبية ومناطقية للتصدي لأخرى في شمال البلاد وجنوبيها ويلوّح للإدارة الأمريكية والسعودية بخطر تنظيم «القاعدة» لضمان استمرار شرعيته الخارجية، علماً أنه هو من استدعى العناصر الجهادية بالآلاف واستعان بها في الحرب ضد الجنوب في العام ١٩٩٤ وضد خصومه ومنافسيه السياسيين في سائر البلاد.

على الصعيد الخارجي، لم ينجح صالح في تقديم إثبات مقنع عن تدخل إيراني إلى جانب الحوثيين، اللهم إلا الإيحاء بالقربى المذهبية بينهم وبين الجمهورية الإسلامية، ومع ذلك، فإن صحّ اتهامه يكن كل ما أنجزه هو استدعاء «النفوذ الإيراني» والعسكري منه خصوصاً، إلى حدود السعودية!

بات وضع علي عبد الله صالح وعهده أشبه بمن يرقص بين الثعابين، على حد تعبير أحد الصحافيين اليمنيين... والجديد أنه لم يعد واضحاً ما الذي سوف يمنعها من أن تلدغه جميعها دفعة واحدة..»!

وتحت عنوان «**السعودية وحرب صعدة**» كتب **عبد الباري عطوان** رئيس صحيفة «القدس العربي»:

«يتواصل صدور بيانات التضامن مع الحكومة السعودية (وليس مع اليمن) في حربها ضد «المعتدين» الحوثيين من قبل معظم الدول العربية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية في رام الله، ولكن هذه البيانات لن يكون لها إلا تأثير معنوي شكلي، لأن أزمة السعودية أعمق بكثير مما يتصوره حلفاؤها العرب، بمن في ذلك وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، الذين طار بعضهم إلى الدوحة لبحث هذه الأزمة وتداعياتها».

ويتابع «ربما لا نبالغ إذا قلنا إن الحرب الدائرة حالياً بين الحوثيين اليمنيين والقوات السعودية في جنوب المملكة أخطر كثيراً من أزمة اجتياح القوات العراقية للكويت صيف عام ١٩٩٠، ومن الحرب اليمنية السعودية التي اندلعت بعد ثورة عبد الله السلال عام ١٩٦٢ وأطاحت بالحكم الإمامي في صنعاء، وفتحت الباب على مصراعيه لدخول القوات المصرية في مواجهة مع نظيرتها السعودية».

ويرى الكاتب أن «ما يميز هذه الحرب هو أنها حرب طائفية أولاً، وسياسية ثانياً، واجتماعية ثالثاً، ومرشحة لأن تتحول بسرعة إلى حرب إقليمية تدخل فيها أطراف عديدة تحت عناوين مختلفة، يظل البعد الطائفي أبرزها، فالتصريحات التي أدلى بها منوشهر متقي وزير الخارجية الإيراني وقال فيها «ننصح بشدة دول المنطقة، والدول المجاورة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، لأن من يختارون صب الزيت على لهب الصراع سيحترقون بنيرانه»، هذه التصريحات التي هي بمثابة تحذير شديد اللهجة للحكومة السعودية ليست إلا مؤشراً على بدء مرحلة استقطاب طائفي وإقليمي ربما تغير شكل المنطقة وخريطتها السياسية، وتهدد استقرارها».

ويذكر عطوان «أن الحدود السعودية اليمنية تمتد لأكثر من ١٥٠٠ كيلومتر، أما الحدود اليمنية على البحر الأحمر الممتدة من عدن إلى صعدة فتصل إلى حوالي ٤٠٠ كيلومتر ومعظم هذه الحدود غير مسيطر عليها بسبب ضعف إمكانيات الحكومة اليمنية، مما يجعل عمليات التهريب للاسلحة والبشر ميسّرة للغاية، خاصة عبر سواحل البحر الأحمر وعلينا أن نتذكر أن اريتريا التي يقال إنها باتت قاعدة لتهريب أسلحة إلى الحوثيين استطاعت احتلال جزر حنيش اليمنية قبل عشر سنوات بقاربين مسلحين فقط، بسبب ضعف سلاح البحرية اليمني».

وقبل أن يختم يقول: «نخلص إلى القول إن السعودية وقعت في مصيدة طائفية وعسكرية على درجة كبيرة من الخطورة، أو أثارت على نفسها (عش دبابير) طائفياً قد يصعب الفكاك من لسعاته القاتلة، رغم التفوق الكبير في ميزان القوى لصالحها، وعلينا أن نتذكر أن القوة العسكرية الأمريكية الجبارة أطاحت بنظامي صدام وطالبان، ولكنها تترنح في حرب الميليشيات التي انفجرت بعد ذلك»..!!

لماذا التظاهر بالخيبة؟

◄ **عوني صادق**



إعلان محمود عباس عن «عدم رغبته» الترشح للانتخابات الرئاسية التي أصدر مرسوماً بإجرائها في الرابع والعشرين من كانون الثاني المقبل لا تدل على أن الرجل قرر اعتزال الحياة السياسية، بل إن الإعلان في بعض ما انطوى عليه من عبارات تفيد أن الأمر لا يزيد عن مناورة تخرجه من عنق الزجاجة التي وضع نفسه وفريقه فيها بعد أن خذله أصدقاؤه الأمريكيون. نقول ذلك لأن الموقف الأمريكي لم يأت من فراغ ولم يكن ابن لحظته.

ففي نهاية الأسبوع الثالث من شهر تشرين أول الماضي، وقبل زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى المنطقة، والتي مهد لها المبعوث الرئاسي جورج ميتشيل، أجرى الرئيس محمود عباس مكالمتين مع الرئيس باراك أوباما ولمح في إحداهما إلى احتمال ترك منصبه، قائلاً: «سيدي الرئيس، لم أعد أستطيع، أنت وإسرائيل وحماس حشرتموني في الزاوية ولم تتركوا أمامي أي مساحة. نحن يائسون من الوضع».

وقبل زيارة كلينتون-ميتشيل ولقائهما المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، كان مستشار الأمن القومي الأمريكي جيمس جونز قد قال في ندوة عقدت في واشنطن تطرق فيها للموقف الأمريكي من المفاوضات: «حان الوقت للذهاب إلى ما هو أبعد من تنظيم مفاوضات». وبعد إشادته بجهود ميتشيل، قال: إن «الوقت حان لإطلاقها بدون شروط مسبقة من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي...» (الأخبار اللبنانية- ١٧/١٠/٢٠٠٩).

وبعد اللقاء الذي جمع بنيامين نتنياهو وميتشيل، نقل عنه مرافقوه قوله: «إن الفجوات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لا تزال كما هي والطريق لا تزال مسدودة» (الصحف- ٣٠/١٠/٢٠٠٩).

وفي لقاء وزيرة الخارجية والرئيس محمود عباس في أبو ظبي، عرضت عليه ضرورة استئناف المفاوضات، فشدد عباس على وقف عمليات الاستيطان قبل ذلك، بينما كان نتنياهو يكرر منذ مدة أن مطلب وقف عمليات الاستيطان يعتبر «شرطا مسبقاً» مرفوضاً. وفي المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقدته كلينتون وشارك فيه نتنياهو في القدس المحتلة بعد مباحثاتهما، كرر نتنياهو موقفه قائلاً إنه «على استعداد لاستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة»، وأن «رئيس السلطة الفلسطينية هو الذي يعيق استئناف المفاوضات» بوضعه شروطاً مسبقة، وقد أيدت كلينتون هذا الموقف فعقبت على كلام نتنياهو بقولها: «إن ما يقوله رئيس الوزراء دقيق»!

هكذا يبدو الموقف الأمريكي واضحاً لا لبس ولا غموض فيه، وكان واضحاً على الأقل منذ اللحظة التي تراجع فيها ميتشيل وقبله باراك عن التمسك بوقف العمليات الاستيطانية. والموقف الأمريكي كان دائماً، وسيبقى، بما يخص الكيان الصهيوني ملتزماً بما يراه هذا الكيان لمصلحته. هذا المبدأ لم يبتدعه أوباما، لكنه بالتأكيد لم يكن متوقعا أن يشذ عنه. لقد سبق لأوباما أن جعل من مسألة «تجميد الاستيطان» قضية القضايا ثم تراجع عن ذلك، إلى أن أصبحت رموز إدارته ترى وتعلن أن ذلك يمثل قيداً و«شرطاً مسبقاً» على المفاوضات، الأمر الذي لا يصح لمن يريد التوصل إلى اتفاق!

لماذا إذن الشكوى والتظاهر بخيبة الأمل واليأس ثم إعلان «عدم الرغبة» في الاستمرار؟ أليس ما تعلنه سلطة أوسلو صباح مساء هو أنه لا سبيل أمام الفلسطينيين إلا المفاوضات ثم المفاوضات، ثم الإصرار على المفاوضات؟ إنه لا يجوز لمن يعلن ذلك أن يصاب بالخيبة أو باليأس، بل وأكثر من ذلك عليه أن يذهب إلى المفاوضات «بدون شروط مسبقة»، إلا إذا جاءت من «الشريك الإسرائيلي» أو من «الراعي الأمريكي»، لأنها في هذه الحالة لا تستهدف إلا «إنجاح المفاوضات»! فالشروط الإسرائيلية- الأمريكية على استئناف المفاوضات، أو على المصالحة الفلسطينية، أو على الحكومة الفلسطينية، كلها شروط لمصلحة «سير المفاوضات» من أجل التوصل إلى اتفاق يهم أطراف هذه المفاوضات جميعاً أن تتوصل إليه! أليس في ما أصبح يقوله الأمريكيون، وهو ما سبق لنتنياهو أن قاله، من أن الموقف النهائي من الاستيطان سيتقرر عند بحث مسألة الحدود ضمن ما يسمى «قضايا الحل النهائي»؟

مرة أخرى، لماذا إذن الشكوى والتظاهر بالخيبة واليأس ثم إعلان «عدم الرغبة» في الاستمرار؟ إن ذلك يخدم هدف أنصار أوسلو على أكثر من جبهة. فأولا، التظاهر بالخيبة يوحي بأنه كان لديهم ما يطالبون به، وهو أقصى ما يتوقع من مفاوض من هذا النوع، وبأنهم حصلوا على «وعود» بشأن تلك المطالب، لكن «الظروف» لم تساعد على تنفيذها، وهو ما يجعل هؤلاء يوحون بأن «الأمل» يظل موجوداً شرط التمسك به رغم العقبات ورغم «التعنت» الذي يظهره «الشريك»، وهو بعض ما انطوى عليه إعلان عباس عندما قال إن «تحقيق السلام يظل ممكناً»، وما لم يتحقق هذه المرة يمكن أن يتحقق في مرة قادمة! وإذا بدت الخطوات «متعثرة» فهذا دليل على جدية «الصراع» الذي يخوضه المفاوضون، على عكس ما يزعمه الرافضون من أن الصراع في هذا الميدان هو أقل صعوبة من الصراع في الميادين الأخرى، كميدان المقاومة المسلحة مثلاً! أيضاً، من جهة أخرى، التظاهر بالخيبة أو اليأس، قد يدفع «الشركاء» إلى الإقدام على بعض «مبادرات حسن النية» لتعزيز موقف أنصار المفاوضات، فيبدو وكأنهم حققوا بالخيبة ما لم يحققوه بغيرها، ويبدو أن عباس استطاع أن يحقق «نصراً» بسبب «تمسكه بمواقفه»، وهو ما يفتح باب البحث مجدداً عن سبل «استئناف المفاوضات المجمدة». أليس الهدف هو أن لا يتوقف الحديث عن المفاوضات؟ ذلك كله يصب في قناة المناورات إلا إذا كان الأمريكيون قد استغنوا عنه لصالح من هو أكثر ليونة وامتثالا لأوامرهم، وهذا النوع حوله وفي إطار هيكل السلطة كثيرون.

لقد أثبتت كل الأحداث والوقائع أن الصهاينة ماضون في برنامجهم للاستيلاء على كل فلسطين، وكذلك ما تيسر من الأراضي العربية، وهم مقتنعون أن الظروف الدولية والعربية الراهنة تعطيهم كامل الفرصة لتحقيق هذا البرنامج، وكل ما يقال غير ذلك باطل. والحقيقة هي أن الخيبة ليست تلك التي تبدو، أو لا تبدو، على وجوه أنصار أوسلو، بل هي تلك التي تعيشها الجماهير الفلسطينية، في الداخل وفي الشتات على حد سواء، تلك النابعة من حقيقة تفيد أن هذه الجماهير و«قواها الوطنية» قد أصبحت عاجزة عن تحريك البركة التي أسنت، واستسلمت لما تأتي به الأقدار! فهل هذا صحيح؟ أين تلك الجماهير التي أشعلت الانتفاضتين؟ أين القوى التي حملت راية تحرير فلسطين؟ أين وكيف كل ذلك اختفى؟ هل حقا أمكن قمعها؟ هل نجح النخاسون في شراء سكوتها وهدوئها ودفعوها إلى هوة اليأس؟ إن شعبا قاوم قرناً كاملاً لا يمكن أن يقبل الخضوع، وفي ما أعلنه ما يبرر حل السلطة القائمة في إطار أوسلو، وهذا الباب الذي يمكن أن تدخل منه كل البدائل الممكنة لمواجهة الاحتلال من منظور سليم.

حماية أفغانستان من الديمقراطية

◄ **روبرت شير**
ترجمة: أ. جانتي



أكثر حمقاً ما قيل بخصوص تورط الولايات المتحدة في أفغانستان أن قذف أربعين ألف جندي إضافي في بؤرة الخطر هو أفضل طريقة لحماية الثمانية والستين ألف جندي أمريكي الموجودين فيها!! لا شك في أن أتباع هذه الخطة لم يقرؤوا تقرير الجنرال ستانلي ماك-كريستال الرامي إلى زيادة عدد القوات.

الجنرال صريح بقدر ما هو مخطئ في تحديد هدف هذه المهمة القابلة للتوسع والتمديد، المتمثل بإعادة قولبة نمط الحياة الأفغاني وفقاً للصورة الغربية، بواسطة تعريض القوات الأمريكية لمزيد من الأهوال، بدلاً من تقليصها. كما أن الجنرال صريح أيضاً في تحدثه عن وجوب انتشار الجيش الأمريكي في جميع أنحاء ضواحي أفغانستان الوعرة القاسية و«غير المضيافة»، ليتمكن بالتالي من الدخول في عمق أسلوب الحياة الأفغاني لأجل كسب قلوب وعقول الناس، الواضح أنهم لا يرغبون بالمزيد من خدماتنا!

علاوة على أنه (أي الجنرال)، دون أن يقدم أي دليل يدعم فرضيته، يخطئ في إشارته إلى أن تمكُّنَ أول قوة أجنبية من إعادة تشكيل أسلوب الحياة الأفغاني بنجاح، هذه المهمة العليا وباهظة التكاليف ستترافق مع هزيمة إرهابيي تنظيم القاعدة! مع أنه، حسب تصريح كبير مستشاري الرئيس، لم يبق في أفغانستان من عناصر تنظيم القاعدة سوى أقل من مائة عنصر، غير قادرين على شن أي هجوم. فبقايا قوات «الأفغان العرب» التي جمّعتها الولايات المتحدة أساساً لمحاربة السوفييت، أمست اليوم معزولة عن مقاومة السكان، أهل البلد.

أما «ماثيو هوه»، النقيب في المارينز سابقاً، ضابط الخدمات المسؤول عن أكثر المناطق الأفغانية سخونة حالياً، فقد ذكر في رسالة استقالته مؤخراً أننا انزلقنا إلى حرب أهلية دائرة منذ خمسة وثلاثين عاماً بين أناس ريفيين «يريدوننا أن ندعهم وشأنهم»، وإلى إسناد حكومة فاسدة مدنية تصر الولايات المتحدة على دعمها. ماثيو الذي أعلن استقالته بعد عشر سنوات من الخدمة العسكرية بين العراق وأفغانستان، ذكر أيضاً أنه يستقيل ليس لصعوبة مهامه، بل لأنه لم يعد يؤمن بأهدافها المحددة والمعلنة:

«خلال خمسة أشهر من خدمتي في أفغانستان... فقدت الفهم والثقة بالأهداف الإستراتيجية لوجود الولايات المتحدة فيها... لأقول ببساطة: لم أعد أفهم قيمة وأهمية استمرار نزيف الجنود الأمريكيين أو إنفاق الموارد دعماً لحكومة أفغانية في حرب هي حرب أهلية فعلياً عمرها خمسة وثلاثون عاماً (..) لقدَ أيقنت أن جسد المقاومة الأساسي يقاتل ليس كرمى لرايات حركة طالبان البيضاء، بل، قطعاً، ضد وجود القوات الأجنبية، وضد ضرائب تفرضها عليه، من كابول، حكومة لا تمثله».

طُبِّل لهذه «الحكومة التي لا تمثله» وزُمِّر في انتخابات انخفض الإقبال عليها، ودعمت فيها الولايات المتحدة المرشح حميد كرزاي الفائز بسرقة ثلث الأصوات التي احتاجها لادعاء النصر، حسبما توصل إليه مراقبو الأمم المتحدة. وبعد أن أشار الرئيس باراك أوباما، في رسالة تهنئته لكرزاي، إلى ضرورة الإصلاح وإنهاء الفساد المستوطن في نظام حكم كرزاي، أردف قائلاً «رغم أن الفوضى شابت العملية، يسرني القول إن النتيجة النهائية قد تقررت وفقاً للقوانين الأفغانية، وهو ما أعتبره في غاية الأهمية»!!

أي قانون؟ وقد تم تجنب دورة الانتخاب الثانية بسبب رفض كرزاي الطلب الذي قدمه منافسه لتغيير لجنة الانتخابات المسؤولة عن التلاعب بصناديق الاقتراع!

وعندما علّق بوب شيفر في قناة CBS بالقول إن «الانتخابات كانت مزورة»، تنطح المستشار الأكبر للبيت الأبيض، دافيد أكسلرود، للدفاع عن عملية التلاعب على أساس أنها قد «تمت بطريقة دستورية»! ما الذي نحاول إيصاله للعالم عن إيماننا بنزاهة الانتخابات؟ إنه لا يختلف أبداً عن تمجيدنا لتلك الانتخابات «الزبالة» التي جرت بانتظام كامل أثناء حرب فييتنام، المسألة التي كان مؤثراً، إلى حد كبير، ذكرها في رسالة ماثيو هوه:

«إن دعمنا لهذا النوع من الحكومات، مقروناً بعدم فهمنا الطبيعة الحقيقية للمقاومة، يذكرني بتدخلنا في جنوب فييتنام؛ الحكومة غير الشعبية الفاسدة التي دعمناها على حساب سلام أمتنا الداخلي، وضد مقاومة أسأنا فهم وطنيتها، بجهالة وعجرفة تلائم إيديولوجية حربنا الباردة».

يتعينَ على أوباما أن يتلقف معاني هذه الكلمات، ويجب أن يتمعن فيها قبل أن يغذ السير هبوطاً في درب الكارثة على خطى الرئيس الديموقراطي الآخر، ليندون جونسون، الذي أصبحنا نعرف الآن من تسجيلات مكالماته الهاتفية أنه قدم شباب البلد أضاحي حرب عرف على الدوام أنها غير منطقية.

● **المصدر: «تروثديغ دوت كوم»**

تمديد حصانة العم سام في كولومبيا

◄ جيمس ج. بريتن
ترجمة وإعداد: م. إسماعيل



من السهل متابعة الحركات ذات الطابع الاشتراكي، وآثار سياساتها الإصلاحية التقدمية في بلدان أمريكا اللاتينية المعاصرة. ففي حين تواصل فنزويلا تجربة رئاسة هوغو شافيز والتغيير المعتمد مبادئ الثورة البوليفارية؛ تشهد بوليفيا تعزيز مشرَوع التأميم الذي تقوم به حركة إيفو موراليس الاشتراكية؛ أما الرئيس رفائيل كوريا فقد حظي بتأييد واسع لإصرار إدارته على رفض تدخلات الولايات المتحدة في المنطقة، وترجمته عملياً بإيقاف النشاطات الأمريكية في ميناء ومطار «مانتا». وإلى جانب هذه الحكومات المنتخبة، على العكس من كل التقارير الإعلامية الحكومية، رسّخت الحرب الأهلية المستمرة في كولومبيا وجودَ جيش القوات المسلحة الثورية للشعب الكولومبي (فارك) كقوة مناوئة لهيمنة المصالح السياسية-الاقتصادية الأمريكية الكولومبية. ليصبح بالتالي أحد أهم جيوش حرب المغاوير وأنجحها، وأهم قوة عسكرية- سياسية مناهضة للإمبريالية.

وتبعاً لتبنيه النظرية الماركسية، حاربته الحكومات المتعاقبة في كولومبيا (والولايات المتحدة) بغية إجهاض مسيرة نضاله من أجل التحرر، وخوفاً من فقدان النخب لسيطرتها الطبقية على كولومبيا. الأمر الذي سيعني، في حال حدوثه، زعزعة مصالحها الداخلية والخارجية في منطقة تواصل خروجها عن فلك النظام السياسي-الاقتصاديّ التابع للولايات المتحدة. ورغم أن عام ٢٠٠٨ شهد تراجعاً تكتيكياً للمقاومة الكولومبية، ما يزال «الجيش الثوري» أكبر حركات المقاومة، وأطولها عمراً في تاريخ أمريكا اللاتينية المعاصر.

الحصن الأخير

تذرعت الإدارات الأمريكية، من نيكسون إلى أوباما، بالحرب على المخدرات، ثم بالحرب على الإرهاب لاحقاً، لإدامة سيطرتها على كولومبيا، ونشر قواتها العسكرية، وشن الحملات ضد القطاعات الواسعة المناهضة لها. وبإبرام الاتفاق الأخير بين بوغوتا وواشنطن الذي يسمح للولايات المتحدة بإعادة استخدام سبع قواعد عسكرية على الأراضي الكولومبية، تتضح أكثر فأكثر معالم التحالف الاستراتيجي القائم بين حكومتي البلدين لعسكرة أمريكا اللاتينية بأكملها، لا كولومبيا وحدها.

يعتقد جيرمان روداس شافيز أن هذه الاتفاقيات تسعى لتمكين الولايات المتحدة من السيطرة على جزء من أمريكا اللاتينية، كحد أدنى. ومساعدتها على شن «عمليات عسكرية إقليمية» في كولومبيا ومحيطها الجغرافي. لذا ترى واشنطن أن للعلاقة مع كولومبيا بُعداً استراتيجياً بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، لثلاثة أسباب رئيسية:

موقع كولومبيا الهام اقتصادياً وجيوسياسياً كمدخل لأمريكا الجنوبية: فهي تنفتح على المحيطين الأطلسي والهادئ، لمحاذاتها حوض بنما وبحر الكاريبي، وتشترك بالحدود مع خمس دول (بنما، فنزويلا، الإكوادور، البيرو، البرازيل).

لكونها أحد أهم مزودي الولايات المتحدة بالطاقة بين دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، حاضراً ومستقبلاً، نظراً لضخامة احتياطيها غير المستخرج من النفط والفحم، وبالكاد جهزت مؤخراً خط أنابيب وباشرت بحفر الآبار.

اشتراكهما، كولومبيا والولايات المتحدة، بتحقيق هدف واحد: التخلص من خطر قيام البديل الإيديولوجي-السياسي-العسكري، ونسف أية إمكانية لنجاح «الجيش الثوري» بالقيام بثورة «من تحت».

وانطلاقاً من هذه الأسباب، يصف جون بيركنز كولومبيا بأنها آخر قلاع الامبريالية الأمريكية في أمريكا اللاتينية. وطالما بقيت الحكومة الكولومبية محتفظة بالسلطة، يظل لدى واشنطن أمل باستعادة سيطرتها الاقتصادية السياسية على المنطقة برمتها.

وحدة المصالح الطبقية

أصبحت كولومبيا حالياً حجر أساس استعادة الولايات المتحدة لهيمنتها على المنطقة، والاستثناء الفاضح الشذوذ عن حركات مناهضة هيمنة الشركات الكبرى في أمريكا اللاتينية، بمحافظتها على وضعها كدولة وكيلة لواشنطن. وتلقت حكومتها بالمقابل مبالغ هائلة على شكل مساعدات عسكرية رسمية، وشبه عسكرية (ميليشيات المرتزقة التي تمولها الشركات الخاصة).

عموماً، لا يخرج ما تشهده كولومبيا عما يذكره ماركس (وأنغلز) بصدد ممارسات السلطة في ظل سيادة العلاقات الرأسمالية. حيث تصطف دورياً نخب عدة بلدان بغية إزاحة كل ما يعيق انتشار الرأسمالية وتوسعها. و«في الممارسة السياسية، لا تتورع عن اللجوء إلى أقصى درجات العنف والإكراه ضد الطبقة العاملة». وفي عام ١٨٤٧، أشار ماركس أمام حشد من عمال لندن إلى تكاتف الرأسماليين، تلقائياً، مع بعضهم بعضاً كنتيجة طبيعية لوحدة مصالحهم الطبقية، العابرة للحدود. إنه تضامن القاهرين ضد المقهورين، وتضامن المستغلين ضد المستغَلين. فمثلما يتحد بورجوازيو بلد معينَ ضد طبقتها العاملة، رغم المنافسة والتناقضات الموجودة بينهم، كذلك يتحد بورجوازيو بلدان العالم المختلفة ضد الطبقة العاملة في جميع أرجاء العالم، مهما بلغ بهم الصراع والتنافس على أسواق العالم.

على أية حال، الحصانة التي تتمتع بها القوات الأمريكية في كولومبيا ليست ظاهرة عرضية أو طارئة، وإنما هي مجرد تنفيذ للاتفاقيات المبرمة بين بوغوتا وواشنطن. في الفترة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تخلت الحكومة الكولومبية عن كل قوانين معاقبة الأمريكيين على الجرائم التي يرتكبونها في كولومبيا، التزاماً بقانون الولايات المتحدة «حماية أفراد الخدمة الأمريكيين». ولفترة تزيد عن عقد كامل، حرص مسؤولو البلدين على ضمان عدم تدخل أو إعاقة المؤسسات الكولومبية للعمليات الأمريكية (أثناء وبعد القيام بها). باختصار، من خلال اتفاقية منح الحصانة تفلت القوات الأمريكية من المحاسبة على كل ما ترتكبه عمداً من أذى وضرر. وكم جريمة مرت بلا عقاب خلال العقد الأخير!!

بلا فضائح

كل التصريحات التي سمعناها عن الحصانة التامة المستقبلية لقوات الولايات المتحدة في القواعد السبع، وحتى اتفاقية الحصانة ذاتها، هدفها تجنيب المسؤولين الأمريكيين حتى مجرد إيراد أسمائهم في فضائح تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. كما حدث في عام ١٩٨٦، حين وبخت محكمة العدل الدولية الولايات المتحدة بعد أن توصلت إلى تورط الأخيرة في أعمال إرهابية، بتعاونها مع شبكات مسلحة شبه عسكرية لزعزعة «النظام الساندينى»، وموافقتها على تخريب المجرى المائي لماناغوا، في نيكاراغوا.

ومن اللافت أن طلب إدارة أوباما تمديد حصانة القوات الأمريكية قوبل بترحيب حكومة ألفارو يوريبي، كونها بحاجة لتعزيز استقرار نظامها السياسي-الاجتماعي بعد أن شهدت المنطقة تغييرات اقتصادية سياسية اجتماعية كبيرة تثير الشهية للمزيد. مانحة إياها كل الصلاحيات لتطبيق تكتيكاتها ومناهجها وحملاتها، على حساب سيادة كولومبيا، وسيادة شعبها. مما يذكرنا بما كتبه لينين بخصوص قيام التحالف بين بورجوازية الدول المستغَلة وبورجوازية الدولة المستعمرة. حيث تندمج مصالح بورجوازية الدول المقهورَة اندماجاً كلياً بمصالح بورجوازية الدولة الإمبريالية، وتتوحد قواهما ضد كل الحركات والطبقات الثورية.

إن الدافع المحفز لعقد اتفاقية الحصانة وفتح القواعد السبع هو نهضة الحركات الاشتراكية التقدمية وتعاظم دورها، داخل وخارج كولومبيا، بما يكفي لتهديد المشروع الإمبريالي الأمريكي. وإذا كان هذا يعني خسارة الولايات المتحدة مكاسبها من استثمار الثروات الطبيعية الوطنية، والعمالة الرخيصة، والميزات التجارية، فالأهم أنه يؤشر إلى قدرة الناس «من تحت» على متابعة بناء قوة جماعية موحِّدة لأمريكا اللاتينية، على الطريقة البوليفارية، يمكنها الصمود في وجه ضغوط الهيمنة المالية والعسكرية الإمبريالية.

لكنها في نهاية الأمر، بدلاً من قبول الحقوق الديموقراطية الدستورية للدول الأخرى، واحترام حق الأغلبية من شعوبها بابتكار نموذجها السياسي البديل المناسب لتمثيلها ولتنميتها على طريقتها الخاصة، تابعت الولايات المتحدة، وسوف تتابع العمل، وعياً وإدراكاً، ضد حق الشعوب بتقرير مصيرها.

بروفسور مساعد في قسم علم الاجتماع، ومنسق مركز أبحاث التنمية الدولي، في جامعة أكاديا، كندا

www.upsidedownworld.com

لبنان.. حلحلة نحو الاستعصاء

◄ عبادة بوظو



بعد أن «تحلحلت» عقدة لبنان الخاصة بتشكيل حكومته الجديدة بعد أشهر من السجالات والمناورات والمشاورات و«الحرد الحريري» وإيجاد «تخريجة» في صيغة تركيبتها لمطلب المعارضة الخاص بـ«الثلث الضامن» (١٥ موالاة/ ١٠ معارضة /٤+١ رئيس جمهورية+ مصوت مع المعارضة عند الضرورة) تتجه الأمور هناك فيما يبدو نحو الانتقال بمسلسل الاستعصاء اللبناني إلى مرحلة أخرى عنوانها «سلاح المقاومة» مرة ثانية، مترافقة كالعادة بجملة من التهديدات الإسرائيلية.

وبينما يعتقد البعض أن إنجاز البيان الحكومي قد يتطلب هو الآخر أشهراً من المناقشات و«العصلجات»، يرى آخرون أنه «جاهز» وأن موضوع «السلاح» متروك لطاولة الحوار، دون أن يكون هناك جواب شاف حول شكل ومضمون وأبعاد تناول موضوع المقاومة في البيان، الذي لا يمكن له منطقياً ومن حيث المبدأ أن يتجاهل هذا الموضوع، سلباً أم إيجاباً!!

إرهاصات لجوء قوى ١٤ آذار وإسرائيل لوضع العصي في دواليب الحكومة وبيانها المرتقب والتهويل حول سلاح المقاومة وصواريخها بدأت قبل أسبوع تقريباً من الإعلان عن تشكيلتها، حيث شكل كل من «الكتائب» و«بكركي» وبعض القوى والشخصيات المحسوبة على قوى ١٤ آذار وتيار المستقبل رأس الحربة في ذلك في حين انسحب جنبلاط من هذه البورصة/ الجوقة مؤقتاً ضمن ما يروج له من انقلاب في مواقفه «حالياً».

السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله وفي كلمة يوم الشهيد مر مرور الكرام تلميحاً على موضوع السلاح كي لا يقول خصومه إنه يشترط مسبقاً على الحكومة العتيدة وطاولة الحوار، ولكنه أدرج الأمر تلميحاً أيضاً ضمن القضايا الكبرى التي ترتدي افتراضاً إجماعاً وطنياً. فهل سيقتنع الخصوم وأسيادهم؟ الإجابة المتوقعة هي «لا»! وهذا يستتبع سؤالاً منطقياً آخر حول السيناريوهات المحتملة في أعقاب ذلك، وهي:

- التعاطي مع موضوع المقاومة وسلاحها في البيان الوزاري بطريقة إما «ملتبسة» خاضعة للتأويل بما «يلغم» طاولة الحوار مسبقاً.
- عدم حسم الموضوع على طاولة الحوار وهذا مرجح ارتباطاً بطبيعة الشروط التي سيحاول كل طرف طرحها
- إن أصرت المعارضة على تفسيراتها للبيان بخصوص المقاومة فانقلاب الحكومة على بيانها مجدداً
- استفزاز حزب الله لكي يستخدم سلاحه في الداخل (٧ أيار مجيد جديد)
- السعي لفرض نزعه إما بالعقوبات الدولية أو المغامرات العدوانية الإسرائيلية
- يقوم حزب الله بنزع سلاحه علناً ويبقيه سراً، وهذا لا ينسجم مع فكر الحزب وسياساته لأنه يحوله إلى «ميليشيا» وليس حزباً للمقاومة الوطنية
- يدمج الحزب سلاحه ضمن الإستراتيجية الدفاعية
- ينقلب الحزب على نفسه ومشروعه وينزع سلاحه طوعاً وكاملاً بإستراتيجية دفاعية أو بدونها!!

باستثناء النقطة الأخيرة غير الواردة في كل الأحوال لأنها تقضي على لبنان إن لم يكن بالوجود والتفتيت أكثر فبالقضاء على التوجه والطبيعة والتحول من خاصرة رخوة لسورية إلى خاصرة خطرة بالمطلق عليها، فإن كل هذه الاحتمالات تبقي حالة الاستعصاء في لبنان، وهو ما يمكن أن يستشفه المراقب من دعوة السيد نصر الله السياسيين والمحللين لترك اللبنانيين يتنفسون قليلاً، وهو كغيره يعلم أنه بالأوضاع الطبيعية لا السلاح سوف يسحب، ولا المقاومة كفكر وممارسة سوف تحل نفسها، ولا الأوضاع في كل المنطقة تسمح بهذا الترف الخياني لتقديم خدمة مجانية للكيان الصهيوني في وقت تنتقل فيه بلدان عربية أخرى مثل السعودية واليمن إلى قائمة دول المنطقة المستهدفة تهديداً أم تفتيتاً مثل سورية ولبنان وإيران، بعد العراق وفلسطين، المزدوجة في «كانتوني» الضفة والقطاع.

o.bozo@kassioun.org

البوليفاريون يعلنون النفير: فليأت الحصار!

◄ وسيم الدهان

«إن أي شخص على شيء من الاطلاع يدرك فوراً أن الاتفاق التكميلي للتعاون والمساعدة الفنية في الدفاع والأمن بين الحكومتين الكولومبية والأمريكية المجمّل، الذي تم توقيعه في الثلاثين من تشرين الأول الماضي (..) يعادل بمضمونه ضم كولومبيا إلى الولايات المتحدة»، بهذه الكلمات استهل الرئيس الكوبي السابق فيدل كاسترو واحدة من أحدث «تأملاته» تحت عنوان «ضم كولومبيا إلى الولايات المتحدة»، وقد سبق للرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز أن حذر بالتوازي مع ذلك تقريباً من «اعتداء أمريكي مسلّح محتمل انطلاقاً من كولومبيا» داعياً العسكريين في بلاده لأن يكونوا مستعدين «للحرب»، ومطالباً في الوقت عينه مواطنيه بـ«الدفاع عن الوطن»، وللتأكيد على الموقف اللاتيني الآخذ بالتوحد مقابل التوغل الأمريكي العسكري في قارة «التحالف البوليفي من أجل أمريكا»، خاصةً بعد أن وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع كولومبيا تمنحها حق استخدام سبع قواعد عسكرية فيها، الأمر الذي رأى فيه قادة كل من كوبا وفنزويلا وبوليفيا- حتى الآن على الأقل- تهديداً للمنطقة برمّتها، حيث انضم الرئيس البوليفي إيفو موراليس إلى تشافيز بالدعوة إلى الاستعداد «لنتائج غزو عسكري أميركي للقارة (..) انطلاقاً من القواعد في كولومبيا»، والدعوة كذلك إلى عقد اجتماع طارئ للمجموعة اللاتينية-الأميركية (التحالف البوليفي من اجل أميركا) الذي يضم فنزويلا وبوليفيا لدرس الوضع في كولومبيا الذي وصفه بأنه «خطير جداً بالنسبة لأمريكا اللاتينية».

وبينما رأى الرفيق كاسترو أن «اتفاقية المساعدة العسكرية بين جمهورية كولومبيا والولايات المتحدة (..) وغيرها من المعاهدات والقرارات (..) لا تبرّر تحويل بلد تبلغ مساحته مليون و١٤١ ألفاً و٧٤٨ كيلومتر مربع ويقع في قلب أمريكا الجنوبية إلى قاعدة عسكرية للولايات المتحدة»، فإن تشافيز الذي حضّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما على عدم ارتكاب خطأ «إصدار الأمر بشن اعتداء مفتوح على فنزويلا عبر كولومبيا»، أكد أنّ «الحكومة الكولومبية انتقلت إلى الولايات المتحدة ولم تعد موجودة في بوغوتا»، كما اعتبر أنّ «العسكريين الأمريكيين سيكونون على سجيّتهم في كولومبيا، كما لو أنّهم في ولاية أمريكية».

وتزعم الولايات المتحدة أن الاتفاقية العسكرية الموقعة مع كولومبيا تهدف إلى مكافحة تجارة المخدرات والإرهاب الدولي، ولكن الأمر أكبر من ذلك، فكل المؤشرات تدل إلى أن الولايات المتحدة باتت ترتعش اليوم من تعاظم المد الثوري في القارة، فما كان منها إلا أن تحاول زرع الفتن بين الدول التي تتقارب بينها مصالح الشعوب وتاريخها الكفاحي المشترك ضد الاستعمار، ممارسة ذلك عبر التدخل بشؤونها الداخلية تارةً بشكل علني- كما في الاتفاقية التي تسمح لها باستخدامٍ القواعد العسكرية الكولومبية بما فيها من جنود، وتارةً أخرى بشكل غير علني- كما حدث في هندوراس حيث دعمت الولايات المتحدة القوى الإنقلابية هناك و«مشت في جنازة» النظام السابق!

ويصور الرفيق كاسترو النوايا الأمريكية للقارة اللاتينية بشكل أكثر تحديداً حين يبين كيفية لجوء الإدارة الأمريكية لاستغلال الشعوب في حروبها إذ يوضح أنه «مضت حتى الآن ٥٩ سنة على إرسال جنود كولومبيين إلى آسيا البعيدة ليقاتلوا إلى جانب القوات اليانكية ضد الصينيين والكوريين في تشرين الأول من عام ١٩٥٠»، مبيناً أن «ما تسعى إليه الإمبراطورية (الأمريكية) الآن هو إرسالهم (الكولومبيين) ليقاتلوا ضد أخوانهم الفنزويليين والإكوادوريين وغيرهم من أبناء الشعوب البوليفارية والتابعة لمجموعة (ألبا)، من أجل سحق الثورة الفنزويلية، كما حاولوا أن يفعلوا مع الثورة الكوبية في نيسان من عام ١٩٦١»..

إذاً، تقف أمريكا اللاتينية اليوم أمام تحدٍّ جديد من شأنه أن يزيد عزيمة شعوبها على النصر ويوحد قواها الصاعدة في وجه الإمبريالية المأزومة اقتصادياً وعسكرياً في كل أنحاء الأرض من العراق إلى أفغانستان، وصولاً إلى كوبا وفنزويلا، أمريكا البوليفارية تعلن النفير: فليأت الحصار ولتأت الحرب ما دامت ستنصرهم وتوحدهم. وهنا سعى كاسترو إلى تحديد المسار المحتمل للأحداث لاحقاً: «لا يراودني أدنى شك بالنسبة لردة فعل الشعوب؛ فهي ستشعر بالخنجر الذي يُغرس في أعمق أعماق مشاعرها، وخاصة الشعب الكولومبي؛ (وهي) ستعترض، ولن تقبل أبداً بمثل هذا الخزي»!..

بيونغ يانغ تطالب بالاعتذار.. وواشنطن تحذرها..!



استبقت كوريا الجنوبية على جولة يقوم بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى آسيا باستعراض استقوائي للقوة عندما أطلقت إحدى سفنها الحربية نيرانها باتجاه سفينة حراسة من الشطر الشمالي كانت تتأكد من جسم مجهول تجاوز المياه الشمالية حسبما نقل عن بيان للقيادة العليا للجيش الشعبي الكوري الشمالي.

وأضاف البيان أن السفينة الكورية الشمالية كانت تعود أدراجها إلى الشمال بعد التأكد من الجسم، وعندها لحقت بها زوارق حربية من القوات الكورية الجنوبية وارتكبت «مثل هذا الاستفزاز الكبير» حسب تعبير البيان الذي حذر أيضاً «من أنه دائما على أهبة الاستعداد للردع».

وبينما وصف رئيس الوزراء الكوري الجنوبي جونغ وون تشان الاشتباك بأنه عرضي، وأن المناوشات وقعت بعد أن تجاهل الجانب الكوري الشمالي تحذيرات شفهية وبواسطة الطلقات من بحرية الجنوب، وقام بإطلاق النار المباشر على زوارق سريعة تابعة لبحرية كوريا الجنوبية، حذر البيت الأبيض بيونغ يانغ من اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى التصعيد، في حين طالبت كوريا الشمالية جارتها الجنوبية بالاعتذار.

ووقعت هذه المناوشات في منطقة الحدود البحرية، وذلك للمرة الأولى منذ سبع سنوات، حيث سبق أن اندلعت معارك بحرية دامية وقعت بين شطري كوريا عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢.

التعافي الاقتصادي مجرد وهم.. الأزمة تستمر وتتفاقم!

◄ أندرو غيفن مارشال❖
ترجمة: قاسيون

في ضوء الصيحات الدائمة الحضور والعنيدة حول «نهاية» الركود، و«حل» الأزمة، و«تعافي» الاقتصاد، علينا أن نتذكّر أنّ الأشخاص والمؤسسات التي تطلق هذه الصيحات، هي نفسها التي أخبرتنا في السنوات الماضية أنّه ليس «هنالك ما يقلق»، وأنّ «الأسس راسخة»، وأنّه لا يوجد «خطر أزمة اقتصادية».

لماذا نواصل تصديق الأشخاص الذين جانبوا الصواب في أقوالهم وخياراتهم؟ من الذي يتوجب علينا تصديقه واعتماد معلوماته الدقيقة وتحليله؟ ربما يكون المصدر المناسب أولئك القائمين عند المركز السطحي للأزمة، في قلب العالم الغامض للمصارف المركزية، منظم العمل المصرفي العالمي، و«أكثر المؤسسات المالية العالمية هيبة»، التي تنبأت بحدود الأزمة: بنك التسويات الدولية. إنّه الموقع المناسب للانطلاق.

الأزمة الاقتصادية لم تنته، «الحلول» كانت أشبه بوضع ضمادة على جرح ذراع مبتورة. لقد حذّر بنك التسويات الدولية، المصرف المركزي لمصارف العالم المركزية، من تواصل الأزمة ويحذر من آمال ليست في مكانها.

بنك التسويات الدولية

تأسس البنك على يد لجنة يونغ التي تمّ تشكيلها في العام ١٩٢٩، وكانت مهمتها معالجة تسويات دفعات التعويضات الألمانية التي أوجزتها معاهدة فرساي في العام ١٩١٩. كان رئيس اللجنة أوين دي يونغ رئيس شركة جنرال إلكتريك ومديرها التنفيذي، ونائب رئيس الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. وبوصفه مندوباً أمريكياً رئيسياً في مؤتمر التعويضات الألمانية، فقد كان كذلك وبرفقة جي بي مورغن الابن واضعاً لخطة يونغ المتعلقة بمدفوعات التعويضات الألمانية.

دخلت الخطة حيز التنفيذ في العام ١٩٣٠ بعد انهيار سوق الأسهم. استلزمت الخطة خلق مؤسسة تسوية دولية، تشكلت في العام ١٩٣٠، وعرفت باسم بنك التسويات الدولية، وهي مصممة، على ما قيل، لتسهيل دفعات تعويضات جمهورية فايمار الألمانية إلى قوى الحلفاء وتنسيقها. مع ذلك، كانت وظيفتها الثانوية، وهي أكثر سرّيّةً وأكثر أهميةً أيضاً، العمل «كمنسق لعمليات المصارف المركزية حول العالم». فبنك التسويات الدولية بوصفه «مصرف المصارف المركزية» هو مؤسسة خاصة لجملة من المساهمين، لكنها تعمل لهيئات عامة. تبقى أعمالها مطلقة السرية حيث يجهل الجمهور عادة غالبية أنشطة بنك التسويات الدولية.

تأسس بنك التسويات الدولية على يد عدد من المصارف المركزية، إضافةً للمصارف التجارية الأمريكية الرئيسية الثلاثة، أي جي بي مورغن أند كومباني، وفرست ناشيونال بنك أوف نيويورك، وفرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو. اكتتب كل مصرف مركزي على ١٦ ألف سهم واكتتبت المصارف الأمريكية على عدد الأسهم نفسه. مع ذلك، يقتصر حق التصويت على المصارف المركزية.

• هنالك سرطانٌ هائلٌ يستشري في الاقتصاد العالمي: تمّ تشخيص المرض على نحو صحيح، ومع ذلك، فالوصفة التي قدّمت هي لمعالجة السعال.

• قامت عمليات «الإنقاذ» فعلياً بتغذية فقاعة المشتقات إلى مستويات خطر جديدة كما ضخّمت سوق الأسهم إلى وضع لا يمكن استمراره.



يعقد أعضاء المصارف المركزية اجتماعات كل شهرين في بنك التسويات الدولية لمناقشة قضايا متنوعة. ينبغي ملاحظة أنّ غالبية التعاملات التي يجريها البنك نيابةً عن المصارف المركزية تتطلّب سرّيّةً كاملة، وهو السبب المرجح لجهل الناس حتى بوجود البنك.

تمّ إنشاء بنك التسويات الدولية «لمعالجة تراجع لندن عن دورها بوصفها المركز المالي للعالم، بتقديم آلية تستطيع فيها ثلاثة مراكز مالية عالمية في لندن ونيويورك وباريس أن تعمل وكأنها مركز واحد». وكما أوضحت كارول كويغلي:

«كان لقوى الرأسمالية المالية هدفٌ آخر بعيد المدى، وهو خلق نظام عالميّ للتحكم المالي تحرّكه أياد خاصة بوسعها السيطرة على النظام السياسي لكلّ بلد وعلى الاقتصاد في العالم بمجمله. يقوم هذا النظام بالتحكم على الطريقة الإقطاعية عن طريق مصارف العالم المركزية التي تعمل بالتوافق عبر اتفاقات سرية تتوصل إليها من خلال مؤتمرات واجتماعات سرية دورية. يمثل قمة النظام بنك التسويات الدولية في بازل، سويسرا، وهو مصرفٌ خاصٌ تملكه المصارف المركزية في العالم وتسيطر عليه، وهي نفسها شركاتٌ خاصة».

بنك التسويات الدولية هو، دون شك، المؤسسة المالية الأكثر أهميةً والأكثر قوةً وسريةً في العالم. ويتوجب عدم أخذ تحذيراته بخفة، لأنّه المؤسسة الوحيدة في العالم المطلعة على مثل هذه المعلومات أكثر من غيرها من المؤسسات.

أزمة مشتقات قادمة

في أيلول ٢٠٠٩، ذكر بنك التسويات الدولية أنّ «سوق المشتقات المالية بلغت ٤٢٦ ألف مليار دولار في الربع الثاني بعودة شهية المجازفة، لكن النظام يظل غير مستقر وعرضةً للتأزم». ذكر التقرير الربعي للبنك أنّ ارتفاع المشتقات بمعدل ١٦ بالمائة «ناتجٌ على الأرجح عن تدفق عقود الخيارات والأسهم المستقبلية بأسعار فائدة لثلاثة أشهر». حذّر كبير اقتصاديي البنك من أنّ سوق المشتقات تعرّض القطاع المالي الدولي «لمخاطر شاملة كبرى»، وأنّ «الخطر يكمن في أنّ المنظّمين سيفشلون مجدداً في رؤية أنّ المؤسسات الكبيرة تعرّض نفسها للخطر بما يفوق بكثير قدرة تحملها في أوضاع الصدمة». وأضاف أنّ «استخدام صناديق التحوط وأمثالها للمشتقات يمكن أن يخلق أخطاراً كبيرة مخفية».

في اليوم التالي لنشر التقرير، حذّر كبير الاقتصاديين السابق في البنك وليام وايت من أنّ «العالم لم يعالج المشكلات القائمة في قلب الركود الاقتصادي ومن المحتمل أن يدخل الاقتصاد حالة كساد مجدداً». وأضاف محذراً من أنّ «الإجراءات الحكومية لمساعدة الاقتصاد في المدى القريب قد تبذر بذور أزمات مستقبلية». كما حذّر من كساد مضاعف قائلاً: «هل سنمضي إلى كساد من الشكل W؟ هذا أمرٌ شبه مؤكد. هل سنمضي إلى الشكل L؟ لن يشكّل ذلك مفاجأةً لي». ثمّ أضاف: «ما سيفاجئني فعلاً المعافاة السريعة والمستدامة من الوضع الذي نجد أنفسنا فيه».

أوضحت مقالة في الفاينننشال تايمز أنّ ملاحظات وايت يجب ألاّ تؤخذ باستخفاف. فقد «حذّر باستمرار من عدم التوازن الخطر في النظام المالي العالمي منذ العام ٢٠٠٣. محطماً تابو دوائر المصارف المركزية في ذلك الوقت. وتحدى آلان غرينسبان، رئيس الاحتياطي الفيدرالي حينذاك، حول سياسته المتعلقة بالمال الرخيص الدائم».

تابعت الفاينننشال تايمز كما يلي: «قامت المصارف المركزية في طول العالم وعرضه بضخ آلاف مليارات الدولارات من النقود الجديدة في النظام المصرفي خلال العامين الماضيين في محاولة لمنع الكساد. في غضون ذلك، بلغت الحكومات تخوماً مماثلة، باقتراض مبالغ طائلة لدعم الصناعات من الأعمال المصرفية إلى صناعة السيارات».

حذّر وايت من أنّ «هذه الإجراءات قد تضخّم فقاعة أسعار الأصول، من الأسهم العادية إلى السلع وأنّ هنالك خطراً محدوداً من خروج التضخم عن السيطرة في المدى المتوسط». أوضح وايت في كلمة ألقاها في هونغ كونغ أنّ «المشكلات الكامنة في الاقتصاد العالمي، مثل الاختلالات التجارية غير المحتملة بين الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، لم تحلّ بعد».

في ٢٠ أيلول ٢٠٠٩، ذكرت الفاينننشال تايمز أنّ بنك التسويات الدولية، أصدر في اجتماع مجموعة العشرين، «تحذيراً صارماً من أنّ العالم لا يستطيع تحمّل الانزلاق إلى افتراض (مرض) مفاده أنّ القطاع المالي عاد إلى وضعه الطبيعي تماماً، وأنّ خايمه كاروانا، المدير العام لبنك التسويات الدولية والحاكم السابق للمصرف المركزي الإسباني، قال إنّه يجب عدم إساءة فهم عودة السوق إلى وضعه الطبيعي».

تأتي هذه التحذيرات بعد التحذيرات التي أصدرها بنك التسويات الدولية خلال صيف العام ٢٠٠٩، بصدد أمل في غير مكانه بصدد رزم التحفيز التي نظّمتها الحكومات حول العالم.

اشتداد التضخّم

وفي معرض توضيح المخاطر الجسيمة التي ستطرحها رزم الحوافز المالية، يذكر بنك التسويات الدولية أنّ «احتمال استنفاد صنّاع السياسة المالية قدرتهم على الاقتراض قبل إنهاء العمل المكلف لإصلاح النظام المالي يمثّل خطراً [...] هنالك إمكانيةٌ حقيقيةٌ لقيام برامج الحوافز برفع معدلات الفائدة الحقيقية وتوقعات التضخّم». التضخّم «سيشتدّ حين يوضع حدٌ للهبوط»، والبنك «يعبّر عن شكوكه في رزمة إنقاذ المصارف المعتمدة في الولايات المتحدة».

حذّر بنك التسويات الدولية أيضاً من التضخم قائلاً إنّه «من المبرر والمهم القلق بسبب انتقال الاسترخاء الجذري المتنامي في السياسة النقدية إلى التكتلات الائتمانية والنقدية الأكبر، قبل أن يمكن عكس الوضع»، ما سوف «يؤدي إلى تضخّم يغذّي توقعات التضخم أو ربما يغذي فقاعة مضاربة أخرى، زارعاً بذور الدورة المالية التالية للازدهار ثم الانهيار». وفي التقرير الأخير المتعلق بتشكل فقاعة مشتقات، أصبح واضحاً على نحو مؤلم أنّ ذلك هو ما حدث بالضبط: خلق فقاعة مضاربة أخرى. مشكلة الفقاعات أنها تنفجر.

في مطلع أيلول ٢٠٠٩، اجتمع مصرفيو المصارف المركزية في بنك التسويات الدولية، وذكرت الصحافة بأنّهم «اتفقوا على رزمة إجراءات لتعزيز تنظيم الصناعة المصرفية والإشراف عليها في خضمّ الأزمة المالية»، كما نُقل عن رئيس المصرف المركزي الأوروبي قوله: «الاتفاقات التي توصل إليها اليوم سبعة وعشرون بلداً رئيسياً من بلدان العالم أساسيةٌ لأنّها وضعت مجموعة معايير جديدة لتنظيم العمل المصرفي والإشراف عليه على المستوى العالمي».

من بين الإجراءات المتفق عليها، «على الدائنين أن يرفعوا نوعية رأس مالهم من خلال تضمينه مزيداً من الأسهم والسندات، وسيكون على المصارف أيضاً زيادة كمية ونوعية الأصول التي تحتفظ بها كاحتياطي وتكبح الاندفاع». كان أحد القرارات الرئيسية المتخذة في مؤتمر بازل، الذي يعود اسمه للجنة بازل المكلفة بالإشراف على العمل المصرفي والتي أسسها بنك التسويات الدولية، هو التالي: «ستحتاج المصارف لرفع سوية ما تطلق عليه تسمية الأموال الخاصة من المرتبة الأولى، التي تقيس قدرة المصرف على امتصاص الخسارات المفاجئة»، أي أنّ «غالبية هذه الاحتياطيات ينبغي أن تكون أسهماً عاديةً وأرباحاً غير موزعة، وسيتم كشف كل الممتلكات بالكامل».

تمثّل سوق المشتقات تهديداً شاملاً لاستقرار الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فهو واحدٌ من عدّة تهديدات يتصل بعضها ببعض وتترابط: يطلق أحدها الآخر. الفيل الكبير هو الفقاعة المالية الرئيسة التي خلقتها عمليات الإنقاذ وحزم «الحوافز» في طول العالم وعرضه. استخدمت المصارف الرئيسية هذه الأموال لدعم الاقتصاد بشراء المصارف الأصغر وامتصاص الاقتصاد الحقيقي، أي الصناعة الإنتاجية. كما اتجهت الأموال نحو المضاربة، مغذّيةً فقاعة المشتقات ومؤدّيةً إلى رفع سوق الأسهم، وهو حدثٌ مخادعٌ تماماً ومصطنع. قامت عمليات الإنقاذ فعلياً بتغذية فقاعة المشتقات إلى مستويات خطر جديدة كما ضخّمت سوق الأسهم إلى وضع لا يمكن استمراره.

في الوقت نفسه، أنفقت الحكومات الأموال دون ضوابط، خصوصاً في الولايات المتحدة، دافعةً عدّة آلاف من مليارات الدولارات لقاء الحروب وميزانيات الدفاع، طابعةً النقود دون حساب، وتلقت المجاملة من النظام المصرفي المركزي العالمي. في المقابل، أنتجت كل النقود التي تمّ إنتاجها ديوناً. بحلول العام ٢٠٠٧، كان الدين الكلي - الدين المحلي والدين التجاري والدين الاستهلاكي - للولايات المتحدة قد بلغ ٥١ ألف مليار دولار.

وكما لو أنّ عبء هذا الدين لم يكن كافياً، باعتبار أنّ تسديده مستحيل، أظهرت السنتان الأخيرتان الزيادة الأسرع والأكثر كلفةً في الديون عبر التاريخ على هيئة رزم إنقاذ وحوافز حول العالم.

خطة بيلدبرغ تعمل؟

في أيار ٢٠٠٩، كتبتُ مقالةً لتغطية اجتماع بيلدبرغ في العام ٢٠٠٩، وهو اجتماعٌ بالغ السرّيّة للنخب الرئيسية في أوروبا وشمال أمريكا، التي تجتمع مرّةً في العام وراء أبواب مغلقة. يعمل اجتماع بيلدبرغ بوصفه مجلس خبراء دوليّ غير رسمي، ولا ينشر أية معلومات. هكذا، تكون التقارير عن الاجتماعات مسرّبةً ولا يمكن التثبّت منها. مع ذلك، ثبت أنّ المعلومات التي قدّمها الصحافيان المتابعان دانييل إستولين وجيم تاكر في الماضي كانت دقيقة.

في أيار ٢٠٠٩، اعتبرت المعلومات المسرّبة من الاجتماعات أنّ الأزمة الاقتصادية كانت موضوع النقاش الرئيسي. كان السؤال الكبير: «إما كسادٌ طويلٌ مؤلمٌ يحكم على العالم بالركود والتدهور والفقر [...] أو كسادٌ شديد، لكنّه أقصر زمناً، يمهّد الدرب أمام نظام اقتصاديّ عالميّ مستدام جديد، بسيادة أقل ولكن بفعالية أكبر».

من المهم ملاحظة أنّ النقطة الرئيسية على جدول الأعمال كانت «مواصلة خداع ملايين المدّخرين والمستثمرين الذين يصدّقون ما يشاع حول تحسّن الاقتصاد، وهم على وشك تحمّل خسارات هائلة وآلام ماليّة مبرحة في الشهور القادمة».

ذكر إستولين «أنّ بعض المصرفيين الأوروبيين البارزين الذين واجهوا شبح فنائهم المالي قلقون للغاية، قائلين إنّ فعل البهلوانية هذا (لا يمكن احتماله) وأنّه قد ينتج عن العجز في ميزانية الولايات المتحدة وميزانها التجاري انهيار الدولار». قال أحد المشاركين في بيلدبرغ إنّ «المصارف نفسها لا تعرف الإجابة على سؤال: متى سنصطدم بالقاع». كما صرّح أحد الحاضرين بأنّ «خسارات الأسهم في العام ٢٠٠٨ كانت أسوأ مما كانت عليه في العام ١٩٢٩».. وأنّ «الطور التالي من الانحدار الاقتصادي سيكون أسوأ أيضاً مما كان عليه الوضع في الثلاثينيات، لاسيما وأنّ اقتصاد الولايات المتحدة يحمل حوالي ٢٠ ألف مليار دولار من الديون. وإلى أن تتم تصفية هذه الديون، فكلّ فكرة عن انتعاش صحّيّ هي مجرّد سراب».

هل يعني التصوّر العام لاستعادة الاقتصاد لعافيته أنّ خطة بيلدبرغ تعمل؟ حسناً، للإجابة بتمعّن على هذا السؤال، ينبغي أن نلقي نظرةً على أهمّ المشاركين في المؤتمر.

أرباب المال والسياسة

كان العديد من مديري المصارف المركزية حاضرين، كما هي العادة، ومن بينهم حاكم مصرف اليونان الوطني، وحاكم مصرف إيطاليا، ورئيس مصرف الاستثمار الأوروبي، وجيمس ولفينسون الرئيس السابق للبنك الدولي، ونوت ويلينك رئيس المصرف المركزي في هولندا وهو عضوٌ في مجلس بنك التسويات الدولية، وجان كلود تريشيت رئيس المصرف المركزي الأوروبي وهو أيضاً نائب حاكم المصرف الوطني في بلجيكا، إضافةً إلى أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي في النمسا.

كذلك حضر الاجتماع وزراء مالية ومسؤولون ماليون من بلدان عديدة.

من المهم ملاحظة حضور مصرفيين خواص للاجتماع، لأنّ المصارف الدولية الكبرى تملك حصصاً في المصارف المركزية التي تتحكم بدورها بحصص بنك التسويات الدولية. من بين المصارف والشركات المالية الكبرى الممثلة في الاجتماع، كان هنالك دويتش بنك إي جي، وأي إن جي، ولازارد فرير أند كوربوريشن، ومورغن ستانلي إنترناشيونال، وغولدمان ساكس، ورويال بنك أوف سكوتلاند، ومن المهم ملاحظة حضور ديفيد روكفلر، الرئيس السابق والمدير التنفيذي لتشيس مانهاتن (حالياً جي بي مورغن تشيس)، الذي يمكن أن يطلق عليه جدلاً لقب «ملك الرأسمالية».

وشهد لقاء بيلدبرغ أيضاً العديد من ممثلي إدارة أوباما، الذين كلّفوا بمهمة حل الأزمة الاقتصادية. كان من بينهم تيموثي غيذنر وزير الخزينة الأمريكي والرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ولورنس سامرز مدير المجلس الاقتصادي القومي في البيت الأبيض ووزير الخزينة السابق في إدارة كلينتون والرئيس السابق لجامعة هارفارد وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، وبول فولكر الحاكم السابق لنظام الاحتياطي الفيدرالي ورئيس المكتب الاستشاري للمعافاة الاقتصادية في إدارة أوباما، وروبرت زوييلك الرئيس السابق لغولدمان ساكس والرئيس الحالي للبنك الدولي.

لم يتأكد تماماً حضور رئيس الاحتياطي الفيدرالي بين بيرنانك. ومع ذلك، إذا قسنا بتاريخ اجتماعات بيلدبرغ وسوابقها، فلم يتخلف عن الاجتماعات كلٌّ من رئيس الاحتياطي الفيدرالي ورئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. لذلك، سيكون مدعاة للعجب عدم حضورهما اجتماع العام ٢٠٠٩. بطبيعة الحال، يملك هؤلاء اللاعبون الرئيسيون ما يكفي من التأثير لتغيير نظرة الرأي العام المتعلقة بالأزمة الاقتصادية. كما أنّ لديهم الكثير ليجنوه من فعل ذلك. من جانب آخر، أياً كانت الصورة التي يضعونها، فستبقى مجرد صورة. سرعان ما سيتبدد الوهم وسيدرك العالم أنّ الأزمة التي مررنا بها حتى الآن ليست إلاّ فصل المقدمة للأزمة الاقتصادية التي ستدوّن في كتب التاريخ.

خاتمة

ينبغي ألاّ تؤخذ تحذيرات بنك التسويات الدولية وكبير اقتصادييه السابق وليام رايت باستخفاف. فقد أثبت الزمن صحة ودقة ملاحظات مشابهة في الماضي. لا تسمحوا لوسائل الإعلام التي تشيع أمل «المعافاة الاقتصادية» بأن تخفي «الوقائع الاقتصادية»، فمعرفة الأرض التي تتحركون فوقها، حتى لو كانت محفوفةً بالمخاطر، أفضل بكثير من الجهل والتقدم بتهور فوق حقل من الألغام. الجهل ليس نعمة، بل هو كارثةٌ موقوتة.

ينبغي على الطبيب بدايةً تشخيص المشكلة وتعيينها قبل أن يقدّم أية وصفة للحل. وإن لم يكن التشخيص دقيقاً، فلن تجدي الوصفة، بل يمكن في الواقع أن تجعل الأمر أكثر سوءاً. هنالك سرطانٌ هائلٌ يستشري في الاقتصاد العالمي: تمّ تشخيص المرض على نحو صحيح، ومع ذلك، فالوصفة التي قدّمت هي لمعالجة السعال. تمّ تحديد الورم الاقتصادي، والسؤال: هل سنقبل ذلك ونحاول معالجته أم سنتظاهر بأنّ وصفة السعال ستشفيه؟ أيٌّ من الموقفين يقدّم أفضل فرص للبقاء؟ حاول الآن قبول فكرة أنّ «الجهل نعمة».

كما قال غاندي: «ما من إله أسمى من الحقيقة»..

❖أندرو غيفن مارشال، باحث مشارك في مركز أبحاث العولمة، وأستاذ في جامعة سايمون فريزر.

الياس شوفاني يقرأ «أمن إسرائيل الإستراتيجي»



هذا هو عنوان لكتاب آخر صدر مؤخرا عن دار «الحصاد» في دمشق، من تأليف الباحث والمؤرخ الفلسطيني الدكتور إلياس شوفاني الذي تمتاز كتاباته بسعة الاطلاع وعمق التحليل ووضوح المعنى.

يرى المؤلف في إسرائيل ظاهرة استيطانية فريدة من نوعها في تاريخ العالم، وكيانا وظيفيا أقيم بمزاعم باطلة في صلب العالم العربي بواسطة الغرب، لكي يحول دون قيام وحدة عربية ذات سيادة واستقلال حقيقيين، تنهض بمواطنيها وتصبح قوة كبرى، حيث أنها تملك جميع المقومات لذلك. أي أن إسرائيل ليست سوى قاعدة عسكرية متقدمة للغرب مهمتها إبقاء الشعوب العربية في حالة ضعف مستديم في كل مجال وقد نجحت في تحقيق جزء من المهمات التي أنيطت بها ومازالت عاكفة على أداء دورها الذي من أجله أقيمت.

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب: «إسرائيل كما هي اليوم، ليست سوى تجسيد جزئي للمشروع الصهيوني، لم يستكمل بعد، كما تصورته الصهيونية الهرتسلية، من حيث أنها دولة استعمارية – استيطانية، تتغطى بالاسترجاعية، وظاهرة إمبريالية في مضمونها، يهودية في شكلها. ولا غرو، فهي نتاج عمل مشترك بين الحركة الصهيونية العالمية التي قوامها الجاليات اليهودية المنتشرة في بقاع الأرض، وبين الدول الإمبريالية، ذات الأطماع الاستعمارية على المستوى العالمي، كل واحدة منها ودورها في حينه. فهذا المشروع كما عبرت عنه الصهيونية السياسية، انطلق وله شقان، الواحد يهودي والثاني إمبريالي وبينهما شراكة غير متكافئة، تعكس موازين القوى بين الطرفين، فكان الشق اليهودي، الشريك الأصغر، والإمبريالي، الشريك الأكبر، وهذا الأخير هو الذي رفد الأول بمقومات القدرة على الحياة وبالتالي النمو والتطور، ولولا الشق الإمبريالي، لما اختلف مصير الشق اليهودي عن مصير الإرهاصات الصهيونية التي سبقت مشروع هرتسل السياسي، أي الترنح والانهيار، لاعتماده على العنصر اليهودي فقط».

يتناول الكتاب العلاقة بين القوى الاستعمارية الأوروبية والاستيطان اليهودي في فلسطين منذ نهاية القرن الثامن عشر، عندما دعا نابليون اليهود للانضواء تحت القيادة الفرنسية لإقامة وطن لهم في فلسطين التي كان ينوي احتلالها، دون أن تلقى دعوته آذانا صاغية، ولكن البريطانيين أعجبوا بالفكرة وحاولوا استغلالها لمصلحتهم ضد فرنسا، دون أن تثمر تلك المحاولات عن شيء في ذلك الحين. عادت الفكرة لتراود أذهان البريطانيين مرة أخرى بعد مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ عندما فرضت الدول الأوروبية الانسحاب من بلاد الشام على محمد علي للحؤول دون قيام كيان قوي في الشرق يهدد مصالحها. رغم ذلك، فإن استجابة يهود أوروبا لمبادرة وزير الخارجية البريطاني اللورد پالمرستون، في ١١ – ٨ – ١٨٤٠، كانت فاترة للغاية.

ازداد الخضوع العثماني لإرادة الدول الأوروبية بعد حرب القرم (١٨٥٤ – ١٨٥٥) واستمرت محاولات إغراء اليهود للاستيطان في فلسطين، ولكن دون جدوى، بل أن معظمهم عارض الفكرة، حيث أن تيار الهجرة اليهودية كان من شرق أوروبا إلى غربها ومنها إلى الأمريكيتين وأستراليا، وقد بلغ عدد اليهود الذين هاجروا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ما يقرب من ثلاثة ملايين، وصل منهم إلى فلسطين أقل من واحد في المائة، وكان عدد اليهود في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى يقرب من ٨٥٠٠٠ شخص، انخفض في نهايتها إلى ٥٥٠٠٠، لكنه عاد ليتنامى بعد الحرب والاحتلال البريطاني لفلسطين وصدور وعد بلفور.

كان الانتداب البريطاني الذي أقرته عصبة الأمم، الفرصة الذهبية التي سخرتها الحركة الصهيونية لتكثيف سيل الهجرة إلى فلسطين رغم المقاومة السلمية والمسلحة للشعب الفلسطيني، الذي كان أدرك الخطر المحدق به بكل وضوح بعد وعد بلفور، وكان محقا في تقديره للمؤامرة التي تحاك ضده. هذا الجانب هو أحد ثلاثة جوانب للأمن الاستراتيجي الأعلى للمشروع الصهيوني في فلسطين وأهمها، لأنه يوفر القاعدة الآمنة للآلة العسكرية، أو قل، الثكنة العسكرية التي لا تتم إلا بتهويد كامل التراب الفلسطيني. أما الجانبان الآخران فهما: هيمنة الثكنة على محيطها من خلال العدوان على الدول العربية والتحكم بمصيرها، بواسطة السيطرة العسكرية والنفوذ الاقتصادي، وشل إرادات شعوبها وتغييب وعيها السياسي، وتوثيق العلاقة المتميزة مع المركز الإمبريالي المعبر عنها بالتعاون الاستراتيجي بين الثكنة (إسرائيل) وبين المركز (العواصم الغربية المختلفة وأهمها في الوقت الراهن، واشنطن)، وهنا يظهر البعد الدولي للثكنة الإسرائيلية وبالتالي حرص ما يسمى «المجتمع الدولي» على أمنها.

ويستعرض المؤلف في الختام ما جاء في ورقة قدمها البروفيسور يحزكئيل درور في مؤتمر هرتسليا. حيث ذكر درور في ورقته عشرة أسس يرتكز عليها أمن إسرائيل العلاقة متينة بين إسرائيل والجاليات اليهودية في جميع بقاع الأرض، والوعي العميق للجمهور اليهودي في إسرائيل للتحديات ومتطلبات مواجهتها، والتعاضد بين اليهود في إسرائيل بغض النظر عن ميولهم السياسية والدينية والالتفات إلى اليهود الذين هاجروا منها والحفاظ على التواصل معهم وإعطاؤهم حق التصويت للكنيست ورئاسة الحكومة، أو السعي إلى التفوق العلمي والتكنولوجي للمجتمع الإسرائيلي بحيث يستطيع أن يضمن لإسرائيل مواجهة الأخطار التي تواجهها بنجاح، والحفاظ على نظام حكم ديمقراطي وعلى السوق الحرة هما عاملان أساسيان في استمرار ازدهار إسرائيل وقدرتها على المحافظة على تفوقها على جميع الدول المعادية مجتمعة.

■

التردي الثقافي.. ثنائية السلطة والمثقف

◄ نجوان عيسى

تعد قلة الإنتاج الثقافي الأصيل والمؤثر، واهتراء المؤسسات الثقافية العربية بوجه عام، من أبرز سمات واقعنا الثقافي الراهن. وليس ثمة خلاف حول هذا التردي الثقافي، وما يرتبط به من غياب للخطاب التنويري الحقيقي. ولكن الخلاف يكمن حول الأسباب الكامنة وراء هذا التردي، وبالتالي سبل معالجته.

ويحمل البعض كامل المسؤولية عن تدهور الوضع الثقافي العربي، للمؤسسات السلطوية التي تهيمن على مراكز إنتاج الثقافة والمثقفين بقبضتها الأمنية وخطابها الأحادي، حيث تقوم مؤسساتها التعليمية والثقافية المتخلفة بعملية حصار – مقصود أو غير مقصود – للعقول الناشئة التي يجب إفساح المجال لها للنمو والانخراط في عملية إنتاج الوعي.

في حين يرى البعض الآخر أن النخبة المثقفة هي التي تخلت عن واجبها، وعجزت عن القيام بدورها التاريخي المطلوب في بناء ثقافة وطنية أصيلة، فعلقت فشلها وعقمها هذا على شماعة السلطات وقمعها وتخلف مؤسساتها.

والحقيقة إن كلاً من الرأيين يحتوي في طياته جانباً من الحقيقة، فمظاهر الاستبداد بأشكالها المختلفة و(المتطورة) تساهم في تعميق العقم الثقافي، بل وفي إنتاجه دون شك. على أن ذلك لا يعفي المثقفين من دورهم في مقاومة هذا الوضع المتردي، وفي خلق هوامش للإنتاج الفكري وتوسيعها، وتسخير معارفهم في بناء ثقافة ذات عمق اجتماعي، ستساهم دون شك في كسر هيمنة القبضة الأمنية، والخطاب السلطوي الأحادي.

ومن ناحية ثانية، فإن استسلام المثقفين وتباكيهم على الحريات العامة، والمؤسسات الثقافية، أمرٌ يزيد من تعقيد المشكلة، لأنه يورط المثقفين في السلبية حيناً، وفي التعالي على الآخرين حيناً آخر، إلا أنه لا يعفي السلطة من مسؤوليتها التاريخية عما ينتجه أسلوبها الاستبدادي من تعطيل للفكر وحصار للإبداع. ألم يقل «عبد الرحمن الكواكبي» قبل أكثر من قرن إن «المستبد يلعب بالعقل فيفسده»؟

إذاً فإن ثمة علاقة جدلية بين خطاب السلطة الإقصائي، ومؤسساتها الهزيلة، وبين سلبية المثقفين واستسلامهم. فكلما ازدادت السلطة بطشاً، وازدادت مؤسساتها عقماً، ازداد ضعف المثقفين وعدم قدرتهم على الحراك الحقيقي. وكلما ازداد ضعف هؤلاء وتشتتهم، ازدادت هزالة مؤسسات الثقافة الرسمية، وازدادت قدرة السلطة على محاصرتها.

ويمكن القول إن السلطة بوصفها قائدة للمجتمع والمهيمنة عليه، تتحمل مسؤولية تاريخية كبرى، عن وصول الوضع الثقافي إلى ما هو عليه اليوم، وبالتالي فإن تبرئتها، تعتبر تبرئة للحاكم وإدانة للمحكوم، وتعتبر ممالأة مستترة للسلطة، وتبريرية خفية لممارساتها. إلا أن المثقفين الحقيقيين هم من تقع على عاتقهم مسؤولية النهوض بالمهمة التاريخية في البدء بالسير للخروج من عنق الزجاجة، لأنهم هم حملة الوعي ومنتجوه، وهم النخبة التي يفترض فيها أن تقود المجتمع – بالمعنى الفكري– لتحصيل حقوقه، وأولها حقه في الوصول إلى الوعي وإعادة إنتاجه.

إن السلطات العربية بحكم طبيعتها وارتباطاتها، عاجزة عن الخروج بالمجتمع من واقعه الثقافي المتردي، وقد لا يكون لأغلب حكوماتها رغبة في ذلك، وبالتالي فإن المثقفين هم المعول عليهم في خوض غمار هذه المعركة الفكرية والمعرفية الملحة، وهذا يتطلب منهم شجاعة فكرية في الإشارة إلى مواضع العطب، وفي ابتداع الوسائل والأدوات للدخول إلى المناطق المحرمة في الفكر والوعي، ومحاولة استغلال كل المساحات المتاحة، وخلق مساحات جديدة. وإن هذا لن يكون بلا أثمان، ولكن أثمانه دون شك، أقل بكثير من ثمن الاستسلام لواقع ثقافي أبسط مظاهره، أن الشعب العربي من أقل الشعوب قراءة على وجه المعمورة. ■

«فوق الهضبة» رواية لم تتخط أسوار الكلاسيكية

◄ محمد خالد رمضان



أصدر الأستاذ وليد أبو فخر روايته الثانية، وهي بعنوان (فوق الهضبة) بعد روايته الأولى (عودة طيور القطا)، تقع الرواية المذكورة في إحدى وتسعين ومئة صفحة، وهي من القطع المتوسط، من إصدار دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع العام ٢٠٠٧.

تنحو رواية «فوق الهضبة» المنحى الكلاسيكي التقليدي في أسلوب كتابتها معتمدة على الخطاب المباشر والتقريري وعلى الحكائية، أخذة طريق الخمسينيات والأربعينيات في كتابتها، علماً أن الرواية السورية تطورت تطورا فنياً وتقنياً وعالياً في أسلوب كتابتها وصلت فيها إلى مصاف ومستوى العالمية.

أكثر أفعال الرواية مضارعة وهذا شيء جيد، فالمضارعة زمن آني أي أن ما يحدث يحدث الآن، والفعل المضارع يبعد الرواية عن الحكائية قليلاً بمعنى (أن ذلك حدث في زمن غابر) والكتابة بالمضارع فنياً كتابة حداثية لا بأس بها، ولكن الذي لا يكمل هذه الحداثة هو التعليل، والشرح الزائد والتعليق أحياناً فهذا يثبط من همة المضارعة إذ لا تأخذ طريقها تماماً.

تخلو الرواية تماماً من الحوارات الداخلية، والتي هي أهم من الحوارات الخارجية، فالحوار الداخلي حوار ذاتي، حوار يستدعي التذكر والتداعي والاستنكار، ومنه نقرأ الوضع النفسي للشخصيات الروائية ونستنتج قضايا لا يمكننا متابعتها دونه.

بلغت شخصيات الرواية التي نحن بصددها أربع وعشرين شخصية روائية، وهي شخصيات رئيسية وثانوية وهامشية.. ولقد أدى كل منها عمله بشكل لا بأس به، ولم نلاحظ في العمل الشخصيات زائدة عن العمل، فحتى الشخصيات الهامشية كان لها لزوم ولو أنها ظهرت لمرة واحدة أو أكثر، وقد كانت كل الشخصيات في صلب العمل.

أما في القضايا الأسلوبية فهناك قضية سلبية كبيرة تأتي في الأعمال الروائية التقليدية ألا وهي قضية الوعظ والإرشاد فلو ابتعد عنها الروائي لجنب روايته هذا الصنف الأدبي، فالروائي حين يعظ القراء ويرشدهم يفترض فيهم الجهل ويفترض في نفسه العلم، على كل فأسلوب الوعظ في أي عمل أدبي ينزل من قيمة هذا العمل.. وقد ورد الوعظ في الرواية بشكل كثير، وفي أكثر من صفحة.

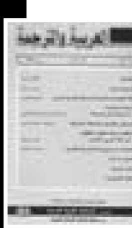
والقضية الأسلوبية السلبية الثانية هي قضية التقرير، أي الحديث وتقرير أشياء معروفة للقارئ، لك فيما ذكر أعلاه، والتقريرية أيضاً أسلوب ممج ينقص من قيمة العمل الأدبي، وكذلك الخطابية المنتشرة في أكثر من صفحة في الرواية خاصة في الصفحتين ٢٢ ـ ٢٣ وأيضاً في ص ٢٩ وهي تؤدي إلى الانتقاص من قيمتها.

خاتمة الرواية مغلقة ولو أن الروائي تركها مفتوحة لكان ذلك أقرب إلى الحداثة وإلى التقنية الأفضل، فالخاتمة المغلقة لا تترك للقارئ إمكانية للمشاركة في تخمينها.

فوق الهضبة رواية اجتماعية قدمت لنا حالات إنسانية هامة وعرفتنا أموراً من صميم حياتنا، نرجو للروائي وليد أبو فخر إتحافنا بعمل ثالث يبتعد فيه عن المثالب التي بيناها. ■

ركن الوراقين

العربية والترجمة



أصدرت «المنظمة العربية للترجمة» العدد الأول من مجلة «العربية والترجمة» المتخصصة بالترجمة ضمن مشروعها المؤسساتي الذي يرمي إلى «ترجمة عربية نوعية» كما يقول الطاهر لبيب رئيس تحرير المجلة.

المجلة مقسمة إلى ثلاثة أبواب هي: مقالات، فصول من كتب، أخبار الترجمة... وقد ضم العدد العديد من المواد الغنية نظرياً نذكر منها: «الترجمة البحث» لحسن حمزة، «نظم المعلومات والأدوات المساعدة للمترجم العربي» لنبيل الزهيري، «صفحات من تاريخ الترجمة الفورية» لعبد اللّه العميد.

الآثار الشعرية



يضم هذا الكتاب الصادر عن «بيت الشعر الفلسطيني ـ رام اللّه» المجموعات الشعرية التي أنجزها الراحل الكبير حسين البرغوثي (١٩٥٤–٢٠٠٢) وهي: «الرؤيا»، «ليلى وتوبة»، «توجد ألفاظ أوحش من هذه»، «مرايا سائلة»...

الكتاب الضخم مناسبة لقراءة الآثار الشعرية للراحل، خصوصاً وأنه بات معروفاً، بشكل محدود، بوصفه ثائراً رفيعاً لاسيما في كتابه الاستثنائي «الضوء الأزرق».

حسين البرغوثي حالة خاصة في الكتابة العربية ومن الغريب أنه رغم الذروة الإبداعية الكبيرة التي وصلها لا يزال مجهولاً لدى الشريحة العظمى من القراء.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/11/12) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

هل كانت دمشق «سينما ومكان» حقاً؟؟

◄ جهاد أبو غياضة

تعيدنا الدورة الـ١٧ لمهرجان دمشق السينمائي الدولي، مرة أخرى، إلى السؤال المرّ: هل ستشهد الحركة السينمائية السورية نهوضا في الآليات والأداء؟

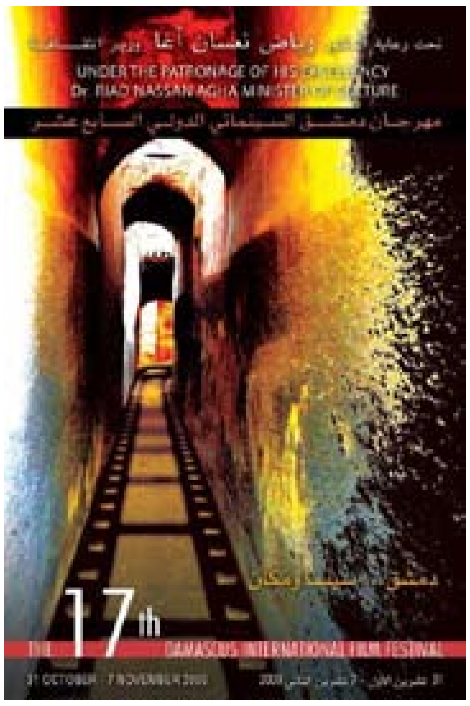
فما إن انتهى حفل الافتتاح، وبدأت فعاليات المهرجان، حتى أتحفنا القائمون على تنظيم المهرجان الدولي، بكل ما يحمله هذا المصطلح من انتشار وأهمية، بخيبة وفضيحة جديدة تضاف إلى رصيد فضائحهم المالية والإدارية. فالمهرجان كشف وبشكل قاطع أهمية شعار هذه الدورة: «دمشق سينما .. ومكان»، وإن كان ذاك بحضور سطوة المدينة وعراقتها وقدرتها المتجددة على استقطاب الأنظار والعشاق والمهتمين على حساب الغياب شبه التام للسينما السورية، القادرة على لفت الأنظار بإبداعها، والمنافسة وحصد الجوائز.

فالمشاركة السورية في المسابقة الرسمية هذا العام، اقتصرت على فيلمين، فيلم «مرّة أخرى» للمخرج جود سعيد، وفيلم «بوابة الجنة»، أما الفيلم الأول فهو إنتاج مشترك بين المؤسسة العامة للسينما وشركة سورية الدولية، ويحاكي في ملامحه العلاقة بين الشعبين اللبناني والسوري في استعراض لمرحلتين وزمانين، يصوران تجاذبات واضطرابات هذه العلاقة من خلال قصة حب إبان حرب تموز ٢٠٠٦ تجمع بين مهندس الكتروني سوري (قيس الشيخ نجيب) الذي هو ابن لأحد الضباط السوريين الذين اشتركوا في صد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، ومديرة مصرف لبنانية مطلقة (اللبنانية بياريت قطريب) تذهب للعمل في سورية رغبة في تحسين مستوى معيشة أولادها .. هذا الفيلم الذي أشرف دراميا عليه وأدى أحد أدواره المخرج السوري الكبير عبد اللطيف عبد الحميد، هو الأول من حيث فكرة الموضوع الذي تم تناوله، وبالتوازي من خلال الحروب التي شهدها لبنان، والدور الذي قام به السوريون والجيش السوري حين دخوله إلى لبنان عام ١٩٨٢. إذ يصور حياة الأب الضابط وذكريات الطفل التي تعيد حرب تموز إنعاشها، ولكن الفيلم لم يتجاوز حجم المحاولة القاصرة دراميا والمتعثرة في إيصال رسالتها.

أما الفيلم السوري الثاني، والذي انتظره الجمهور بلهفة دليلها الدامغ صالة العرض في دار الأوبرا التي غصت بالحاضرين جلوسا، وعلى الأقدام واقفين، لكونه الإنتاج غير المشترك الوحيد الذي قدمته المؤسسة العامة للسينما هذا العام، فكان هدية المهرجان لاحتفالية القدس عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٩ .. هو فيلم «بوابة الجنة» للمخرج ماهر كدو المأخوذ عن أصل أدبي يحمل العنوان نفسه للكاتب الفلسطيني حسن سامي يوسف، الذي قام بكتابة سيناريو الفيلم أيضا، والذي يطرح فكرة المقاومة حلاً وحيدا لتحرير فلسطين من خلال التطور الدرامي للشخصيات، وتدور أحداثه خلال الانتفاضة الأولى في ثمانينيات القرن الماضي.. فهناك الأب المسالم (الفنان تيسير إدريس) الذي رفع العلم الأبيض لحماية عائلته عام ١٩٦٧ وأبناؤه الذين جهد لإبعادهم عما يدور حولهم، وعن المقاومة تحديدا، وما يفرزه هذا المنطق من أزمات وخلافات مع الأبناء الواعين لحقيقة قضيتهم وطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني. فالابن علاء (الممثل محمد الأحمد)، غائب دائما عن المنزل، ويتضح فيما بعد أن سبب غيابه انخراطه في المقاومة، وفي حضوره تبقى الأحوال متوترة بسبب جداله الدائم مع والده حول ضرورة المقاومة، والابنة ندى (نادين سلامة) التي عادت لتوها من لندن لقضاء إجازتها الدراسية، لكن الاحتلال يسعى لتجنيدها عن طريق الابتزاز (فضح علاقتها مع شاب من فلسطيني الشتات يدرس معها)، لكن رفض الفتاة التعاون مع الاحتلال يجعلها تخسر دراستها، فتبقى في البلاد وتعمل في إحدى المشافي. وفي إحدى الليالي العاصفة تلمح البنت مقاوما جريحا على السياج (الفنان اللبناني عمار شلق)، فتقوم بإدخاله وعلاجه، لكن الجريح يحتاج إلى مشفى، وهنا يتجدد الجدل مع الأب لكونه الوحيد القادر على نقله بسيارته، والذي يكتفي بالاستنجاد بطبيب يقوم بإرسال المواد اللازمة لعمل جراحي، وفي تلك الأثناء يستشهد الابن علاء في مصادفة ذات رمزية، وخصوصا أن الجريح عرّف عن نفسه باسم علاء. ثم يداهم الصهاينة المنزل للقبض على الجريح، ويقومون بتفجير منزل العائلة، التي تشيد خيمة بجوار المنزل المهدم، وهنا، تكون المفارقة برفع الأب نفسه العلم الفلسطيني فوق الخيمة. لينتهي الفيلم بمشهد يحيلنا إلى نكتة يتناولها فلسطينيو الشتات بكون مآل الفلسطيني النهائي في السماء إلى مخيم.. لا جنة ولا نار.

الفيلم يطرح قضية جماهيرية بذاتها، إلا إنه ووجه برد فعل شديد من جانب الجمهور، لكونه يتناول القضية بالمنطق الشعاراتي والخطابي الذي رافق انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وراج في الأفلام التي أنتجتها الفصائل الفلسطينية كـ«ثورة حتى النصر»، و«هويتي بندقيتي»، ولكن الخلل الأساسي في الفيلم يكمن في الإخراج، وهو المستغرب من مخرج «دمشق يا بسمة الحزن»، و«صهيل الجهات»، فمنزل العائلة مقام في مكان ناء بعيد عن البشر.. لا هو بالمخيم ولا بالمدينة، ولا إقناع في تصوير الحواجز ومكاتب الأمن الإسرائيلية. ثم إن الفيلم قد شابه الكثير من الهفوات الإخراجية غير المبررة، كمشاهد المطر الذي ينهمر بكثافة أمام عدسة الكاميرا، ولكنه معدوم في عمق المشهد، وجرح المصاب الذي انتقل من خاصرته إلى كتفه بقدرة خفية، بالإضافة لإقحام عدد من مشاهد الانتفاضة التي لا تخدم السياق الدرامي، والأهم فشل المخرج في إيصال الجمهور إلى الحد المطلوب من التأثر في اللحظات الحاسمة الناجم عن ضعفها التصويري.

فإذا كان المهرجان قد احتفى بالقضية الفلسطينية بتخصيصه ضمن فعالياته تظاهرة «فلسطين بعيون السينما» التي ضمت ٨ أفلام، وكانت الندوة المركزية في دورته الـ١٧ عن سينما القضية الفلسطينية، وقدم هذا الفيلم كهدية للقدس؛ فحسب الكثيرين أن سينما(نا) وصلت حد (الدجل السينمائي الذي تقيمه الإدارة الحالية لمؤسسة السينما في سورية لتغطية العجز والخراب السينمائي الذي لحق بالحال السينمائية في البلاد) وفق بيان المقاطعة الذي وقعه عدد من كبار مخرجي ونجوم الفن في سورية، والغريب أن كل هذا تزامن مع حصول فيلم «الليل الطويل» للمخرج حاتم علي على جائزة تقديرية جديدة، وهو ممنوع من العرض داخل سورية!!





السينما.. إذ تراوح



◄ نبيل محمد

مجموعة تظاهرات من العروض السينمائية وتحف الإنتاج العالمي المتوفر في سوق الـDVD شكّلت مهرجانا لم يضف على تظاهراته ما يكون منه مهرجانا إلا حفل الافتتاح وحفل الختام وعدد من المطبوعات، بحيث يبدو أضعف ما في المهرجان هو الظاهرة المهرجانية والعروض السينمائية المحلية... فيتكرر الكلاسيك الاحتفالي من خلال عروض راقصة لا تعبّر عن ماهية محددة، ولا تحمل هوية واحدة رغم انطلاق المهرجان من مبدأ المكان، بحيث أن أولئك الضيوف العالميين اطلعوا من خلال المهرجان على ما هو عام ومعروف بالنسبة لديهم، فلم يضف لهم المهرجان إلا حضورا جديدا في دمشق، فكان مغزى الزيارة عمليا هو زيارة المكان أكثر من زيارة النشاط، بحيث أن أقوى ما في المهرجان هو حمله لاسم هذه الحاضرة العظيمة، التي يبنى على أساس اسمها الكثير من المشاريع الثقافية ضعيفة الأثر.

اختتم المهرجان بعد سبعة أيام من محاولات تلطيف الجو والمحاباة وكسب الشهادة فيه وامتداح الصحافة لتهيئ له سريرا مناسبا لتنام فيه السينما عاما كاملاً، وليحاول مديره منذ افتتاحه خلق علاقة جديدة مع الصحافة التي برأيه تنتهز الفرصة للطعن بالمنتج السينمائي المحلي، والتي يجلس رجالها في المقاهي دون عمل، وينتظرون قدوم المهرجان ليبدؤوا سن أمواسهم وتجريح هذا المنتج العظيم.

وبالفعل ركب البعض مركب إدارة المهرجان للاحتفاء بهذه الظاهرة المتفردة عن الوضع الثقافي العام!! لتمرير كل العثرات والثغرات واللا منطق في أغلب الفعاليات، ابتداءً من تكريم أسماء لا ناقة لها ولا جمل في السينما لتقف إلى جانب نجوم عالميين كبار بالمعنى الكامل أمثال إمير كوستوريتسا، وقفة واحدة، ويحمل التكريم اسم الجميع في صورة تذكارية سوف يخلدها المكرمون من أبناء الدراما المحلية.

أتى كوستوريتسا وذهب... وربما كان حضوره هو النقطة الأهم في حضور المهرجان على خارطة المهرجانات السينمائية العربية.. ومن الجيد أن هذا النجم لم يحضر سينمانا من خلال تجربتين تم تقديمهما في المهرجان... فظلت الظاهرة الاحتفالية في ذاكرته دون الاطلاع على غوغاء الإنتاج السينمائي المحلي الراهن الذي لم يستطع التشبه بإنتاجات دول هي أقل بجميع إمكانياتها.

هنيئا لنا بالتظاهرة السنوية، وهنيئا بالاحتفاليات التي تحاكي سوانا وتحاول يائسة التشبه بالآخر ومحاكاة تجاربه بهدف الوصول إلى مشروع ثقافي له اتجاه محدد.

حسن عبد الله
فنان يحمل صندوق فرجته

◄ محمد المطرود

يقيم الفنان التشكيلي حسن عبدالله معرضه الفردي في صالة «فري هاند» بدمشق في الفترة الممتدة بين ٣ و١٤/ ١١ .. تولد الحسكة ١٩٥٦ فنان وشاعر وقاص، حمل لوحته إلى الكثير من البلدان العربية والأوربية وغيرها (رومانيا لبنان الكونغو) والمدن السورية، متناهب بين مدينتين دمشق والحسكة حيث يعمل مدرسا في جامعة الفرات.

حسن عبد الله مجد ومثابر ومشغول بهاجس لوحته ومخاضات إنتاجها وهو غير معني رغم احتفاء الإعلام والنقد بتجربته _ نسبيا _ بالحروب والمؤامرات التي تحاك في الظلام وخلف الكواليس، أي أنه ليس ابنا بارا لمدرسة فنية معينة أو شلة، بل على العكس تماما يعرف نفسه ويعرف ما يريد إذ تكفيه دراسته الأكاديمية وذائقته كشاعر ليجد عمله أو يرضى عنه وهو بذلك يمتلك القدرة ليشعر بمتعته الخاصة من خلال توليفاته عندما تسمعه يقول: ربما تجدني ميالا إلى مدرسة توسم أعمال الفنانين جميعهم وربما تجد في لوحتي المدارس كلها وقد لاتجد شيئا من هذا وذاك.. المهم أن هذا الرجل يصنع صندوق فرجته عندما يدرك أن العمل الفني يرتكز أولا على المتعة وهذه مقاربة لأحد شروط الفنية كما حددها إليوت في نجاح ورواج فنية أي عمل على ألا تكون المتعة موضوعا بعينه أو محاكاة لأحد أو رسما لوجه نحبه وتعودناه.

ألوان حسن عبد الله محيرة تبعث على البهجة لكن أيضاً نرى أن استخدامه لريشته بضربات مقننة ومدروسة تجعل من خلفيته اللوحاتية والإنسانية قاتمة أو باهتة وكأن صراعا أوليا يتم لحظة إنتاجها وليس قبل، كفعل طبيعي، عندما نعرف أنه بفهمه لما يجري في مطبخ الفنون جميعها يجعله يتخلص من البداهة والعفوية، ما يؤهله ليلف إنتاجه بخيط ناظم، خيط الخصوصية الذي عرف به وسيعرف به فيما بعد، وإذا كان الحديث عن اللون، يستطيع الداخل إلى اشتغال حسن عبدالله وتجربته قراءةً أن يتأكد من وجود الأصفر الآيل للبني كشكل معرِّف بالأرض وكأن الشمال الشرقي الذي عاش فينا كمنطقة خصبة سيدها الأخضر هي عند حسن (أبو رودي) شمالنا الشرقي بقسوته وقد غدرت به السماء وخاتلته كثيراً بوعودها مطر وخيرات وليس هجرة قسرية، وقرى بلا سكانها، وكما تقول أحلام مستغانمي «مدن تقتل ساكنيها».

الشخوص تتشابه أيضا المؤنث والمذكر البعيد والقريب، ثنائيات غير متصارعة دوما الثنائيات الملفوفة بالأصفر أو الملغمة به أو بأي لون باهت تتشابه ككتل ليس مواد خام هي أو قوى هلامية تسبح في فضاء سلس يبيح لها الحركة المطلقة عند تجنيس الفضاء/ المكان وتسميته من خلال هوية بالتأكيد لم يحسم أمرها بعد.

حسن عبد الله بصمته وهدوئه يشبه نفسه كثيراً كما يشبه لوحته وكما يشبهنا جميعا نحن المسوسين بشيء اسمه: فن!!

